الأمم المتحدة S/2020/791

مجلس الأمن

Distr.: General
11 August 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 11 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدمهما كل من السيدة غادة فتحي والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام المكلف بمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ وكذلك البيانات التي أدلت بها معالي السيدة ريتنو ليستاري ريانساري مارسودي، وزيرة خارجية إندونيسيا؛ ومعالي السيدة سلمى النيفر، كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية التونسي؛ ومعالي السيد نغوين مينه فو، نائب وزير خارجية فييت نام؛ وممثلو إستونيا وبلجيكا والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وفرنسا والنيجر والولايات المتحدة، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية: معالجة مسألة الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة" المعقودة يوم الخميس، 6 آب/أغسطس 2020.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس بشأن هذه الجلسة المعقودة عبر التداول بالفيديو، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات خطية، أُرفقت نسخ منها أيضا: أذربيجان وإسبانيا وأستراليا وأفغانستان وإكوادور والإمارات العربية المتحدة وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وأيرلندا وإيطاليا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش وبيرو وتركيا وجمهورية كوريا والدانمرك وسري لانكا والسلفادور وسلوفاكيا وسويسرا وشيلي وطاجيكستان وغواتيمالا والفلبين وقطر وكندا وكوبا وكينيا وماليزيا ومصر والمغرب والمكسيك ونيجيريا والهند واليابان.

ووفقا للإجراء الوارد في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر الإحاطتان والبيانات المرفقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) ديان تريانسياه **دجاني**
رئيس مجلس الأمن

201020 260820 20-10643 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق 1

بيان المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، غادة فتحي والي

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس. وإنني ممتن لرئاسة إندونيسيا والوزيرة مارسودي على عقد هذه الجلسة بشأن هذه المسألة التي تثير قلقا متزايدا للمجتمع الدولي.

كما أقر مجلس الأمن، فإن الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة معقدة ومتعددة الجوانب وتشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وتطرح أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) طائفة من التحديات الجديدة للسلطات الوطنية. فقد تسعى الجماعات الإجرامية المنظمة والإرهابيون إلى الاستفادة من مواطن الضعف الجديدة واستغلالها، كما أن أنماط العبور تتغير بالنظر إلى القيود المفروضة على السفر وتدابير الإغلاق، مما يضيف المزيد من التحديات لأمن الحدود. وهناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى استجابات شاملة وتعاونية.

ونظراً للولايات الواسعة النطاق في مجال العدالة الجنائية المناطة بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يتصدى للإرهاب والجريمة المنظمة، فإن بناء القدرات على التصدي لتلك التهديدات يمثل أولوية رئيسية في دعمنا للدول الأعضاء وأرحب بفرصة مناقشة هذه المسائل مع الأعضاء اليوم.

ويشرفني أن أنضم إلى زميلي، وكيل الأمين العام فورونكوف، في عرض النتائج التي توصل إليها تقرير الأمين العام عن الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء وكيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب لمعالجة مسألة الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة (S/2020/754).

أعدّ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب مكافحة الإرهاب التقرير، استجابة للطلب الوارد في القرار 2482 (2019). وهو يتضمن إسهامات 50 دولة عضوا و15 كيانا من كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي وقد استفاد من مدخلات قيمة من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات.

ويقدم التقرير عرضا عاما قيما للتدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة لمعالجة الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة، فضلا عن توصيات باتخاذ إجراءات في المستقبل. وقد أبرزت الدول الأعضاء في إسهاماتها طائفة من الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة، مركزة في الغالب على الجوانب ذات الصلة بتمويل الإرهاب.

وتختلف التحديات باختلاف المناطق، ولم تستطع بعض الدول تأكيد وجود صلات، مشيرة إلى محدودية الأنشطة الإرهابية في بلدانها أو إلى القيود التي تحد من قدراتها على التحقيق. وقد تكون الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة انتهازية، على أساس تقاسم الأراضي أو غير ذلك من المصالح المتبادلة. وربما تعتمد التحالفات أيضا على الصلات الشخصية، التي ربما تكون قد نشأت في السجون في الحالات التي يكون فيها للإرهابيين خلفيات إجرامية سابقة.

وأفادت دول عديدة بأن الإرهابيين يستفيدون من الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية والممتلكات الثقافية وغيرها من السلع والاختطاف طلبا للفدية والسرقة وغير ذلك من الأفعال غير المشروعة.

وفي بعض الحالات، انخرط المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون في أنشطة إجرامية منظمة، في حين شـــاركت جماعات إجرامية منظمة في دول أخرى في نقل الإرهابيين عبر الحدود. بيد أن بعض الدول الأعضاء لاحظت أيضا أن رغبة المنظمات الإجرامية في التعاون مع الجماعات الإرهابية ما فتئت تتناقص، وذلك ربما لتفادي الخضوع لمزيد من التمحيص من جانب السلطات الوطنية.

وتبين الإجراءات التي أبلغت عنها الدول الأعضـــاء للتصـــدي لهذه التهديدات أن العديد من الحكومات اتخذت خطوات لاعتماد الاســـتجابات التشـــريعية والســـياســـاتية والتنفيذية المحددة في القرار 2482 (2019). وأكدت الدول الأعضـاء في إسـهاماتها التدابير التالية: التصـديق على الصـكوك القانونية ذات الصـــلة، بما فيها الصـــكوك العالمية لمكافحة الإرهاب واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات؛ ومكافحة غســـل الأموال وتمويل الإرهاب والفســـاد عن طريق تعزيز وحدات الاسـتخبارات المالية والامتثال لصـكوك الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصـلة وتوصـيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، فضـــلا عن إقامة شـــراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وتعزيز أمن الحدود والتنســيق الدولي، مثلاً عن طريق جمع وتحليل المعلومات المســبقة عن الركاب/بيانات ســجلات أســماء الركاب؛ وتنفيذ اسـتجابات شـاملة للطلب على المخدرات والاتجار غير المشـروع بالمخدرات؛ وتحسـين إدارة السجون لمنع تغذية نزعة التطرف المفضي إلى العنف والعودة إلى الإجرام؛ ووضع استراتيجيات تدمج النُهج التي تشمل المجتمع بأسره لمنع التطرف العنيف ومكافحته.

وأبرزت الدول التعاون المشـترك بين الوكالات والتعاون الدولي بوصـفهما عوامل تمكينية رئيسـية للنجاح في جميع هذه المجالات. وجرت الإشارة إلى إقامة صلات بين وحدات الاستخبارات المالية ومحققي مكافحة الإرهاب باعتبارها أولوية خاصة. كما جرى تسليط الضوء على أهمية فرق العمل المشتركة ومراكز العمليات وغيرها من آليات التنسيق بين العاملين في مجال الاستخبارات والحدود والعدالة الجنائية في كشف الجرائم والتصدي لها بطريقة متكاملة.

وشدّدت الدول الأعضاء كذلك على الحاجة إلى التعاون عبر الحدود لمعالجة الطابع عبر الوطني للجرائم والتهديدات الإرهابية، بما في ذلك من خلال المنابر الإقليمية واتفاقات تبادل المعلومات الثنائية وتبادل موظفي الاتصـــال المعنيين بإنفاذ القوانين وقواعد بيانات وأدوات الإنتربول والمنظمات الإقليمية ومعاهدات المساعدة القانونية المتبادلة.

وحدد التقرير أيضـا عدة مجالات لاتخاذ إجراءات مكثفة للاسـتجابة الكاملة للقرار 2482 (2019) ومواصلة تطوير ونشر الممارسات الجيدة التي أبلغت عنها الدول الأعضاء. ويمكن تحديث الأطر القانونية الوطنية بحيث تشـمل تعاريف دقيقة للإرهاب وجرائم الجريمة المنظمة وتجريم أعمال التيسـير. ويمكن توجيه المزيد من الموارد نحو تعزيز التنســيق والقدرات الوطنية في مجال الاســتخبارات والعدالة الجنائية من خلال إنشاء وحدات متخصصة وآليات مشتركة بين الوكالات، وكذلك من خلال زيادة التركيز على أعمال الشرطة القائمة على المعلومات الاسـتخبارية وجمع الأدلة وحفظها، بما في ذلك الأدلة الإلكترونية. وينبغي أيضـا أن يكون من الأولويات اســـتهداف شـــبكات الجريمة المنظمة أو الشـــبكات الإرهابية برمتها عند إعداد ملفات القضايا الجنائية.

وتشـــمل الخطوات الأخرى الضـــرورية تعزيز أمن الحدود البرية والجوية والبحرية من خلال أدوات جمع البيانات ونظم المراقبة وتعزيز التنسيق ومواصلة الجهود الرامية إلى تعميق التعاون الإقليمي والدولي.

ويبرز التقرير أيضا أهمية التدابير التي تستهدف الصلات المحددة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، على سبيل المثال بين الاتجار بالمخدرات وتمويل الإرهاب أو وقف الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والأسلحة الصغيرة والأحياء البرية وغيرها من السلع، والاتجار بها.

ويلزم تقديم المزيد من الدعم للتصدي الشامل لجميع أشكال الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك عندما ترتكب الجماعات الإرهابية هذه الجرائم.

ويمكن أيضا تشجيع الدول الأعضاء وتقديم الدعم لها لجعل جميع التدابير متفقة مع الأطر القانونية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. وتتطابق هذه الملاحظات مع الاستراتيجيات والممارسات الجيدة التي لاحظها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في سنوات عمله على الصعيد الميداني لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، وأن المكتب يشجع على تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات.

وأخيرا، يبرز التقرير الحاجة إلى إجراء المزيد من البحوث من أجل فهم أفضل لطبيعة الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة وأوجه ضعف مختلف القطاعات أمام الاستغلال. وسيطلع زميلي وكيل الأمين العام فورونكوف المجلس على الجهود التي تبذلها كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب لدعم الدول الأعضاء في التصدي لهذه التحديات المعقدة والمتطورة.

وكجزء من الاتفاق العالمي، يظل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ملتزما بالاستفادة من خبرته ودرايته في مجال الجريمة المنظمة والإرهاب. والمكتب في وضع فريد لدعم الدول الأعضاء في معالجة هذه الروابط، حيث أن مكتبنا هو القيّم على اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد، ويدعم تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، ومعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب.

ويتطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والاتفاق العالمي وغيرهما من الشركاء، إلى استخدام هذه المعارف في العمل مع الدول لتقديم المساعدة التقنية، والعمل مع المجتمعات المحلية والبرلمانيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب والنساء وجميع أصحاب المصلحة في تعزيز الاستجابات الشاملة والمتكاملة التي تركز على الضحايا لتطبيقها على الروابط بين الجريمة المنظمة والإرهاب.

وأشكركم مرة أخرى، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة أمام المجلس. ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على استعداد لدعمكم.

المرفق 2

بيان وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، فلاديمير فورونكوف

أود أن أشكر مجلس الأمن، تحت رئاسة جمهورية إندونيسيا، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن معالجة الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة. ويسرني على وجه الخصوص أن أحضر هذه الجلسة مع السيدة غادة والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

يبين تقرير الأمين العام (S/2020/754) كيف يمكن لقدرة الإرهابيين على الاستفادة من الجريمة المنظمة، سواء كانت محلية أو عبر وطنية، عبر الإنترنت أو خارجها، أن تزيد من حدة التهديد الذي يشكله الإرهاب على السلام والأمن الدوليين.

وقد ناقشنا الشهر الماضي هذا التهديد المعقد خلال الأسبوع الافتراضي الأول لمكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة بشأن التحديات الاستراتيجية والعملية لمكافحة الإرهاب في بيئة جائحة عالمية. وشارك أكثر من 000 1 شخص في 10 اجتماعات تفاعلية خلال الأسبوع، من بينهم ممثلو 134 دولة عضوا، و 88 من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، و 47 منظمة دولية وإقليمية، و 40 كيانا من كيانات الأمم المتحدة.

ويسعدني أن تشارك معنا في بعض أهم جلسات الأسبوع السيدة والي والسفير دجاني، الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة، وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات.

وساعد الأسبوع الافتراضي لمكافحة الإرهاب على الحفاظ على الزخم الذي توصلنا إليه خلال العام الماضي من خلال ثمانية مؤتمرات إقليمية رفيعة المستوى بشأن مسائل حاسمة في مجال مكافحة الإرهاب تغطي جميع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وقد حسّن فهمنا الجماعي لتأثير أزمة فيروس كورونا وعواقبها المحتملة على مشهد الإرهاب، وكذلك احتياجات الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب وأولوياتها وتوقعاتها، وآراء أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وأظهرت مناقشاتنا أن هناك تفاهما وقلقا مشتركين بين الدول الأعضاء بأن الإرهابيين يدرون أموالا من الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلع والموارد الطبيعية والآثار، فضلا عن الاختطاف من أجل الحصول على فدية، وابتزاز وارتكاب جرائم شنيعة أخرى. وهذا القلق ينعكس بوضوح في تقرير الأمين العام.

وسلط المتكلمون الضوء على الارتفاع الكبير في الجريمة السيبرانية في الأشهر الأخيرة، مع زيادة بنسبة 350 في المائة في مواقع التصيد الاحتيالي على شبكة الإنترنت في الربع الأول من هذا العام. وقد استهدفت العديد من هذه الهجمات الرقمية نُظم المستشفيات والرعاية الصحية، مما أعاق عملها الحيوي في التصدي للجائحة.

وأشار المتكلمون أيضا إلى أهمية ضمان أن تكون الجهود الرامية إلى معالجة الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة متناسبة مع التهديد وأن تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية احتراما كاملا.

وستثري هذه الآراء الأسبوع الثاني بالحضور الشخصي الذي تأجل إلى العام المقبل لمكافحة الإرهاب، والذي سيتزامن مع الاستعراض السابع الذي يجري كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ولم نفهم بعد تماما آثار الجائحة وعواقبها على السلم والأمن العالميين، وعلى الجريمة المنظمة والإرهاب على وجه التحديد. ونحن نعلم أن الإرهابيين يستغلون الاضطراب الكبير والمصاعب الاقتصادية الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لنشر الخوف والكراهية والانقسام والتطرف وتجنيد أتباع جدد. وتضاعف الزيادة في استخدام الإنترنت والجريمة السيبرانية خلال الجائحة من تفاقم المشكلة.

لقد استمعنا إلى المديرة التنفيذية والي بشأن كيفية تناول الدول الأعضاء للصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

ويتضمن تقرير الأمين العام أيضا عددا من الأمثلة على الكيفية التي تقدم بها كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب الدعم في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية للدول الأعضاء لمعالجة الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة، على النحو المطلوب في القرار 2482 (2019).

لقد كلفت الجمعية العامة مكتب مكافحة الإرهاب بقيادة جهود منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب عن طريق تعزيز الاتساق والتنسيق، بما في ذلك من خلال اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. كما نواصل العمل عن كثب مع الهيئات الفرعية لمجلس الأمن المكلفة بتعزيز قدرة الدول الأعضاء على منع الأعمال الإرهابية والتصدي لها.

ويستغل الاتفاق العالمي خبرات كل كيان في دعم التدابير التشريعية والسياساتية والتدابير التنفيذية لمكافحة الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب. فعلى سبيل المثال، يتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، رئاسة الفريق العامل المعني بالعدالة الجنائية والإجراءات القانونية والتصدي لتمويل الإرهاب. وترأس المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب الفريقَ العامل المعني بإدارة الحدود وإنفاذ القانون فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. وترأس الإنتربول الفريق العامل المعني بالتهديدات الناشئة وحماية الهياكل الأساسية الحيوية، باستخدام قدرتها التحليلية وإمكانية الوصول إلى قواعد بيانات إنفاذ القانون الدولية.

ويعمل مكتبي بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والإنتربول وكيانات أخرى لمساعدة الدول الأعضاء في مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب؛ والمنع وأمن الحدود وإنفاذ القوانين؛ وإدارة السجون ومكافحة الاتجار غير المشروع وغيره من الجهود الرامية إلى التصدي للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، يقوم مكتبي أيضا بوضع مشروع لتعزيز تدابير العدالة الجنائية الرامية إلى منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعطيل إمداداتها غير المشروعة إلى الجماعات الإرهابية.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين – الذي يقوده مكتبي بالشراكة مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و منظمة الطيران المدني الدولي، والإنتربول – الدول الأعضاء في بناء قدرات الكشف عن

طريق تقديم المساعدة التشريعية، وإنشاء وحدات معلومات عن الركاب، وتركيب الأجهزة والبرمجيات اللازمة. وتشارك حتى الآن 36 دولة عضوا رسميا في هذا البرنامج، مما يسهم في جهودها الرامية إلى رسم خرائط وتحديد الصلات بين الإرهابيين المشتبه فيهم والمجرمين الخطيرين.

كما أن إدارة السجناء المتطرفين الذين يمارسون العنف أمر حاسم في معالجة الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. ويدعم مكتب مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، الدول الأعضاء في بناء قدرات دوائر السجون التابعة لها لمنع تغذية نزعة التطرف المفضي إلى العنف بين السجناء.

وقام مكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة و معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة‘‘، والإنتربول بدعم جهود الدول الرامية إلى منع جماعات الجريمة المنظّمة والجماعات الإرهابية من الحصول على المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمعدات ذات الاستخدام المزدوج، بما في ذلك من خلال شبكة الإنترنت الخفية.

وقد أكد اتخاذ القرار 2482 (2019) أهمية أن تعمل الدول الأعضاء معا لتعزيز الاستجابة العالمية للصلات بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة. وينبغي القيام بالمزيد من العمل لدراسة كيفية تطور هذه الروابط، من دون الخلط بين هذين التهديدين تلقائيا.

إن الدول الأعضاء محقة في التركيز على التصدي لحالة الطوارئ الصحية والأزمة البشرية التي تسبب فيها كوفيد-19، ولكن يجب علينا ألا ننسى أو نتهاون إزاء تهديد الإرهاب المستمر. ففي أنحاء كثيرة من العالم، يستغل الإرهابيون المظالم المحلية وسوء الإدارة لإعادة تجميع صفوفهم وتأكيد سيطرتهم.

ويمكن أن تكون هذه الجائحة بمثابة عامل حفاز لانتشار الإرهاب والتطرف العنيف من خلال مفاقمة أوجه عدم المساواة وتقويض التماسك الاجتماعي وتأجيج النزاعات المحلية. ويجب علينا أن نواصل كفاحنا ضد الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية لحرمانها من فرصة استغلال أزمة كوفيد-19. فالعمل الجماعي والتعاون الدولي ضروريان الآن أكثر من أي وقت مضى.

المرفق 3

بيان وزيرة خارجية إندونيسيا، ريتنو ليستاري بريانساري مارسودي

إن مكافحتنا للجائحة ينبغي ألا تعطل مكافحتنا للإرهاب. وينبغي ألا ندع الجائحة تهيئ ظروفا مؤاتية للإرهاب لاستعادة قوته وإعادة تجميع صفوفه ونموه.

وقد توقع القرار 2532 (2020)، بشأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الذي اتخذ في الشهر الماضي، بدقة الدعوة إلى وقف فوري للأعمال العدائية خلال الجائحة، باستثناء مكافحة الإرهاب.

وقد أصبح تأثير الإرهاب أشد حدة خلال هذه الجائحة، إذ أننا نشهد الإرهاب والهجمات الإلكترونية على الهياكل الأساسية العامة الحيوية، بما في ذلك المستشفيات. وستتفاقم الحالة عندما يتشابك الإرهاب مع الجريمة المنظمة.

وقد تتخذ تلك الصلة أشكالا عديدة وقد تختلف من منطقة إلى أخرى. لقد رأينا جماعات إرهابية ضالعة بشكل مباشر في الجريمة المنظمة. وتستخدم بعضها الاختطاف كوسيلة لتمويل عملياتها الإرهابية. وتلجأ أخرى إلى تهريب المخدرات والأسلحة. وهناك أيضا حالات يتعاون فيها الإرهابيون مع أعضاء في الجريمة المنظمة عن طريق تيسير عبور الحدود والاتجار بالأسلحة والبشر وتحويل الأموال وغسل الأموال.

وثمة شيء واحد مؤكد – وهو أن من شأن العلاقة الأقوى بين الإرهاب والجريمة، بأي شكل من الأشكال، أن تؤدي إلى آثار عالمية مدمرة وتجعل الأمر أكثر صعوبة علينا للتصدي لكوفيد-19 والتحديات الأمنية القائمة. ولذلك، يجب أن نكثف الجهود لمعالجة العلاقة بين الإرهاب والجريمة، على النحو الذي ينص عليه القرار 2482 (2019). ومع مراعاة ذلك، أود أن أشاطركم ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، يجب علينا أن نكيف سياساتنا لمعالجة الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، إذ ينظر إليهما عموما بصورة منفصلة. ولا يمكننا أن نواصل القيام بذلك؛ يجب أن يكون هناك قدر أكبر من التآزر بين السلطات المعنية. وخلال الجائحة، مع محدودية الموارد، يصبح المزيد من التآزر أكثر أهمية. وينبغي ألا تقلل قيود الميزانية من جهودنا لمعالجة الصلة بين الإرهاب والجريمة.

كما يلزم إجراء التعديلات اللازمة لإحباط الصلة بين الجريمة والإرهاب في السجون، التي كثيرا ما تصبح أرضا خصبة يتفاعل فيها الإرهابيون مع المجرمين الآخرين. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن سياسة إندونيسيا هي فصل الإرهابيين المدانين عن السجناء الآخرين.

ثانيا، يجب أن نعزز بنيتنا التحتية القانونية والمؤسسية. ويجب أن تكون لتشريعاتنا المحلية القدرة على معالجة العلاقة بين الإرهاب والجريمة. وفي ذلك الصدد، من المهم ضمان ترجمة الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة إلى تشريعات محلية. ويمكننا تشريع إندونيسيا القائم بذاته فيما يتعلق بتمويل الإرهاب – كما نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية – من معاقبة الممولين بشكل منفصل عن الإرهابيين، وبالتالي توسيع نطاق إنفاذنا لمعالجة هذه الصلة.

وما يكتسي نفس القدر من الأهمية هو تعزيز بناء القدرات لإنفاذ القانون لزيادة قدرتها على التصدي لهذه الظاهرة الجديدة. وما فتئ مركز جاكرتا للتعاون في مجال إنفاذ القانون يعمل بنشاط على تعزيز قدرات موظفي إنفاذ القانون من أكثر من 100 بلد في ميدان الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وسنكفل معالجة الصلة بين الإرهاب والجريمة كجزء من البرنامج.

وأخيرا، يجب أن تكون الآليات الإقليمية قادرة أيضا على الاستجابة لهذه الصلة. والاجتماع الوزاري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الجرائم عبر الوطنية هو سبيل للتداول في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في إطار منبر واحد. ويمكن أن يكون هذا المنبر المشترك مثالا يحتذى للآليات الإقليمية الأخرى لمعالجة هذه الصلة.

وبما أن الصلة بين الإرهاب والجريمة تختلف باختلاف المناطق، فإن تضافر الجهود فيما بين المنظمات الإقليمية أمر أساسي. وهذا يستلزم بذل الجهود لتكثيف تبادل المعلومات وأفضل الممارسات في الوقت المناسب وتعزيز فهمنا للروابط بين الاثنين، بما في ذلك الاختلافات الإقليمية. كما لا تقل زيادة التآزر والوحدة بين هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها أهمية.

وإذ أن الصلة بين الإرهاب والجريمة ظاهرة جديدة إلى حد ما، فإن إندونيسيا تشدد على الحاجة الملحة إلى أن تصدر الأمم المتحدة تقارير وتحليلات أكثر تفصيلا بشأن هذه المسألة.

وختاما، فإن قدرتنا على تكييف وتعزيز أوجه التآزر ستحدد مدى فعالية التصدي لهذا التهديد الناشئ.

المرفق 4

بيان كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية في تونس، سلمى النيفر

أود أولا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيدة ريتنو مارسودي، وزيرة خارجية إندونيسيا، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن موضوع هام مثل معالجة الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة. ونرجو لإندونيسيا رئاسة ثانية للمجلس ناجحة ومثمرة. وكذلك أود أن عرب عن تقديري لوفد ألمانيا على قيادته الممتازة لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه.

وأشكر وكيل الأمين العام، فلاديمير فورونكوف، والسيدة غادة فتحي والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

لقد كان للقرار 2482 (2019)، الذي اتخذ قبل عام، دور فعال في إبراز الروابط بين الجريمة المنظمة والإرهاب. وقد أعرب المجتمع الدولي عن قلقه المتزايد إزاء استخدام الأنشطة الإجرامية لتمويل الأعمال الإرهابية، وحدّد أوجه التشابه بين السلوك غير المشروع والعنيف للإرهابيين وسلوكيات جماعات الجريمة المنظمة كوسيلة للاضطلاع بأنشطتها ودعمها. إن الصلة بين الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة صلة انتهازية للغاية وقد أصبحت واضحة بشكل متزايد. فهي تشترك في العديد من أوجه التشابه.

أولا، الإرهاب والجريمة المنظمة ظاهرتان عبر وطنيتان تنخرطان في أنشطة إجرامية عابرة للحدود. ثانيا، يمكن للإرهاب أن يستفيد من توفير الجماعات الإجرامية للمعلومات والخدمات، بما في ذلك وثائق السفر المزيفة والأسلحة النارية. ثالثا، يمكن للإرهابيين أن يقلدوا الأساليب والأنشطة الإجرامية التي تشكل مصدرا جذابا للإيرادات من أجل تمويل الإرهاب، مثل الاتجار بالمخدرات والبشر والاتجار غير المشروع بالأسلحة والموارد الطبيعية والتحف الفنية. وتتقاسم المجموعتان كلتاهما نفس الطرق للاتجار والتهريب وانتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وأخيراً والأهم من ذلك، تستغل الجماعات الإرهابية والإجرامية المظالم المحلية بشأن الخدمات العامة والأمن. وتزدهر كلتا المجموعتين في ظل ظروف سلبية محلية أو وطنية أو إقليمية، مثل عدم الاستقرار السياسي والنزاع المسلح والفساد والظروف الاقتصادية السيئة والاضطرابات الاجتماعية، وكذلك في المناطق التي تكون فيها سلطة الحكومة محدودة والحدود سهلة الاختراق. وهما تشتركان في نفس العداء تجاه سلطات الدولة وتستخدمان القوة الهمجية ضد السكان. ويمكن أن يكون للإرهاب والجريمة المنظمة على حد سواء تداعيات عالمية على السلم والأمن الدوليين، لأنهما يهددان حقوق الإنسان وسيادة القانون ويقوضان أسس المجتمعات السلمية والمزدهرة.

ومن المهم، بالتالي، أن تعتمد الدول وتنفذ تدابير شاملة ومتكاملة تمكنها من منع ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة على نحو يتيح الكشف عن الصلات المحتملة القائمة بينهما وتقييمها، فضلا عن توفير استجابات موحدة ومنسقة، مع الاحترام الكامل للقانون المحلي والواجبات والالتزامات الدولية. ويمكن القيام بذلك أساسا من خلال تعزيز التنسيق بين الوكالات واستحداث أدوات سريعة لتبادل المعلومات بين السلطات الوطنية المسؤولة عن رصد الجريمة المنظمة والإرهاب والتحقيق فيها وملاحقتها قضائيا من أجل الكشف عن الصلات المحتملة. ويمكن أن تكون هذه المهمة مهمة معقدة وصعبة، خاصة مع تزايد إساءة استخدام الإرهابيين والجماعات الإجرامية لتقنيات جديدة مثل المحافظ الرقمية والعملات المشفرة. ولهذا السبب، ينبغي

أن نضمن وجود برامج قوية لبناء القدرات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات لقوات الشرطة والمدعين العامين والسلطات القضائية، وسلطات الاستخبارات المالية والاقتصادية، بغية تمكينها من تحليل التدفقات المالية المستخدمة في إعداد الهجمات الإرهابية أو تنفيذها.

ويمكن للتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة أن يسهم أيضا في الرصد الفعال وتقييم المخاطر فيما يتعلق بالروابط المحتملة بين الإرهاب والأنشطة الإجرامية الأخرى. ويمكن أن يؤدي الاتصال الفعال مع القطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية إلى آليات أكثر دقة لمنع تمويل الإرهاب وإدارته. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الطابع عبر الوطني في كثير من الأحيان للإرهاب وشبكات الجريمة المنظمة، فإن التعاون الإقليمي والدولي أمر ضروري من خلال إنشاء أدوات وأطر ثنائية ومتعددة الأطراف لتبادل المعلومات، وأمن الحدود، والمساعدة القانونية المتبادلة.

وبدون تدابير مناسبة للتخفيف من آثار الإرهاب، يمكن للسجون أن تزيد من حدة الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وهي تتيح فرصا للجماعات الإجرامية والإرهابية للتفاعل والتعاون وتيسير نقل المعارف والمهارات والاتصالات. ولذلك، من الضروري منع استغلال السجون كحضانات لتنمية الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة، وذلك عن طريق جملة أمور منها الفصل بين السجناء وتنفيذ برامج التعليم وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، فضلا عن برامج الصحة العقلية في السجون.

ومن المهم أيضا التأكيد في هذا السياق على أن النزاعات المسلحة تجتذب الإرهابيين والمرتزقة من جميع المشارب. ولذلك، من الضروري أن يشمل أي بحث عن حلول سلمية للنزاعات المسلحة الدول والمنظمات الدولية والإقليمية التي تسهم في الجهود الرامية إلى التصدي لأي استخدام طوعي أو برعاية محتمل للإرهابيين أو المرتزقة، وفي مراقبة تدفق الأسلحة التي يمكن أن تصل إليهم. وفي هذا السياق، ينص القرار 2532 (2020)، الذي قدمته تونس وفرنسا، على أن الهدنة الإنسانية في النزاعات المسلحة المشار إليها في الفقرة 2 من القرار لا تنطبق على الجماعات الإرهابية المصنفة بهذه الصفة.

وكما ذكر آنفا، هناك قواسم مشتركة بين الإرهاب والجريمة المنظمة من حيث العوامل التي يقومان عليها. ولذلك، من المهم زيادة جهود المنع ومعالجة الأسباب الجذرية وتمكين المجتمعات المحلية من بناء القدرة على مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. وينبغي لنا أن نعزز التنمية المستدامة ونضمن التسوية السلمية للنزاعات ونتصدى لأوجه عدم المساواة ونحمي حقوق الإنسان ونضمن مشاركة النساء والشباب ونقمع الفساد ونعزز الحوكمة الرشيدة.

وأخيرا، من المهم التشديد على أنه رغم أهمية الجهود الرامية إلى كشف الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والتصدي لها جهود مهمة، يتعين على الدول الأعضاء أن تكفل امتثال جميع التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وينبغي ألا يؤدي تناول الصلة بين الظاهرتين إلى خلط منهجي بين نظاميهما القانونيين المتميزين. إن الإرهاب جريمة خطيرة تتطلب عادة تدابير قانونية أكثر تقييدا من أحكام القانون الجنائي الأخرى. ومن الضروري ألا تطبق تشريعات مكافحة الإرهاب تطبيقاً عاماً ومنهجياً على الأعمال الإجرامية الأخرى لضمان مشروعية وشرعية جهود مكافحة الإرهاب.

وقد وُضع نهج شامل لمنع ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في صميم الجهود الوطنية التونسية منذ أن اعتمدنا قانونا شاملا واستراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال في عام 2015. وقد تمكنت

الهيئة الوطنية التونسية لمكافحة الإرهاب مؤخرا من فرض أول مجموعة من الجزاءات المالية المحلية على الأفراد والكيانات استنادا إلى صلاتهم بالمنظمات الإرهابية. ويجري حاليا وضع دليل وطني بشأن الأصول المجمدة بالتعاون مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب مكافحة الإرهاب، من أجل ضمان تعميم المعلومات على جميع الكيانات العامة والخاصة ذات الصلة على نحو منسق، وضمان حقوق الإنسان وسبل الانتصاف. كما سُنَّت عدة تشريعات أخرى بشأن الحصول على المعلومات، ومكافحة الإثراء غير المشروع وحماية المبلغين عن المخالفات.

وفي الختام، نؤكد من جديد التزامنا ببذل قصارى جهدنا في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وبتجديد عزمنا على القيام بذلك، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومع احترام التزاماتنا بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين. ونحن على استعداد للتعاون مع شركائنا وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في بناء عالم خال من الإرهاب والجريمة المنظمة.

المرفق 5

بيان نائبة وزير خارجية فييت نام، نغوين مينه فو

يسعدني جدا أن أستمع إلى كلمة وزيرة الخارجية ريتنو مارسودي اليوم وأن أشارك في المناقشة الهامة اليوم. وأشكر رئيس المجلس بإخلاص على عقد هذه المناقشة المفتوحة وأشكر مقدمي الإحاطات على إحاطتهم .

إن الصلة المعروفة منذ أمد طويل بين الإرهاب والجريمة المنظمة تتحول إلى تهديد حقيقي أكبر، مُعرضة جميع المجتمعات – جميعنا – إلى عواقب مميتة. وأعتقد أننا جميعا في وضع خطير للغاية في الوقت الحاضر. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، فإن وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) قد صرف انتباهنا ومواردنا عن كفاحنا المشترك ضد الإرهاب والجريمة المنظمة وترابطهما. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، فإن كوفيد-19وما يترتب عنه من عواقب وخيمة تعرقل جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يؤدي الوباء إلى تعميق الفجوات الإنمائية وتفاقم الفقر فحسب، بل يوجد أيضا أرضا خصبة للجريمة المنظمة والإرهاب، مما يسمح لهما بالازدهار في أجزاء كثيرة من العالم. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، لا يضيع الإرهابيون والجهات الفاعلة في مجال الجريمة المنظمة أي وقت لصقل مهاراتهم ومخططاتهم القاتلة لمهاجمة الأبرياء وعامة الناس. والواقع أن هذه الجهات الفاعلة أصبحت أكثر تنظيما ورقمنة وعولمة.

إنني أقدر حقاً قيادة وزيرة الخارجية مارسودي، ولا سيما عقدها لمناقشة اليوم الهامة. وما لم تُبذل جهود متضافرة وتُتخذ تدابير فعالة لمكافحة تهديدات الإرهاب والجرائم المنظمة، فإن الجهود والإنجازات التي حققناها في سبيل صون السلم والأمن ونشر الرخاء قد تضيع.

وإزاء هذه الخلفية، نعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يضطلع بدور أكثر نشاطا في هذه المساعي، ويمكنه أن يفعل ذلك. وبطبيعة الحال، عالجت الأمم المتحدة هذه المسألة في وقت مبكر، واتخذت على مر السنين عدة قرارات وخصصت موارد لمعالجتها. لكن الوقت قد حان لمعالجة هذه المسألة ليس فقط من المنظور التقني ولكن أيضا من المنظور الاستراتيجي، في الأجلين القصير والطويل على حد سواء. وفي هذا الصدد، أود أن أتناول أربع نقاط من منظور فييت نام.

أولا، من المهم التأكيد على أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالنظر إلى حقها القانوني الخالص في استخدام القوة داخل ولاياتها القضائية، تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. والتدابير المعتمدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، فضلا عن الروابط فيما بينها، ينبغي أن تتخذ وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وفي ظل احترام سيادة البلدان المعنية واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تلتزم هذه التدابير باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة وأن تساعد على تعزيزها.

ثانيا، لقد حان الوقت لأن نضع ونبسّط ونستثمر استثمارا كبيرا في نهج شامل لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والجريمة المنظمة في الدول الأعضاء، بما في ذلك الفقر المدقع وعدم المساواة والبطالة والتهميش الاجتماعي على سبيل المثال لا الحصر. ونواجه أيضا خطر الأزمة البشرية نتيجة لجائحة كوفيد-19.

ثالثا، يتعين علينا تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ولا سيما في منع تمويل الإرهاب وزيادة التجنيد. تحقيقا لتلك الغاية، نؤيد التنسيق الوثيق بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة: مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويسرني جدا وجود المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة غادة فتحي والي، ووكيل الأمين العام فورونكوف هنا معنا اليوم.

رابعا، بوسع المجتمع الدولي أن يواصل دعم البلدان، وخاصة البلدان النامية، في تبادل المعلومات والخبرات، علاوة على أفضل الممارسات في بناء القدرات. وتشمل المجالات التي ينبغي إيلاؤها اهتماما خاصا مراقبة الحدود وإدارتها والتشريع وتقديم المساعدة القضائية.

وبذلت فييت نام قصارى جهدها خلال السنوات الأخيرة لتحسين الإطار القانوني والاقتصادي والمالي بغية الحد من خطر تمويل الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة والوفاء بالتزاماتنا بموجب قرارات مجلس الأمن واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وعلى الصعيد الإقليمي، ترى فييت نام وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة مسألة ذات أهمية قصوى. وإذ تواصل الرابطة عملية بناء المجتمعات المحلية بقدر أكبر من تبادل الأفراد والسلع والخدمات، تزداد أيضا مخاطر الجريمة المنظمة والإرهاب. وكررت المنظمة تأكيد التزامها السياسي وإجراءاتها المنسقة لاعتماد مختلف الأطر لتحسين تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بغية تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والروابط المحتملة بينها. ومن بين تلك الجهود تضمنت خطة عمل اجتماع كبار المسؤولين بشأن الجريمة عبر الوطنية 2019-2021 تفاصيل تتعلق بـ 10 جرائم ينبغي أن تركز عليها الرابطة: الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالحياة البرية والأخشاب والاتجار بالأشخاص والقرصنة وتهريب الأسلحة والجرائم الاقتصادية الدولية والجرائم الإلكترونية وتهريب الأشخاص وغسل الأموال.

ختاما، أود أن أقتبس بعضا من تعليقات الأمين العام غوتيريش في الشهر الماضي عند إطلاق الأسبوع الافتراضي لمكافحة الإرهاب:

”إن الإرهاب، شأنه شأن الفيروس، لا يحترم الحدود الوطنية. فهو يؤثر علينا جميعا ولا يمكن هزيمته إلا جماعيا. ولذا يجب علينا تسخير قوة تعددية الأطراف لإيجاد حلول عملية“.

استجابة لهذا النداء، تكرر فييت نام التزامها بالعمل عن كثب مع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين في مكافحة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية للسلام والأمن والرخاء على الصعيدين الإقليمي والدولي.

المرفق 6

بيان نائبة الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، كارين فان فليربيرغ

أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وأشكر كذلك مقدمي الإحاطات الحاضرين معنا اليوم.

وفي تموز/يوليه من العام الماضي وبدفع من جمهورية بيرو، اتخذ مجلس الأمن بتوافق الآراء القرار 2482 (2019) بشأن الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، وبذلك سلّم بأهمية الظاهرتين، فضلا عن الترابط بينهما. ويجب علينا اليوم أن نكفل تطبيق هذا القرار بشكل كامل وصائب. وتُعتبر الملاحظات الختامية التي صاغها الأمين العام في تقريره (S/2020/754) التي اقتضاها هذا القرار توجيها قيما في المضي قدما.

وتتسم الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة الوطنية والعابرة للحدود الوطنية بالتعدد والتحول، علاوة على اختلافها بين المناطق. ولم تقطع جائحة كورونا (كوفيد-19) تلك الروابط، بل تكيفت بدلاً من ذلك مع هذا الإطار الجديد، ويمكن مشاهدتها بصورة متزايدة على شبكة الإنترنت على سبيل المثال.

وعلى الرغم من أن العديد من الدول الأعضاء قد اعتمدت استجابات للتصدي لتلك الروابط، لا يزال الإرهاب والجريمة المنظمة يقوضان بشكل خطير سيادة القانون وحقوق الإنسان، وبالتالي يزيدان التهديد الذي يشكله الإرهاب على السلم والأمن الدوليين.

وربما تكون بعض التدابير التي اعتمدتها الدول الأعضاء في كفاحها للإرهاب والجريمة المنظمة قد أثرت سلبا على احترام الحقوق الأساسية وعمل الجهات الفاعلة الإنسانية في الميدان. ويود بلدي أن يذكر بالمبادئ الأساسية المكرسة في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وأن يؤكد أنه يجب أن يظل احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وسيادة القانون أولوية قصوى في جميع الأماكن وتحت كل الظروف. بل يزداد هذا الأمر أهمية في سياق جائحة كوفيد-19.

وتتطلب مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة التعاون والتنسيق مكثفين على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية، فضلا عن اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره. ويكتسي تعزيز قدرة الدول أهمية كبرى. ونود أن نشدد على الدور المركزي الذي يضطلع به في هذا المسعى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، فضلا عن جميع كيانات الأمم المتحدة الأخرى المعنية.

وينبغي أن تستفيد جهودنا في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بشكل متزايد من خبرة منظمات المجتمع المدني وابتكارات القطاع الخاص وإشراك المجتمعات المحلية، بما في ذلك الشباب والنساء والفتيات.

لقد تعرضت بلجيكا، مثل الكثير من البلدان الأخرى التي تتحدث اليوم، للهجمات الإرهابية والتطرف العنيف. وسنواصل مع شركائنا الأوروبيين وشركاء الأمم المتحدة الالتزام بمعالجة الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة بطريقة فعالة، فضلا عن وقف مصادر تمويل الإرهاب بجميع أشكاله.

المرفق 7

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

أود بداية أن أهنئ إندونيسيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، وأرحب بمعالي السيدة ريتنو مارسودي، وزيرة خارجية إندونيسيا، التي ترأست الجلسة.

تؤيد الصين المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة وتشكر السيدة والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووكيل الأمين العام فورونكوف على إحاطتيهما. ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2020/754).

وفي الوقت الحالي يتداخل الإرهاب والجريمة المنظمة على نحو متبادل ويسببان تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وينبغي التصدي لهما بصورة جادة. ويجب على المجتمع الدولي تعزيز التعاون على جميع المستويات وتبادل المعلومات الاستخباراتية وأفضل الممارسات واتخاذ إجراءات متضافرة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بصورة فعالة، فضلا عن صون السلم والأمن الدوليين بصورة مشتركة.

وتود الصين التأكيد على النقاط التالية.

أولا، تجب مكافحة الإرهاب عن طريق التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة مع احترام الدور التنسيقي المحوري للأمم المتحدة والتقيد بمعايير موحدة.

وتتحمل الدول الأعضاء المسؤوليةَ الرئيسية عن مكافحة أعمال الإرهاب. وينبغي الاحترام الكامل لسيادة البلدان المعنية واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

ويجب على البلدان أن تنفذ تنفيذا صارما الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2482 (2019) مع الامتثال بالقانون الدولي المتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة وتطبيقه.

ويجب اتخاذ تدابير ملموسة وشاملة لمكافحة الروابط بين المنظمات الإرهابية والجريمة المنظمة في مجالات مثل الاتجار بالأسلحة والأشخاص والمخدرات والقطع الفنية والممتلكات الثقافية، والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والحياة البرية، وإساءة استخدام الأعمال التجارية المشروعة والمنظمات غير الربحية بين أمور أخرى.

ثانيا، من الضروري تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لتعزيز التآزر والإجراءات لأجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بطريقة فعالة. ومع تزايد ترابط وتنوع الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية وغيرها من قضايا الأمن العالمي، لا يمكن لأي بلد أن يظل بمنأى عن آفة هذه التهديدات المشتركة.

ومن الأهمية بمكان مواصلة تعزيز تعددية الأطراف والتعاون الدولي للتصدي للتحديات الجديدة والمتطورة للإرهاب، أثناء جائحة مرض فيروس كورونا وبعدها على حد سواء.

ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دعما نشطا في الاضطلاع بأدوارها الهامة وفي إقامة تعاون إقليمي فعال في مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة.

وتؤيد الصين توثيق التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وفقا لولاية كل منها، والمنظمات الإقليمية من أجل الاستفادة من مواطن قوة وخبرة كل منها.

ثالثا، من المهم دعم الجهود المحلية للدول الأعضاء وبناء قدراتها على التصدي لأبرز التحديات. وكجزء من جهود بناء القدرات في مجالات مثل مراقبة الحدود والجمارك وإنفاذ قوانين المخدرات والمسائل القضائية، يجب على المجتمع الدولي أن يقدم مساعدة ملموسة إلى الدول الأعضاء – ولا سيما البلدان الأفريقية والبلدان النامية – تأخذ في الاعتبار الحالة الأمنية والثقافة والتاريخ المتميزين لكل بلد.

وينبغي أن نكافح بشكل فعال تمويل الإرهاب، وأن نوقف الإرهاب القائم على الإنترنت وأن نضع حدا للأنشطة غير القانونية للجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة بغية قطع الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

ويجب علينا أن نتبع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وندعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى معالجة نزعة التطرف وتعزيز المنع والحيلولة دون مشاركة جماعات الجريمة المنظمة في الأنشطة المتطرفة والإرهابية.

وفي مواجهة التهديد الإرهابي، يجب أن نقف متحدين في تضامننا. إن الإرهاب عدونا المشترك، ولا فرق بين من يسمون بالإرهابيين الأخيار والإرهابيين الأشرار. ويجب تجنب ازدواجية المعايير والتسييس.

وسوف تساند الصين دائما تعددية الأطراف والعدالة الدولية. وما فتئت الصين تنفذ بصرامة جميع قرارات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتشارك بنشاط في التعاون في مجال مكافحة الإرهاب على الصعيدين العالمي والإقليمي.

والصين، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تفي بنشاط بالتزاماتها بموجب الاتفاقية باتباع نهج شامل لجميع الجبهات عبر قطاعات التشريع وإنفاذ القانون والقضاء.

وسنواصل إجراء تبادلات وجهات النظر على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، والتعاون مع جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية والأفريقية، لبناء القدرات بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة. وسنواصل أيضا دعم جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب – سياسيا وماليا – في مسعى مشترك لصون السلم والاستقرار الدوليين.

المرفق 8

بيان نائب الممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة، جوان م. سيدانو

أود أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية والي على إحاطتيهما المفصلتين والكاملتين.

ونرحب بالعمل الممتاز الذي قام به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والدول الأعضاء المساهمة في إعداد التقرير الأول للأمين العام عن الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة لمعالجة مسألة الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة (S/2020/754). وهذه وثيقة توضيحية جدا ستمكننا من الحصول على رؤية مستكملة للتقدم المحرز والتحديات في تنفيذ القرار 2482 (2019).

وتشيد الجمهورية الدومينيكية بالممارسات الجيدة التي تقوم الدول الأعضاء بتطويرها في تعزيز آلياتها الوطنية لمنع الجرائم والجرائم المرتبطة بالإرهاب ومراقبتها وملاحقتها والتحقيق فيها.

وإضافة إلى ذلك، من المهم تسليط الضوء على الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في إنشاء آليات دعم لمساعدة الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات لمكافحة الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة. ويجب أيضا أن تستمر هذه العلاقات التعاونية الثنائية وأن تعزز مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

وبالنسبة للجمهورية الدومينيكية، فإن معالجة مسألة الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة أمر ضروري لكي تظل بلداً يتمتع بانخفاض خطر الإرهاب فيه. وقد وضعت السلطة التشريعية لدينا أنظمة قوية للجرائم الجنائية الناشئة عن الجريمة المنظمة، ونظمت المسائل المتعلقة بتمويل الأعمال أو الأنشطة الإرهابية.

وقد وضعت المؤسسات الوطنية الدومينيكية آليات هامة لمنع أي نشاط مالي ناشئ عن جريمة منظمة جرى تحديدها ومراقبته ومقاضاته والمعاقبة عليه. وتتعاون تلك المؤسسات باستمرار مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الإنتربول، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في أمريكا اللاتينية، التي سنستمر في رئاستها حتى كانون الأول/ديسمبر، ومع منظمة الجمارك العالمية، حيث نتولى منصب نائب الرئيس للأمريكتين.

وقد صدقت الجمهورية الدومينيكية بالفعل على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية بودابست. وهذه الصكوك القانونية الهامة لمكافحة الإرهاب أساسية لدعم واستكمال الإطار القانوني الوطني وغيره من الأطر القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب.

وتود الجمهورية الدومينيكية أن تؤكد على أهمية وجود فضاء إلكتروني آمن. إن أمن الفضاء الإلكتروني مسألة ملحة. تتطور حياتنا اليومية في الفضاء الإلكتروني على نحو متزايد، بل وبقدر أكبر في الأشهر الأخيرة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19)، التي أخرجت نظامنا الاجتماعي من الساحة المادية ونقلته، إلى حد كبير، إلى ساحة افتراضية. وقد ظهر بشكل كبير وجود أنشطة إرهابية مثل تغذية نزعة التطرف والتمويل في الفضاء الإلكتروني. ولذلك، يجب أن نحافظ على تعاوننا النشط مع مكتب

الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من مكاتب الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل تعزيز وتطوير الآليات والاستراتيجيات الوطنية والدولية التي يمكن أن تواكب الوتيرة السريعة للجريمة المنظمة والأنشطة المتصلة بالإرهاب في الفضاء الإلكتروني.

وتؤكد الجمهورية الدومينيكية من جديد التزامها بمنع الإرهاب بجميع أشكاله والقضاء عليه. وفي هذا الصدد، نقر بأهمية تأمين جميع الحدود، والتصدي لجميع أشكال الاتجار بالأشخاص، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والفساد، باعتبار ذلك أمورا أساسية للامتثال للقرار 2482 (2019).

ومن هذا المنطلق، كانت الجمهورية الدومينيكية تعتزم استضافة مؤتمر بشأن مراقبة الحدود في مكافحة الإرهاب ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب في دورة السفر، في آذار/مارس من هذا العام. للأسف، لم يكن ذلك ممكناً بسبب جائحة كوفيد-19.

وأخيرا، يجب ألا تتوقف مكافحة الإرهاب حتى نحقق هدفنا المشترك، ألا وهو القضاء عليه. وعلينا، معا، كمجتمع دولي، وبصفة خاصة، كأعضاء في مجلس الأمن، أن نلتزم بتعزيز واستكمال وتنفيذ الأنظمة والبرامج والآليات الوطنية والدولية المصممة للتصدي لهذا الشر الرهيب الذي يهدد السلام والأمن العالميين وينتهكهما.

المرفق 9

بيان نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، غيرت أوفارت

نرحب بمعالي السيدة مارسودي لترؤسها هذه المناقشة الهامة.

ألاحظ أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام شنّ في مثل هذا الأسبوع، قبل ست سنوات، مجازر ضد الرجال والنساء الإيزيديين في العراق. تلك الفظائع مثال حي على أن الإرهاب لا يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين فحسب، بل ويؤثر تأثيرا كبيرا على حياة الملايين من الناس العاديين في جميع أنحاء العالم.

وفي كثير من الأحيان، يعتمد انتشار العنف المتطرف على الأسلحة والأموال التي يتم إيصالها من خلال شبكات الجريمة المنظمة، كما أشار في الإحاطات الموضوعية التي قدمها اليوم وكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف والمديرة التنفيذية غادة فتحي والي.

وتتطلب مكافحة الإرهاب فهما أفضل للصلة المعقدة بين الجريمة عبر الوطنية والأنشطة الإرهابية. وفي هذا الصدد، تنوه إستونيا بعمل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في تزويد أعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن بآخر المستجدات بشأن تطور العلاقة المعقدة بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

تمكننا تلك المساهمات من تنسيق الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الشاملة لوقف تأجيج التطرف العنيف. وقد استفادت إستونيا من جانبها من الأفكار التي استخلصتها الأمم المتحدة في وضع خطة وأولويات لمكافحة الإرهاب للفترة 2020-2030.

وعلى الصعيد الإقليمي، نسلط الضوء على الدور الذي تضطلع به وكالتا الاتحاد الأوروبي، وهما وحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون، في مكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة الدولية والإرهاب. ونرحب بزيادة تعاون هاتين الوكالتين مع الأمم المتحدة.

المرفق 10

بيان القائمة بأعمال فرنسا بالنيابة، آن غيغن

أود أولاً أن أشكر السيد فورونكوف والسيدة غادة فتحي والي على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. وقد أظهرا أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، إذا كان ثمة حاجة إلى دليل، بعد مرور أكثر من عام على اتخاذ القرار 2482 (2019) بشأن الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة، للتغلب على هاتين الآفتين المترابطتين اللتين يعزز كل منهما الآخر.

واليوم، هناك تداخل لا يمكن إنكاره بين الجماعات الإجرامية والجماعات الإرهابية، والذي تتباين طبيعته ومداه في مختلف أنحاء العالم. وكثيراً ما يجند الإرهاب والجريمة المنظمة أناساً من بين السكان أنفسهم، ولا سيما في السجون، حيث التطرف آفة. وهما يستخدمان نفس الطرق وكثيراً ما يستخدمان نفس وسائل الاتصال للقيام بأنشطتهما، ولا سيما على شبكة الإنترنت، باستخدام الشبكة المظلمة.

إن التزام فرنسا بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة لا يتزعزع وتعبئتنا موجودة على جميع الجبهات، من منع التطرف إلى مكافحة استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية، ونفخر لذلك بإطلاق نداء كرايستشيرش، مع نيوزيلندا، الذي يجمع بالفعل نحو 50 بلداً ومنظمة مع شركات الإنترنت الكبرى.

ولا تزال مكافحة تمويل الإرهاب من أهم أولوياتنا. إن تزايد استغلال الجماعات الإرهابية للأموال المستمدة من الأنشطة الإجرامية موثق جيداً ومصادر التمويل عديدة للأسف: عمليات الاختطاف للحصول على فدية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، واستغلال النفط والممتلكات الثقافية، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر والقرصنة.

ويجب معالجة الشر من جذوره بتجفيف مصادر تمويل المنظمات الإرهابية التي تستخدم جميع الأدوات المعاصرة المتاحة لها. و القرار 2462 (2019) بشأن مكافحة تمويل الإرهاب يحدد بوضوح المخاطر التي تشكلها الصلات بين تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة في مختلف مناطق العالم، ويدعو الدول إلى أن تضاعف جهودها، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية المعنية والأمم المتحدة، لمعالجة هذه الصلات. وعلى هذا الأساس، فنحن بحاجة إلى تكييف أطرنا القانونية والتشغيلية لتحسين شفافية التدفقات المالية وتعزيز تبادل المعلومات وتطوير التعاون مع القطاع الخاص.

إن التعاون الدولي – فيما بين الدول وداخل الأمم المتحدة – ضروري أكثر من أي وقت مضى. ويسعدني أن أرى السيد فورونكوف والسيدة والي معاً في الملتقى الافتراضي اليوم. ويظهر وجودهما المشترك التعاون الجيد والأساسي بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب مكافحة الإرهاب. وأود أيضاً أن أشيد في هذا الصدد بالعمل الأساسي الذي تقوم به المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في تعزيز تبادل المعلومات وتعزيز الثقة بين الشركاء التنفيذيين. ويتعين على الدول أن تستخدم قواعد بيانات الإنتربول وغيرها من الأدوات بتواتر أكبر.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى أن مكافحة الإرهاب، وكذلك مكافحة الجريمة المنظمة، يجب أن تتم في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون والقانون الدولي الإنساني. كما أن مكافحة الإفلات من العقاب أولوية. ويجب ألا يُسمح أبداً لمن ارتكبوا فظائع في الخارج، أينما ذهبوا، بأن يفلتوا من العقاب. وفي هذا الصدد، يكتسي التعاون بين أجهزة الاستخبارات والسلطات القضائية صبغة أساسية لتحييد التهديد وتحقيق العدالة.

المرفق 11

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

أود أن أشكر الرئاسة الإندونيسية لمجلس الأمن على تنظيمها مناقشة اليوم في الوقت المناسب. وأود أيضاً أن أشكر السيد فلاديمير فورونكوف والسيدة غادة فتحي والي على إحاطتيهما.

يبين تقرير الأمين العام (S/2020/754) أن الصلات الوثيقة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب قد لوحظت بصورة متزايدة في عدة مناطق من العالم. وهذا يزيد من تعقيد مكافحة المنظمات الإرهابية، وهو الأمر الذي ما فتئت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمة نفسها تقوم به منذ عدة سنوات.

إن القارة الأفريقية واحدة من أكثر المناطق تعرضاً للتأثر بتطور الأخطار المحددة المتصلة بالأمن والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأكثر هذه الأخطار انتشارا هو الاتجار بالمخدرات والأسلحة والأشخاص والسجائر المزيفة وتهريب المهاجرين والإرهاب والتطرف العنيف.

إن وجود صلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة واضح في منطقة الساحل، حيث توجد أدلة جوهرية على وجود شراكة بين هذين النوعين من المجرمين. تستخدم الجماعات الإرهابية شبكات إجرامية لتمويل أنشطتها من خلال الاختطاف طلباً للفدية، والاتجار بالمخدرات، والأسلحة، والسجائر، والمعادن الثمينة، واستغلال المناجم الحرفية، والهجرة غير الشرعية. وبالمثل، تفرض المنظمات الإرهابية ضرائب غير رسمية على السلع التي تعبر الأراضي الخاضعة لسيطرتها.

وقد أفادت عدة دراسات أيضاً بأن تجار المخدرات يدفعون تكاليف الخدمات التي يقدمها مقاتلو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لتأمين الاتجار ببضائعهم عبر منطقة الساحل. وفي القرن الأفريقي، أفادت التقارير أيضاً أن حركة الشباب الإرهابية تمول نفسها من خلال الاتجار بالبشر والمخدرات وسرقة الماشية والقرصنة.

وتستغل جميع التهديدات السابقة الذكر ضعف حضور دول معينة في بعض مناطق إقليمها، وكما يقول المثل فإن الطبيعة تمقت الفراغ. والواقع أن الإرهابيين وغيرهم من قُطاع الطرق قد أتوا ليحلوا محل مؤسسات الدولة الشرعية، وكثيراً ما يقدمون الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان المحليين المحتاجين الذين يشعرون بأنهم مهمشون من جانب الحكومة المركزية. وقد أدت القيود الناجمة عن مكافحة جائحة فيروس كورونا الحالية في هذه المناطق المضطربة إلى تفاقم الحالة المتردية أصلاً، وسمحت للجماعات الإرهابية المسلحة بتصعيد هجماتها، رغم دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي لأغراض إنسانية من أجل التركيز على مكافحة الجائحة.

وأبرزت الاضطرابات في منطقة الساحل، التي بدأت في ليبيا ومالي بين عامي 2011 و 2012، هشاشة هذه المنطقة وعززت إنشاء شبكات إجرامية. وقد ظهرت في المناطق الخارجة على القانون اقتصادات محلية يسيطر عليها الإرهابيون والمهربون سيطرة تامة. تزدهر هذه الأنشطة بفضل تواطؤ السكان المحليين الذين يستفيدون من الدخل الذي تدره هذه الأنشطة المختلفة غير المشروعة.

يؤدي هذا التشابك أيضاً بين الجماعات الإرهابية والجماعات الإجرامية المنظمة، إلى جانب تعقيد مكافحة الحكومات للإرهابيين في المنطقة، إلى تآكل القدرة السيادية للحكومات على حفظ القانون والنظام والأمن العام. كما أنه يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

واستجابة لهذه التهديدات الحقيقية فقد عززت النيجر، وفقاً لتوصيات الأمم المتحدة، إطارها التشريعي والمؤسسي من أجل مكافحة فعالة للجرائم التي تشكل مدخلاً لتيسير هذا الاتحاد بين المجرمين أو تمكّن منه، مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاتجار بالأشخاص والجرائم الإلكترونية. ولذلك أنشأ بلدي عدة هياكل، بما في ذلك الجهاز المركزي لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، والوحدة الوطنية لتجهيز المعلومات المالية، والمركز القضائي المتخصص في مكافحة الإرهاب. واعتمد أيضاً خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، فإن النيجر طرف في خطة العمل المتعلقة بالمخدرات للتصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وإساءة استعمال المخدرات في غرب أفريقيا، تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفيما يتعلق بمكافحة مصادر تمويل هذه الأنشطة غير المشروعة على الصعيد الإقليمي، أنشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤسسة تعالج هذه المسألة، وهي فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال. وتسهم هذه الهيئة، بالتعاون مع المؤسسات الوطنية ذات الصلة، إسهاما كبيرا في تعقب تلك التدفقات المالية الإجرامية وغير المشروعة ووقفها.

ويتطلب الطابع العالمي لهذه التهديدات تعاونا أكبر بين الدول. ولذلك، فإن للأمم المتحدة دورا هاما ينبغي لها أن تؤديه، لا سيما من خلال وكالاتها المتخصصة. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ المجلس في عام 2019 للقرارين 2462 (2019) و2482 (2019)، اللذين يتناولان الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بجميع الإجراءات التي قام بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أفريقيا في سياق بناء قدرات الجهات الفاعلة المشاركة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وجرائم الإرهاب والجريمة المنظمة، مثل الفساد وتغذية نزعة التطرف في مراكز الاحتجاز.

في الختام، يود وفد بلدي أن يناشد جميع الدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء كافة تكثيف وتنويع جهودهم لمكافحة هذا التهديد. ويجب الوقوف بجانب حكومات الدول الأفريقية التي تواجه هذه الويلات في جهودها لتأمين حدودها. ويجب أيضا دعمها في تنفيذ برامجها ومشاريعها الإنمائية، التي ستمكنها من أن يكون لها وجود فعال في جميع أنحاء أراضيها.

ولهذا السبب، أدعو إلى التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وجميع الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية التي اعتمدتها الأمم المتحدة، بما في ذلك، ضمن جملة أمور، استراتيجيتها المتكاملة لمنطقة الساحل.

المرفق 12

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كينغ

أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في تهنئة إندونيسيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، ونشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

تتطلب المكافحة الفعالة للإرهاب والجريمة فهم الكيفية التي يسهم بها الفقر والتخلف والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ومبيعات الأسلحة غير المسؤولة واستمرار النزاعات وعوامل أخرى في هذه الآفة. ويجب علينا أن نتصدى للأسباب الجذرية والإرهاب نفسه بشكل معقول وجماعي. وينبغي عدم تشكيل التدخل ضد الإرهاب تبعا لجانب الحدود الذي تُرتكب عليه الفظائع أو بحسب ما إذا كانت جماعات معينة مفيدة لأهداف سياسية قصيرة الأجل خبيثة وضيقة.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين تدين جميع أشكال ومظاهر الإرهاب، سواء كانت تحت رعاية الدولة أم لا. ونظل ملتزمين بتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة والقرار 1373 (2001) وجميع القرارات اللاحقة – 2195 (2014) و 2462 (2019). وعلاوة على ذلك، فإننا، كدولة جزرية صغيرة نامية ذات موارد محدودة وحدود يسهل اختراقها وإقليم بحري كبير يتعين تسيير دوريات فيه، نعتقد أن التنسيق الإقليمي والدولي أمر بالغ الأهمية. وبالتالي، نواصل العمل عن كثب مع مجموعة واسعة من الشركاء في منطقتنا وخارجها من خلال مبادرات مثل الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية، ومبادرة أمن حوض البحر الكاريبي والنظام الأمني الإقليمي، من أجل التصدي للجريمة عبر الوطنية في منطقتنا.

واليوم، تتزايد الجريمة عبر الوطنية. وقد أصبح من الصعب بصورة متزايدة القضاء على النشاط غير المشروع لشبكات واسعة النطاق من الجماعات المتباينة، خاصة وأن العديد من هذه الجماعات دينامية وغير محددة المعالم ومتطورة باستمرار. وبالمثل، يجب على الدول الأعضاء أن تكون دينامية وملتزمة التزاما حقيقيا في جهودها الرامية إلى التصدي لتلك التهديدات. وسيتطلب التصدي للتحديات تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وزيادة الدعم المقدم إلى البلدان الضعيفة، وتوفير التدريب الكافي، سواء فيما يتعلق بالتهديدات الناشئة التي تشكلها الجريمة والإرهاب أو بشأن تقنيات جمع المعلومات والإبلاغ. وينبغي لصانعي القرارات على المستوى الاستراتيجي أن يركزوا بشكل خاص على قيام السلطات الحكومية والمحلية والوطنية بإبلاغ الكيانات الاستخبارية المحلية والإقليمية والدولية المناسبة، حسب الاقتضاء، عن أعمال الجريمة عبر الوطنية والإرهاب.

إن الأبعاد المتطورة والمترابطة للجريمة والإرهاب تطرح عددا من التحديات، ولا سيما في مجال الاستخبارات الداخلية. ونحث الدول على تحسين تدفق الاستخبارات الجنائية وتبادل المعلومات على جميع مستويات الحكومة وعلى المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ونشجع أيضا على تجديد التركيز على المبادرات الموجهة نحو تعزيز التنمية المستدامة في السياقات الهشة من أجل إبعاد الناس عن إغراء النشاط غير المشروع وإدماجهم بالكامل في الأنشطة الاقتصادية المشروعة. وعلاوة على ذلك، يجب تصميم مبادرات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بطريقة تعزز النشاط الاجتماعي والاقتصادي المشروع، لا أن تقوضه.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أن ســـانت فنســـنت وجزر غرينادين على ثقة بأنه من خلال بناء القدرات وتعزيز وكالات إنفاذ القانون والترتيبات المؤســـســـــية الأخرى والنهوض بالتعاون الإقليمي والدولي واســـتخدام الاســـتخبارات المالية، يمكن للدول الأعضـــاء أن تتصـــدى على نحو أفضـــل للجريمة والإرهاب والتحديات الأمنية الأخرى التي تواجهها.

المرفق 13

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أهنئ إندونيسيا على توليها رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس. كما أننا ممتنون لمقدمي الإحاطات على إسهاماتهم الثاقبة.

بينما يتركز اهتمام العالم بشكل كبير على التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وما تسببت فيه من إرباك كبير للمجتمعات، فإننا ممتنون أيضا لإندونيسيا على استمرار اهتمام المجلس بتهديد الإرهاب الدولي وصلاته بالجريمة المنظمة، التي تؤثر على أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك بعض المناطق في القارة الأفريقية.

ويوفر لنا تقرير الأمين العام عن الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء وكيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب لمعالجة مسألة الصلات المحتملة بين الإرهاب والجريمة المنظمة (S/2020/754) تحليلا مفيدا وشاملا للمجالات التي قد تتلاقى فيها هذه التهديدات المزدوجة للسلام والأمن الدوليين. ويوضح التقرير أنه بينما يتفاوت طابع التهديد الذي تشكله هذه المسائل تفاوتا كبيرا في جميع أنحاء العالم، فقد أُحرز تقدم كبير في تعزيز وتنسيق التشريعات والاستراتيجيات للتصدي لهذه التحديات.

وأسهم التطور المطرد لنصوص القانون الدولي، بدعم من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بما فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمنظمات الشريكة مثل الإنتربول، إسهاما كبيرا في تعزيز استجابتنا العالمية لهذه التهديدات الترادفية.

إن التزام جنوب أفريقيا بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، سواء عبر الوطنية أو الوطنية، لا يزال ثابتا. وقد أدمجت جنوب أفريقيا أحكام مختلف الصكوك الدولية المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة في تشريعاتها الوطنية، مدعومة باستراتيجيات وآليات وطنية تحاول التصدي للعناصر الفرعية العديدة التي تتألف منها هذه الشبكات غير المشروعة.

وتنص استراتيجية جنوب أفريقيا الوطنية القوية لمكافحة الإرهاب، والتي تتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، على تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وتلقى استراتيجيتنا الوطنية دعما من التشريعات الوطنية لمكافحة الإرهاب وقانون حماية الديمقراطية الدستورية لمكافحة الإرهاب والأنشطة ذات الصلة، فضلا عن عدد من القوانين الأخرى التي تجرم الأنشطة المتصلة بالإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك أنشطة تمويل الإرهاب ودعم المنظمات الإرهابية وفرادى الإرهابيين.

وجنوب أفريقيا عضو نشط أيضا في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وكذلك في فريق مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وهي تمتثل لجميع عمليات الاستعراض في إطار جهد مستمر لتحسين نُظمنا المحلية.

ونحن ندرك أن هذه التحديات هي بطبيعتها في تبدل وتطور مستمرين، وأنها تتطلب منا أن نتكيف وتطور بنفس القدر للتصدي لمظاهر واتجاهات جديدة. ونود أن نؤكد أهمية التعاون والتنسيق الدوليين، فضلا عن تبادل المعلومات وأفضل الممارسات والتكنولوجيا بشأن هذه المسائل. ولا يمكن التصدي بفعالية للطابع عبر الوطني لهذه التهديدات المتعددة المستويات إلا من خلال تدابير مضادة دولية قوية بنفس القدر

تسمح بتبادل المعلومات والتعاون بصفة آنية. وفي إطار مواصلة تطوير هذه النُظم، يجب أن نظل واعين لحقيقة أنها لا يمكن إطلاقا أن تكون متينة إلا بقدر متانة أضعف نقطة فيها، مما يعني أنه من الحيوي أن نواصل دعم تلك الدول الأعضاء التي تعاني من محدودية القدرات وتحديات فريدة مثل الحدود الطويلة التي يسهل اختراقها.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن نعمل على معالجة الأسباب الجذرية ودوافع الإرهاب والجريمة المنظمة على حد سواء. وأفضل استثمار يمكن أن نقوم به في معالجة هذه القضايا هو الحيلولة دون أن يعتبر مواطنونا هذه المسارات الرهيبة خيارات صالحة، وذلك من خلال توفير الفرص لهم للازدهار بطرق إيجابية تعود بالنفع على المجتمع.

وفي الختام، ستواصل جنوب أفريقيا دعم الاستجابة العالمية المتغيرة لهذه التهديدات. ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل دورها القيادي في هذا الصدد، نظرا للحاجة الواضحة إلى نهج متعدد الأطراف ومتعدد الأبعاد إزاء هذه التحديات الدولية. وكما هو الحال دائما، نشجع على مواصلة تطوير وتعزيز الشراكات الاستراتيجية الإقليمية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشأن هذه المسائل، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي.

ونود أيضا أن نقترح النظر في إنشاء و/أو تعزيز مراكز لدمج المعلومات الإقليمية من أجل تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية لمقاومة ومنع الإرهابيين من الاستفادة من الجريمة المنظمة. وأخيرا، من الأهمية بمكان أيضا أن نبذل جهودنا في جميع المجالات وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وفي شراكة وثيقة مع بعضنا البعض، ومع المنظمات الدولية والإقليمية، فضلا عن المجتمع المدني والقطاع الخاص.

المرفق 14

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أود بداية أن أشكر مقدمي الإحاطتين. ونشيد بجهود فريقيهما لتعزيز فهم المجلس للروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

ومن الواضح أنه في بعض الحالات وبعض المناطق، تستغل الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة ضعف المؤسسات الديمقراطية وإنفاذ القانون وتستفيد منه، وتستغل الحدود التي يسهل اختراقها والأراضي غير الخاضعة لسيطرة لحكومة أو الخاضعة لها بشكل غير كاف. وفي بعض أنحاء العالم، تتيح تلك الظروف فرصا للإرهابيين والجماعات الإجرامية عبر الوطنية للتعايش في نفس الإقليم، وإقامة تحالفات تقوم على المصالح المشتركة، بل والتعاون.

واستنادا إلى الاتجاهات التي شهدناها، من غير المرجح أن تخاطر المنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية بجذب انتباه السلطات من خلال التعاون مع المنظمات الإرهابية البارزة أو التورط في أنشطة إرهابية. وفي الحالات التي نرى فيها وجود صلة بين الإرهابيين والجماعات الإجرامية المنظمة، فإن اتباع نُهج الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره أمر حيوي لمعالجة الطابع المعقد للجرائم. ويتيح الأمن الحدودي القوي والتعاون الإقليمي وتبادل المعلومات الاستخبارية بين الوكالات الأمنية استجابات فعالة لمكافحة كليهما، ويمكن أن تمنع الأطراف الفاعلة الشريرة من الاستفادة من طرق وشبكات الاتجار في المناطق التي لا تخضع فيها الحدود لمراقبة كافية من قبل الشرطة أو يسهل اختراقها.

وفي هذا الصدد، فإن من بين الأدوات الهامة المتاحة للدول الأعضاء القرار 2396 (2017)، الذي ألزم فيه مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء بجمع وتحليل المعلومات المسبقة عن المسافرين وسجلات أسمائهم، ووضع قوائم للمراقبة. ويمكن أن تساعد هذه البيانات المحققين على تحديد الصلات بين الأفراد المرتبطين بالإرهابيين والجماعات الإجرامية المنظمة. ونحث الدول الأعضاء التي تحتاج إلى المساعدة التقنية أو بناء القدرات في ذلك المجال على أن تطلب ذلك.

وتوفر المعاهدات القائمة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وبروتوكولاتها، إطارا مفيدا لتيسير التعاون في مجال إنفاذ القانون. وقد استخدمت الولايات المتحدة تلك الاتفاقية كأساس قانوني أكثر من 650 مرة منذ عام 2005 لتقديم أو طلب المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين وغير ذلك من أشكال التعاون القانوني الدولي مع ما لا يقل عن 99 بلدا.

وبالإضافة إلى جهود إنفاذ القانون الرامية إلى مكافحة الروابط الإجرامية والإرهابية، من المهم أيضا إشراك المجتمعات المحلية والمجتمع المدني في معالجة الظروف الكامنة المؤدية إلى انتشار التطرف العنيف أو الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وكثيرا ما يكون المجتمع المدني المحلي على وعي بالقضايا المعقدة الماثلة في الميدان ويمكنه أن يساعد الدول الأعضاء في إيجاد حلول عملية.

ومنذ اتخاذ القرار 2482 (2019) في العام الماضي، خطت الأمم المتحدة خطوات كبيرة نحو فهم أفضل للروابط بين الإرهابيين والجماعات الإجرامية المنظمة. وتشيد الولايات المتحدة ببرامج بناء القدرات التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التي تعالج تلك الروابط. وتوصي الولايات المتحدة

الأمم المتحدة بتعزيز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن المنابر الدولية مثل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. فقد استحدث المنتدى ممارسات جيدة لمساعدة الدول الأعضاء على معالجة الصلات المحتملة، ويجمع بين المحققين الجنائيين التقليديين وأولئك الذين يتولون قضايا الإرهاب.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى الاستماع إلى تجارب البلدان الشريكة لنا بشأن كيفية قيامها بتحديد تلك الروابط ومعالجتها. وسنواصل التعاون مع الأمم المتحدة، والمنظمات مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ومجموعة الدول السبع، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب؛ ومع البلدان الشريكة في جميع أنحاء العالم للتصدي لكل من الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

المرفق 15

بيان الممثلة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، أديلا راز

اسمحوا لي أولا أن أشكر البعثة الدائمة لإندونيسيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى والمناسبة التوقيت بشأن معالجة مسألة الصلات القائمة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، فلاديمير فورونكوف، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إحاطتيهما الثاقبتين بشأن أهمية التصدي لهذا التهديد.

وتؤمن أفغانستان بالحاجة الملحة إلى معالجة العلاقات التكافلية القائمة بين هذين التهديدين الشنيعين. والجريمة المنظمة ظاهرة واسعة ومعقدة، وصلاتها بالإرهاب الدولي واضحة. ونحن، كدولة تجد نفسها الضحية الأولى للإرهاب، وهي في خط المواجهة في مكافحة هذا التهديد، ندرك جيداً الطرق التي يمكن بها للجريمة المنظمة أن تعزز القدرات العملياتية للجماعات الإرهابية، وأن تزيد من تفاقم انعدام الأمن، كجزء من أنشطتها، ولا سيما عن طريق إتاحة التدفق المستمر للأسلحة والعناصر المتطرفة والمخدرات والسلائف الكيميائية الخطرة المستخدمة في تطوير الأجهزة المتفجرة وغيرها من المواد.

وهذا تهديد ينبغي تحليله ليس فقط من منظور وطني، بل أيضا مع إيلاء الاعتبار للآثار الإقليمية الواسعة النطاق التي يمكن رؤيتها من خلال الترابط بين الجماعات الإرهابية الإقليمية والدولية. ويتطلب التصدي للتهديد الذي تشكله هذه الجماعات تنسيقا فعالا ومتماسكا للجهود الإقليمية والدولية والمحلية الرامية إلى منع الجماعات الإرهابية والمتطرفة وجماعات الجريمة المنظمة من الاستفادة من أي ثغرات في جهودنا.

وقد استمرت أفغانستان في التركيز على الصعيد الوطني، حتى مع استمرار الجائحة، على قطع تلك الصلة من خلال نهج متعدد الجوانب يشمل مجالات مختلفة. وكجزء من ذلك، عمل بلدنا بجد في التصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات، الذي كان مصدرا قويا بصفة خاصة لتمويل المنظمات الإرهابية. وتغطي جهودنا نهجا ينطوي على معالجة المسألة على جميع المستويات من الاستئصال إلى الحظر، وفي نهاية المطاف، محاكمة الأفراد المشاركين في العملية. وقامت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في ذلك الصدد بعمليات فعالة أدت إلى تفكيك العديد من مختبرات المخدرات ومرافق تجهيزها. كما جرت عمليات في مختلف نقاط الدخول في البلد، بما في ذلك المعابر الحدودية والمطارات. وحالت دون دخول 100 طن من المواد غير المشروعة إلى بلدنا. وبالتوازي مع ذلك، قامت إدارة مكافحة المخدرات التابعة لمركز العدالة لمكافحة المخدرات بدور فعال أيضا من خلال ضمان الشفافية في معالجة المشتبه بهم الذين يشاركون في تجارة المخدرات غير المشروعة.

وبالإضافة إلى تلك العمليات، تواصل فرقة العمل الوطنية المشتركة بين الوكالات المعنية بمكافحة الإرهاب عملها لتنفيذ إطار وطني لمكافحة غسل الأموال وغيره من أشكال أنشطة الإجرام المالي. وكجزء من ذلك، عمل مركز تحليل المعاملات والتقارير المالية في أفغانستان بجد لضمان الحيلولة دون استخدام المؤسسات المالية الأفغانية في أنشطة غير قانونية. وكجزء من ذلك العمل، يتعاون مركز تحليل المعاملات والتقارير المالية في أفغانستان مع المؤسسات على الصعيد الإقليمي من أجل الامتثال بفعالية للاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

كما انخرطت أفغانستان مع المنابر الإقليمية، بما في ذلك عملية قلب آسيا – اسطنبول ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لآسيا الوسطى، من أجل زيادة استكمال الجهود الرامية إلى معالجة الصلة بين الجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية من خلال الجهود التي تبذل تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن المسألة. ولكن يجب أن يظل التركيز الأقوى على ذلك، لا سيما فيما يتعلق برصد تحركات الخاضعين لنظم جزاءات الأمم المتحدة وداعميهم، أولوية هامة في كفاحنا من أجل القضاء على هذا التهديد بشكل فعال.

وفي الختام، أشكر مرة أخرى البعثة الدائمة لإندونيسيا على استضافة هذا الاجتماع القيم وأن أكرر تأكيد تعاون أفغانستان الكامل في مواصلة العمل بشأن هذه المسألة.

المرفق 16

بيان البعثة الدائمة لأستراليا لدى الأمم المتحدة

تثني أستراليا على إندونيسيا لعقدها هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة. إن أستراليا تعتز بتاريخها الطويل في الشراكة مع إندونيسيا في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية وترحب بقيادتها بشأن هذه المسألة الهامة.

تظل الصلة بين الجماعات الإرهابية والجريمة عبر الوطنية والخطيرة والمنظمة تمثل تهديدا معقدا ومتطورا للأمن الدولي، لا سيما في البيئات التي يمكن فيها لهذه الجماعات أن تستغل سوء الحكم وضعف سيادة القانون. إننا نسلم بأن هذه الصلة تتجلى بشكل مختلف في البلدان المختلفة. وعلى الرغم من أن الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة، لحسن الحظ، أقل وضوحا في السياق الأسترالي، واصلنا تركيز جهودنا على منع هذه التهديدات وتعطيلها والتصدي لها.

ويقوم رد أستراليا على نظامنا القوي لمكافحة تمويل الإرهاب. وقد مكن هذا النظام – الذي يعمل بشكل تعاوني عبر وكالات إنفاذ القانون والاستخبارات والوكالات المعنية بالسياسات والصناعة والمجتمع المحلي والنظراء الدوليين – أستراليا من كشف تهديدات التمويل الناشئة والتصدي لها ومن تقويض قدرة المتطرفين العنيفين على تمويل أعمال الإرهاب وتنفيذها.

وقد ساعدنا في تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في جنوب شرق آسيا من خلال مؤتمر القمة الإقليمي السنوي لمكافحة تمويل الإرهاب. وهذا المنتدى يسخر القدرات الجماعية لوحدات الاستخبارات المالية في المنطقة لوضع استراتيجيات عملية لمكافحة تمويل الإرهاب والجرائم الخطيرة.

وقد كان من دواعي سرور أستراليا استضافة المؤتمر الوزاري "لا أموال للإرهاب" حول تمويل الإرهاب، في نوفمبر 2019. وقد سعى هذا الحدث، الذي حضره 65 وفدا، إلى تعزيز الاستجابات العالمية على تمويل الإرهاب، بما في ذلك الاستجابات العالمية للاختطاف من أجل الحصول على فدية وتحديد المخاطر والفرص المستمدة من التكنولوجيات الناشئة وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومنع استغلال المنظمات غير الربحية لأغراض إرهابية.

وإذ نسلم بأن الجماعات الإرهابية والإجرامية المنظمة جماعات مبتكرة، فإن استخدام هذه الجماعات للتكنولوجيات الحديثة مثل الاتصالات المشفرة يمثل تحديا كبيرا أمام إنفاذ القانون، الأمر الذي من المرجح أن يتفاقم خلال جائحة مرض فيروس كورونا، حيث ستُجهد الموارد وقد تزداد التحقيقات اعتمادا على استخدام البيانات والمعلومات الرقمية. واستجابة لذلك التحدي، أصدرت أستراليا تشريعا لتيسير سبل الوصول إلى الاتصالات والبيانات لأغراض التحقيقات الجنائية وأدخلت أوامر الوصول إلى الحواسيب لإنفاذ القانون وواصلت تحديث قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسنّت تشريعات ترمي إلى إنشاء نظام إنتاج دولي أو الوصول عبر الحدود إلى البيانات والنظام وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

إن تعزيز الحكم وسيادة القانون أمر أساسي لمكافحة أخطار الإرهاب والجريمة المنظمة على حد سواء. وقد عملت أستراليا عن كثب مع الشركاء الإقليميين لتقديم المساعدة في وضع وتنفيذ قوانين لمكافحة الجريمة عبر الوطنية والتطرف العنيف. وتلتزم أستراليا التزاما راسخا بالتنفيذ القوي للمعايير الدولية لمكافحة الفساد، بما في ذلك المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وكذلك التزمت الحكومة الأسترالية بإنشاء لجنة نزاهة للكومنولث لمواصلة تعزيز ترتيبات النزاهة في جميع أنحاء القطاع العام الاتحادي. وترحب أستراليا كذلك بتطوير الممارسات الدولية الجيدة في فهم ومكافحة الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب من قبل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

المرفق 17

بيان الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة، ياشار علييف

في البداية أهنئ حكومة إندونيسيا على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأشيد بمبادرتها بعقد هذه المناقشة المفتوحة.

لا يزال الإرهاب والأنشطة الإجرامية ذات الصلة تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وتمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والاستقلال السياسي والسيادة والسلامة الإقليمية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولا يمكن تبرير هذه الأنشطة بصرف النظر عن دوافعها، وهي تشكل جرائم خطيرة ويجب إدانتها ومقاضاتها.

إن موقع أذربيجان الجغرافي الحساس واستمرار احتلال أرمينيا لأراضيها – في انتهاك خطير للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة – وغير ذلك من النزاعات المسلحة التي لم تحل في المنطقة، تزيد من التهديدات العابرة للحدود. فقد قامت أرمينيا ومختلف المنظمات الإرهابية الأرمينية منذ نهاية الثمانينات، وكوسيلة لتحقيق مطالبها الإقليمية التي لا أساس لها وغير القانونية وكوسيلة من وسائل الحرب، بالعديد من الهجمات الإرهابية ضد بلدي، مودية بحياة الآلاف من مواطنيه.

لقد أعرب مجلس الأمن في القرار 2482 (2019) عن قلقه البالغ من إمكانية استفادة الإرهابيين من الجريمة المنظمة، سواء كانت محلية أو عبر وطنية. ومما يثير القلق بصفة خاصة أن مناطق النزاع المسلح، ولا سيما الأراضي الواقعة تحت الاحتلال العسكري الأجنبي، كثيرا ما تهيئ فرصا للإرهابيين والجماعات والشبكات الإجرامية المنظمة للاستفادة من استغلال الموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بها والاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالممتلكات الثقافية وغسل الأموال وغير ذلك من الجرائم. والأراضي المحتلة في أذربيجان مثال صارخ على تداخل قوات الاحتلال والنظام العميل غير المشروع الذي أقامته أرمينيا في تلك الأراضي مع ممارسة أنشطة إرهابية وأنشطة جريمة منظمة.

ومن الأهمية بمكان أن تمتثل الدول لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لضمان، في جملة أمور، عدم استخدام أراضيها لأغراض الأنشطة الإرهابية وما يتصل بها من أنشطة إجرامية أخرى، لا سيما بغية تمويل هذه الأنشطة أو تقديم أي دعم لها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مهما كانت الذريعة أو التمويه.

وعندما يشارك الإرهابيون أو الجماعات الإجرامية المنظمة في الأنشطة التجارية غير المشروعة، بما في ذلك في مناطق النزاع وفي الأراضي المحتلة، من الأهمية بمكان أن تقترن الجزاءات المحددة الأهداف بتفعيل مسؤولية الشركات وتنفيذ المسؤولية الجنائية لضمان مقاضاة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي.

وفي هذا الصدد، بالإضافة إلى التدابير التي يحق للدول أن تتخذها على الصعيد الوطني لتطبيق الولاية القضائية الجنائية على الجرائم التي يرتكبها رعاياها في الخارج، فإن التعاون الدولي في المسائل الجنائية، ومن بين عناصره المساعدة القانونية المتبادلة، هو مفتاح مكافحة الإفلات من العقاب على أعمال الإرهاب وما يتصل بها من جرائم.

وتؤد أذربيجان بقوة تعزيز التدابير الفردية والجماعية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك على نحو خاص التدابير الرامية إلى إضعاف التنظيمات الإرهابية وفروعها وشبكاتها ودحرها في نهاية المطاف. ومن المهم مواصلة هذه الجهود وتوسيع نطاقها.

وعلى الرغم من أن للإرهاب والجريمة المنظمة دوافع ونظما قانونية مختلفة، لا بد من مواصلة الدراسة الشاملة لتطور الصلات فيما بينهما. ونرى أن من المفيد مواصلة المناقشات بشأن هذا الموضوع.

المرفق 18

بيان الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، رباب فاطمة

أشكر الرئاسة الإندونيسية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الافتراضية الرفيعة المستوى. وأعرب أيضا عن خالص تقديري لوكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية السيدة غادة فتحي والي على إحاطتهما الثاقبة.

لقد أدى وباء فيروس كورونا إلى ظهور أبعاد جديدة في تزايد الروابط بين الإرهاب والجرائم المنظمة. وبينما لا يزال جهاز أمن الدولة يواجه الوباء، فإن شبكات الجريمة المنظمة تزداد قوة. وقد زادت القيود المفروضة على التنقل من استخدام قنوات المعاملات غير النظامية، مهيئة ظروفا مواتية للمجرمين والإرهابيين على حد سواء. وأدى إغلاق المؤسسات التعليمية إلى جعل الشباب يغوصون أكثر في عالم الإنترنت، مما يجعلهم عرضة للأنشطة الإجرامية عبر الإنترنت، بما في ذلك التطرف العنيف. وتتطلب منا هذه التحديات الجديدة أن نفهمها ونقر بها على النحو الواجب ونتخذ تدابير جديدة. ولذلك فإن اهتمام المجلس بهذه المسألة في هذا الوقت العصيب يبعث على الاطمئنان.

وتنتهج بنغلاديش سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الإرهاب والجرائم المنظمة. وما فتئنا نستثمر بكثافة في هذه المجالات من خلال تدابير وقائية مختلفة، تشمل التوعية وإشراك المجتمع المحلي وبناء قدرته على التكيف وتمكين المرأة وإيجاد الفرص للشباب من خلال حملة بنغلاديش الرقمية، وما إلى ذلك.

وقد وضعنا إطارا قانونيا وتنظيميا قويا للتصدي للإرهاب يأخذ في الاعتبار أيضا الصلة القوية بين الإرهاب والجرائم المنظمة. واسمحوا لي أن أتشاطر بعض جهودنا الوطنية.

إن قانوننا لمكافحة الإرهاب يترجم تلقائياً جزاءات الأمم المتحدة إلى التزامات محلية لحظر أي نوع من التمويل للأشخاص والكيانات المدرجة في قائمة مجلس الأمن وتجميد أصولهم، وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، كنا من بين أوائل دول جنوب آسيا التي سنت قانونا لمكافحة غسل الأموال يعرّف تمويل الإرهاب بأنه واحدا من الجرائم الأصلية الـ 27.

ولمعالجة الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص والأنشطة الإجرامية ذات الصلة، اعتمدت بنغلاديش مجموعة من القوانين والقواعد في امتثال صارم للمعايير الدولية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الجرائم المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول باليرمو. ونحن دولة طرف في كليهما. ويجري تنفيذ خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، تشمل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. ويمكن لإدارة مكافحة المخدرات لدينا التحقيق في المعاملات المالية غير المشروعة المحتملة من جانب المتهمين أو التجار أو الباعة المتجولين فيما يتصل بالمخدرات.

ولتيسير التعاون الدولي، قمنا بسن تشريع بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين. وقد انضممنا إلى عدد من المبادرات الإقليمية فيما يتعلق بالإرهاب والجرائم المنظمة في إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات. وهذا أيضا دليل على الأهمية التي توليها منطقتنا للصلة بين الإرهاب والجرائم المنظمة. وقد أبرمنا اتفاقات ثنائية مع آخرين، بمن في ذلك جيراننا، في مجالات الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

إن بناء قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين أمر بالغ الأهمية في التصدي لخطر الإرهاب والجرائم المنظمة. وبالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، ما برحت وكالات الأمم المتحدة المعنية تقدم هذا الدعم إلى بنغلاديش.

والإرهاب تهديد للسلام العالمي، وتتفاقم مخاطر الإرهاب بفعل الشبكة العالمية للجريمة المنظمة. ولكسر ذلك التحالف الشرير، يجب أن نتبع نهجا شاملا. وفي ذلك الصدد، أود أن أثير بضع نقاط.

أولا، إن الضعف والحرمان والقمع واليأس آفات تؤدي بالناس إلى الوقوع فريسة لشبكات الإرهاب والجريمة المنظمة. وينبغي للحكومات الوطنية أن تعالج هذه الأسباب الجذرية.

ثانيا، ينبغي إنشاء منابر فعالة لتبادل المعلومات والمعلومات الاستخبارية في الوقت الحقيقي بين الدول الأعضاء. ويجب علينا أن نعزز التعاون بشأن التحقيق والمحاكمة وتنفيذ الأحكام من خلال نقل/تسليم المجرمين الذين تجري محاكمتهم والمدانين.

ثالثا، يلزم بذل جهود حثيثة لضمان القبول والتطبيق العالميين للاتفاقيات الدولية والبروتوكولات ذات الصلة المتعلقة بالجرائم المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

رابعا، تتزايد إساءة استخدام شبكات الجريمة المنظمة والشبكات الإرهابية للمنصات الرقمية والسمات المحددة للعولمة، مثل تحرير الأسواق المالية والأعمال المصرفية الإلكترونية خارج الحدود، لتوسيع نطاق أنشطتها البغيضة. وتتطلب مكافحة الدعاية المتطرفة وسائل رقمية. ولذلك ينبغي تعزيز المراقبة الرقمية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما سيتطلب تعزيز قدرات الحكومات الوطنية.

خامسا، تتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب بالجرائم المنظمة، بما في ذلك الاتجار. ومن ناحية أخرى، بمقدور النساء تقديم مساهمة متميزة في جهود الوقاية. ولذلك يجب أن نضاعف جهودنا لإدماج البعد الجنساني في الحملات الوطنية والدولية ضد الإرهاب والجرائم المنظمة.

سادسا، تقوم الشبكات الإرهابية والشبكات الإجرامية المنظمة على السواء بتجنيد الأفراد في صفوفها من نفس الفئة الاجتماعية، ومنع هذا التجنيد سيؤدي إلى تعطيل العلاقة بينهما. ولهذا، ينبغي أن نتبع نهجا يشمل المجتمع بأسره، بأشراك عناصر رئيسية مثل أوساط الأعمال والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والزعماء الدينيين وقادة المجتمع المحلي والشباب.

سابعا، إن توزيع الموارد عادة ما يميل إلى تغليب كفة جهود مكافحة الإرهاب على جهود مكافحة الجريمة المنظمة. ويحد التقدم المتفاوت من الإنجازات العام، في حين أن تخصيص الموارد بصورة متوازنة قد يؤدي على نحو أفضل إلى كسر الصلة بين الإرهاب والجرائم المنظمة.

وأخيرا، أثناء الأوبئة أو غيرها من حالات الطوارئ الصحية، يتعين علينا أن نوقف، قدر الإمكان، تحويل مسار الموارد والاهتمام عن جهود مكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة. ولا شك في أنها مهمة صعبة ولكن يمكن القيام بها من خلال الجهود المتضافرة والتعاون الدولي. ونتوقع من مجلس الأمن أن يواصل قيادته في هذا الصدد وأن يكمل الهيئات المعنية الأخرى ويتعاون معها.

المرفق 19

بيان من البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

تشكر البرازيل الرئاسة الإندونيسية على عقد هذه المناقشة بشأن الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة. ولا تزال البرازيل ملتزمة بالقيام باستجابات متعددة الأبعاد للإرهاب، تمشيا مع القانون الدولي، وخاصة ميثاق الأمم المتحدة.

إن نبذ الإرهاب مكرس في الدستور البرازيلي بوصفه مبدأ توجيهيا لسياستنا الخارجية. ويتجاوز هذا النبذ مجرد الكلمات بعد ترجمته إلى أفعال. وخلال السنوات الأخيرة، تم تحديث تشريعاتنا الوطنية لكي تتناسب مع تحديات منع الإرهاب ومكافحته وتمويله. وتعمل وكالاتنا بلا كلل لمكافحة هذه الآفة.

وكما سلّم المجلس بالفعل، فإن طبيعة ونطاق الروابط المحتملة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية تتباين كثيرا وفقا للسياق الجغرافي والاجتماعي والسياسي. ولن نتمكن من معالجة هذه الروابط المحتملة إلا بتوفر وضوح مفاهيمي لها. ولن يتسنى للمجتمع الدولي إيجاد حل لمشكلة لا يفهمها. ويتعين إجراء مزيد من البحث بغية فهم منحى الروابط المحتملة بين الإرهاب والجريمة المنظمة على النحو الواجب، كي نتمكن من وضع استراتيجيات مشتركة ومناسبة للتصدي لها.

وبالرغم من وضع تشريعات بشأن الإرهاب والجريمة المنظَّمة من خلال أطر قانونية مختلفة، فلا تزال هناك بعض الممارسات التي ربما تكون مفيدة في التصدي لهاتين الظاهرتين. أولا، ينبغي التحقيق في شبكات الدعم المالي والعملياتي التي ربما تكون معينة للجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية عبر الوطنية بنفس القدر. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نعزز جهودنا في مكافحة غسل الأموال وتسهيل تبادل المعلومات الاستخبارتية المالية في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يستثمر المزيد من الموارد في مجال المساعدة التقنية الرامية إلى تطوير الخبرة في إطار الوكالات المحلية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون التعاون الإقليمي والدولي في صميم استراتيجيات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

ويبيّن مدى التدابير المذكورة أعلاه النهج الشامل اللازم لمنع الإرهاب ومكافحته، بما في ذلك احتمال وجود روابط مع الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وعليه، ينبغي تفسير هذه الروابط المحتملة على أنها دعوة ليس إلى عرض مسألة الجريمة المنظمة على مجلس الأمن فحسب، بل إلى وضع الجمعية العامة مرة أخرى في صميم مناقشة الأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب. وإن لجميع الدول الأعضاء مصلحة مشروعة في الإسهام الفعال في مكافحة الإرهاب. ويعدُّ إدماج الشواغل المتعلقة بمكافحة الإرهاب مع التحديات المحلية المتعلقة بإنفاذ القانون من مهام الجمعية العامة بوصفها جهاز الأمم المتحدة المكلف بالنظر في العوامل المتعددة الأبعاد التي يعجز أي نهج يركز على الأمن وحده عن تناولها.

ويتيح الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب فرصة فريدة لمواصلة مناقشة التفاعلات المحتملة بين هذين النوعين من الجرائم. فهو يوفر مجالا للتداول يمكن فيه لجميع الدول الأعضاء أن تتقاسم الممارسات الناجحة التي أسهمت في عرقلة أنشطة الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية على حد سواء. وربما يتضح أيضا فشل بعض النُهج في التصدي لأي من أنواع الجريمة، مثل الاستجابات العسكرية المنفصلة عن التدابير الاجتماعية والاقتصادية الرامية إلى اتخاذ مزيد من إجراء التغييرات الهيكلية. ختاما، ربما يؤكد ذلك أن بعض التحديات تقتصر على الإرهاب وحده، شأنها

في ذلك شـــأن الاســـتجابات اللازمة للتغلب عليه. ولإعطاء مثال واحد على ذلك، فإن مكافحة الخطاب الإرهابي يتســـم بأهمية حاســـمة لمنع التطرف، دون أن يكون له أي تأثير على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ويتناقض الإرهاب مع شعورنا بالإنسانية ويهدف إلى تهيئة بيئة من اللامبالاة والفوضى. ولمكافحة هذه الآفة، يجب على المجتمع الدولي أن ينأى عنها بالعمل بروح من التضامن والاتساق – التضامن لأجل تكريم ضـــحايا الإرهاب والتعاون في درء الهجمات في المســتقبل، وتجنب العواقب الســلبية غير المقصــودة لتدابير مكافحة الإرهاب والاتساق لأجل العمل ضمن معايير القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين، فضلا عن العمل بطريقة تتسق مع تقسيم العمل بين أجهزة الأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في الميثاق. وما تزال البرازيل ملتزمة بالإسهام الفعال في هذه الجهود.

المرفق 20

بيان البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

أشكركم، سيدي الرئيس وجمهورية إندونيسيا، على تنظيم هذه المناقشة الهامة لمعالجة مسألة الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

نرحب بتقرير الأمين العام (S/2020/754) عن الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة للتصدي لمسألة الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة، الذي سيوفر أساسا شاملا للدول الأعضاء لمعالجة هذه المسألة في المستقبل.

وتشعر كندا بالقلق إزاء تزايد الروابط بين الجريمة المنظمة والإرهاب، والسبل التي تستغل بها هذه الجماعات ظروف جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) لتحقيق أهدافها الشنيعة. ونشأت تحديات جديدة في هذه البيئة الأمنية المعقدة التي تتطلب فهما شاملا لكيفية تطور الصلة بين الجريمة والإرهاب ومسبباتها ووقت حدوثها. لقد أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل غير متناسب على الفئات الضعيفة مثل المهاجرين واللاجئين وعديمي الجنسية وما تزال تزيد من خطر استغلالها من قبل الجهات الفاعلة الإجرامية. وتتعرض النساء والفتيات للخطر على وجه الخصوص، بما في ذلك للاختطاف مقابل الفدية حيث تتسم الصلة بين الاتجار بالبشر وتمويل الإرهاب بالعمق الشديد. ولهذا السبب، تدعم كندا مشاريع بناء القدرات التي تعني بهذه المخاطر المحددة والتهديدات العابرة للحدود الوطنية وتتصدى لها.

وينبغي أن تسترشد استجابتنا الدولية المنسقة للروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة بالاعتبارات الجنسانية بغية إجراء تقييم كامل لدوافع انعدام الأمن التي تديم النشاط الإجرامي والإرهابي والتصدي لها، ووضع سبل فعالة ومستدامة لمكافحة هذه التهديدات المستمرة. ويجب أن تحترم جهودنا أيضا الالتزامات والتعهدات بموجب القانون الدولي بصورة كاملة، لا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني.

وتواصل كندا العمل بنشاط في العديد من اللجان المتعددة الأطراف والإقليمية التكميلية في هذه المسألة. تود كندا، بصفتها رئيسة مشاركة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مع المغرب، أن تشدد على أن المنتدى شريك بالغ الأهمية في تعزيز المعايير الدولية للممارسات الجيدة بواسطة تطوير الأدوات والمواد اللازمة لواضعي السياسات والممارسين، وتدعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى المضي قدماً في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب والقرارات ذات الصلة.

فعلى سبيل المثال، أطلق الفريق العامل المعني بالعدالة الجنائية وسيادة القانون التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مبادرات لوضع ممارسات جيدة لمعالجة ومنع مختلف المسائل ذات الصلة بين الجريمة والإرهاب. ويعكف الفريق العامل حالياً على وضع إضافة تركّز على العدالة الجنائية إلى الممارسات الجيدة التي اعتمدها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في لاهاي بشأن العلاقة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب لعام 2018. وتستكشف وثائق الممارسات الجيدة هذه الروابط بين الإرهاب وتمويل الإرهاب ومختلف أشكال الاتجار غير المشروع بالسلع من منظور العدالة الجنائية، وتستند إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الإضافية بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب

المهاجرين والأسلحة النارية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والصكوك القانونية الدولية الـ 19 المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

وتؤيد كندا أيضا تعزيز الأمن الإقليمي في الأمريكتين، بصفتها الرئيس الحالي للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب ونرى في إطار عملنا في اللجنة هذه، أهمية وضع المعايير وأفضل الممارسات والتدابير الرامية إلى تحسين أمن الحدود والميناء والوثائق ذات الصلة. ومن شأن ذلك أن يمكن من تحقيق فائدة مزدوجة بجعل نصف الكرة هذه أكثر مقاومة لانتشار الإرهاب فضلا عن عرقلة انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الوقت نفسه.

وهناك جانب آخر ذو أهمية حاسمة في جهودنا الرامية إلى معالجة الروابط بين الجريمة المنظمة والإرهاب يتمثل في حرمان المجرمين والإرهابيين من عائدات الجريمة وأدواتها. تحقيقا لهذه الغاية، تدعو كندا إلى تنفيذ معايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لضمان عدم استفادة الدول الأعضاء من جمع الأموال من النشاط الإجرامي أو تحويلها أو استخدامها.

بيد أن فعالية إطار فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والهيئات الإقليمية التابعة لها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما هو الحال في المبادرات الأخرى لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، تكمن في تنفيذه من قبل الدول الأعضاء. واعترافا بذلك، قدمت كندا 47.6 مليون دولار في 2019–2020، من خلال برنامج بناء القدرات لمكافحة الإرهاب وبرنامج بناء القدرات لمكافحة الجريمة، من أجل التدريب والمعدات والمساعدة التقنية وغيرها من مبادرات بناء القدرات لدعم الحكومات في التصدي للتهديدات التي تشكلها الأنشطة الإرهابية والإجرامية.

وباختصار، تظل كندا ملتزمة التزاما قويا بالتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب وبالعمل بالتعاون مع الدول الأعضاء في ذلك. ومن خلال العمل معا، لن يتسن للأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تُعطل الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية فحسب، بل والتصدي بفعالية أكبر للصلات القائمة بينها.

المرفق 21

بيان البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالإسبانية]

تعرب شيلي عن تقديرها للبعثة الدائمة لإندونيسيا لعقدها هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. إن الحضور الكبير لوكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، السيد فلاديمير فورونكوف، والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة غادة فتحي والي، يدل على أهمية هذا الموضوع بالنسبة للسلم والأمن الدوليين ولعمل الأمم المتحدة المنسق.

إن تنظيم هذه المناقشة حسن التوقيت وضروري، لأنه يتيح لنا أن نرصد بشكل كاف القرارين 2482 (2019) و 2462 (2019)، المكرسين لهذا الموضوع، ويلاحظ مع القلق أن الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة تتطور بسرعة، لا سيما في السياق الحالي لجائحة مرض فيروس كورونا، الذي يساعد على تعميق التهديدات التقليدية والناشئة على حد سواء.

وعلى الرغم من أن إغلاق الحدود الدولية وتكثيف ضوابط الشرطة ساعدا في بداية الأزمة الصحية على الحد من تدفق السلع غير المشروعة، فقد أظهرت الجماعات الإجرامية قدرة كبيرة على التكيف لتلبية الطلب، مع زيادة قدراتها في مجال جرائم الفضاء الإلكتروني والاستفادة من الثغرات الناجمة عن تحول انتباه السلطات.

ومن شأن احتمال حدوث أزمة اقتصادية واجتماعية عالمية في فترة ما بعد الجائحة أن ينذر بعدد من التحديات الكبرى في مكافحة هذه الظاهرة، بما في ذلك ضعف مؤسسات الدولة المكلفة بمنع ومكافحة هذه الجرائم على الصعيد الوطني، مما قد يؤدي إلى زيادة الفساد. ومن ناحية أخرى، فإن اليأس الاقتصادي وانعدام فرص العمل يمكن أن يتيح فرصاً للتجنيد أمام الجماعات الإرهابية والإجرامية.

ولذلك، تعتقد شيلي أن من الضروري البدء في فهم الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة بشكل أفضل بوصفها تهديدا متعدد الأبعاد ومتغيرا له آثار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وفي ظل هذه الخلفية، فإن التعاون الدولي في مجالات مثل أمن الحدود، والاستخبارات المالية، والتحقيقات والملاحقة القضائية، أمر بالغ الأهمية.

وفي هذا السياق، تقوم وحدة الاستخبارات المالية في شيلي بجمع وتحليل المعلومات الاستخبارية لتحديد الأنماط والروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة، وتقوم بانتظام بتبادل هذه المعلومات مع نظرائها من خلال شبكة مجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية الآمنة. وبالمثل، تقوم الوحدة برصد الأحكام الصادرة عن المحاكم الشيلية من أجل تحديد الأنماط والإشارات التحذيرية المستقاة من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلا عن الجرائم التي سبق ارتكابها، مثل الاتجار بالمخدرات والبشر.

وبلدنا في خضم عملية تقييم يقوم بها فريق العمل المالي لأمريكا اللاتينية لتقييم امتثال شيلي للتوصيات الأربعين الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ونولي أولوية عالية لهذه العملية، لأنها تسمح لنا بتعزيز وتحديث الأنظمة الوطنية لمنع ومكافحة هذه

الجرائم، التي تيسر الأنشطة الإجرامية المنظمة نظرا لحاجة الجماعات الإجرامية إلى إخفاء المصدر غير المشروع لأموالها.

إن المشاكل المطروحة علينا اليوم مسائل ذات أولوية عالية بالنسبة لشيلي ومنطقة أمريكا اللاتينية. وذلك لأن التهديد الإرهابي في المنطقة ينبع إلى حد كبير من جماعات الاتجار بالمخدرات، التي زادت من ترساناتها وعنفها، على حساب الأمن البشري لمجتمعاتنا. وعلاوة على ذلك، تتعاون هذه الجماعات بشكل متزايد وتتقارب مع الجماعات الإرهابية الإقليمية وعبر الوطنية.

وتتطلع شيلي إلى نشر تقرير الأمين العام عملا بالقرار 2482 (2019)، الذي سيكون بمثابة دليل لتحديد المجالات التي ينبغي اتخاذ إجراءات فيها على سبيل الأولوية لمواجهة التحديات المتعددة المتصلة بهذه الظاهرة وعواقب الجائحة. وفي هذا الصدد، نشجع مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بصفة عامة على مواصلة دعم جهود الدول الأعضاء لزيادة التعاون الدولي ومواجهة الفترة المعقدة المقبلة على نحو أفضل.

المرفق 22

بيان البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

لا تزال الحكومة الكوبية ملتزمة بقوة بمنع الإرهاب ومواجهته، وكذلك بمكافحة مختلف مظاهر الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي قد تسهم في تمويله، مما حال دون انتشار هاتين الظاهرتين في كوبا.

وعلى الرغم من أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية يمكن أن تكون مصدراً لتمويل الإرهاب أو لدعمه لوجستيا، فإن الصلة التي أقامها مجلس الأمن بينهما ليست تلقائية وتختلف باختلاف السياقات.

ونكرر إدانتنا القوية لجميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كانت دوافعه.

وكوبا دولة طرف في 18 اتفاقية من الاتفاقيات الدولية الـ 19 المتعلقة بالإرهاب، وهي بصدد وضع الصيغة النهائية للمتطلبات القانونية المحلية للتصديق على الاتفاقية الأخيرة.

ووفقا للاتفاقات الموقعة، تم تنفيذ التدابير التشريعية والمؤسسية والإدارية وغيرها من التدابير الرامية إلى مكافحة هذه الآفة بفعالية. ولدينا تشريع محدد بشأن هذه المسألة.

فعلى سبيل المثال، صدر في عام 2013 مرسومان بقوانين هما المرسوم 316 والمرسوم 317. الأول، "تعديل قانون العقوبات وقانون مكافحة الإرهاب"، الذي عدل الأفعال الجنائية المتصلة بأعمال الإرهاب باستخدام المواد النووية والمواد المشعة والمواد المؤينة، ووسع نطاق الجرائم الأصلية السابقة على غسل الأموال، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. أما الثاني، وهو "منع وكشف المعاملات في مجال مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وانتشار الأسلحة، والتدفقات غير المشروعة لرؤوس الأموال" فقد رفع التسلسل الهرمي المعياري فيما يتعلق بتحديد وتجميد الأصول المرتبطة بالأفراد أو المنظمات الإرهابية، عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقد رُفع التزام كوبا بمكافحة الإرهاب إلى مرتبة دستورية في الدستور الوطني، الذي اعتُمد في استفتاء في 24 شباط/فبراير 2019 عقب عملية إصلاح دستوري ومشاورات شعبية واسعة النطاق. ويعيد دستور الجمهورية الجديد التأكيد، في الفصل الثاني منه المتعلق بالعلاقات الدولية، في الفقرة (ل) من المادة 16، الموقف الثابت الذي تدافع عنه كوبا وينبذ ويدين الإرهاب بأي شكل من أشكاله ومظاهره، ولا سيما إرهاب الدولة، بوصفه أحد مبادئ سياستها الخارجية.

وقد اعترفتْ فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في أمريكا اللاتينية، وهي هيكل إقليمي لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، بهذا الالتزام وبالقدرة المؤسسية لكوبا على منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إن بلدنا يمتثل امتثالاً صارماً لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي عام 2020، قدم رده على الدراسة الاستقصائية التي أجرتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات بشأن التدابير الفعالة التي اعتمدتها الدول الأعضاء لإنهاء تمويل الإرهاب، عملاً بالقرارين

1526 (2004) و 2253 (2015). وقدم مدخلات إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من أجل إعداد التقرير المتعلق بالإرهاب والجريمة المنظمة عملاً بالقرار 2482 (2019). وبالمثل، قدم مساهمات بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرار الجمعية العامة 74/194 بشأن "التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي".

ليس للجريمة المنظمة عبر الوطنية أثر كبير على كوبا، وهو ما يعزى أساساً إلى الإجراءات التي نُفذت في البلد بغرض منعها ومكافحتها، وسياسة عدم التسامح مطلقاً مع تلك الظاهرة، وعدم وجود شبكات للجريمة المنظمة في الإقليم الوطني.

ومن أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، نفذت كوبا ما مجموعه 11 معاهدة لتسليم المجرمين و 25 اتفاقاً للمساعدة القانونية، منها 16 اتفاقاً يشمل أيضاً تسليم المجرمين.

وتلتزم الدولة الكوبية بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والإرهاب وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص والجرائم الأخرى، وفاء بالتزاماتها كدولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة.

ونرفض بكل العبارات الجازمة التوصيف التعسفي والأحادي الجانب الذي قدمته حكومة الولايات المتحدة بإدراج كوبا في أسوأ فئة من فئات تقرير وزارة الخارجية عن الاتجار بالأشخاص لعام 2019، والذي يتجاهل الجهود الدولية التي يبذلها بلدنا لمكافحة تلك الظاهرة.

وتكرر كوبا، التي كانت ضحية أعمال إرهابية أودت بحياة 478 3 شخصاً وسببت إعاقات لـ 099 2 شخصاً، رفضها وإدانتها الشديدين لجميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية، بجميع أشكالها ومظاهرها، وأياً كانت دوافعها. إن بلدنا لم يسمح قط، ولن يسمح أبداً، باستخدام أراضيه للتخطيط لأعمال إرهابية ضد أي دولة.

لقد أُدرجت كوبا بشكل تعسفي ومن جانب واحد في قائمة وزارة خارجية الولايات المتحدة للبلدان التي يفترض أنها لا تتعاون تعاوناً كاملاً في مكافحة الإرهاب، الصادرة في 13 أيار/مايو 2020. وفي وقت لاحق ودون أي أساس، أُدرج بلدنا في تقرير سنوي لوزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب الدولي يصور كوبا على أنها ملاذ آمن للإرهابيين.

ونحن نرفض هذه القوائم والشهادات الصادرة بشكل انفرادي والتي لها دوافع سياسية ومخالفة للقانون الدولي. فهي لا تخدم سوى أغراض تشهيرية وتمثل إكراها ضد البلدان التي ترفض، في قراراتها السيادية، التقيد بإرادة حكومة الولايات المتحدة. إن حكومة الولايات المتحدة نفسها هي التي اختارت عدم التنديد علناً بالهجوم الإرهابي الخطير الذي ارتُكب باستخدام سلاح ناري ضد سفارة جمهورية كوبا في ذلك البلد في 30 نيسان/أبريل أو رفضه، الأمر الذي عرّض للخطر سلامة موظفي البعثة الدبلوماسية وأسرهم. وقد يشجع الصمت التآمري لحكومة الولايات المتحدة على القيام بأعمال مماثلة ضد البعثات الدبلوماسية في كل من واشنطن العاصمة ونيويورك.

إن سجل أعمال العنف والعدوان معروف جيداً، بما في ذلك الأعمال الإرهابية التي ارتُكبت ضد موظفين دبلوماسيين كوبيين معينين لدى الولايات المتحدة، في سفارة كوبا في واشنطن العاصمة، وكذلك في مقر الممثلية الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وينبغي التذكير، على سبيل المثال، بأن

الدبلوماسي الكوبي فيليكس غارسيا رودريغيس قد اغتيل في نيويورك في 11 أيلول/سبتمبر 1980 وأن هجمات مباشرة بالعبوات المتفجرة قد شُنت على البعثة الدائمة لكوبا في تلك المدينة.

إن الجماعات والأفراد الذين ارتكبوا أعمالاً إرهابية ضد كوبا في الماضي يعملون منذ سنوات، ولا يزالون يعملون في ظل الإفلات من العقاب على أراضي الولايات المتحدة؛ وتعرف وكالات إنفاذ القانون التابعة لحكومة الولايات المتحدة معرفة تامة بكل هذا. ومن غير المقبول أن تُدان بعض الأعمال الإرهابية بينما يجري السكوت عن أعمال إرهابية أخرى أو التسامح معها أو تشجيعها أو تبريرها أو التلاعب بها من أجل مصالح سياسية واقتصادية.

وتؤكد الحقائق أن الإرهاب لا يزال يشكل تحدياً خطيراً يواجه المجتمع الدولي. ونؤكد من جديد أن الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بالدور المركزي في الجهود الدولية لمكافحته. إن التعاون الدولي أساسي في مكافحة الإرهاب. ونرفض تطبيق تدابير قسرية من جانب واحد تحد من قدرة الدول على استئصال هذا البلاء، في انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وإننا نرفض بشدة استخدام ذريعة محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة المزعومة لارتكاب أعمال عدوانية وتقويض السيادة الوطنية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وانتهاك حقوق الإنسان لشعوبها.

المرفق 23

بيان الممثل الدائم للدانمرك لدى الأمم المتحدة، مارتن بيل هيرمان

يسرني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، وهي آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي الدانمرك. نحن ممتنون للرئاسة الإندونيسية على إدراج هذا الموضوع الهام جدا على جدول أعمال مجلس الأمن. إن توقيتكم الممتاز، سيدي، يتيح لنا أن نبني على مناقشات أسبوع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الذي عُقد في الشهر الماضي وتقرير الأمين العام الأخير عن هذه المسألة (S/2020/754).

وفي حين أنه لا يزال من المبكر جدا فهم وتقييم تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بشكل كامل على المشهد العالمي للإرهاب، فإن هذه الجائحة تجعل العالم أكثر عرضة للإرهاب، مع احتمال أن تكون الديناميات السلبية القائمة بالفعل قد بدأت بالظهور في وقت أبكر مما كان متوقعاً وبعواقب أشد خطورة. وعلاوة على ذلك، أنشأت الجماعات الإرهابية نظماً محلية وإقليمية لكسب الأموال ونقلها من خلال الأنشطة الإجرامية غير المشروعة والمنظمة. وهذا يزيد من أهمية ضمان أن يكون هيكلنا الوطني والإقليمي والعالمي لمكافحة تمويل الإرهاب مناسباً للغرض.

تعتمد الشبكات الإرهابية على التمويل الخارجي لإدارة منظماتها. يجب وقف هذا التمويل. ويجب أن نعرقل الروابط بين الجريمة المنظمة والإرهاب من أجل تحديد التدفقات المالية غير المشروعة إلى المنظمات الإرهابية والشبكات الإجرامية ووقفها. ونشجع على توسيع نطاق المبادرات القائمة، فضلاً عن استحداث مبادرات جديدة لمعالجة الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة بمزيد من الفعالية.

وتؤيد بلدان الشمال الأوروبي تأييداً تاماً الرسالة الهامة التي وجهها الأمين العام في ملاحظاته الافتتاحية خلال أسبوع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في الشهر الماضي: وهي أن قوانين مكافحة الإرهاب وتدابير الأمن لا يمكن أن تكون ذريعة لتقليص الحيز المدني والإنساني، والحد من حرية تكوين الجمعيات، والحرمان من حقوق الإنسان الأخرى.

إننا نواجه حالياً أزمات دولية متعددة تتطلب استجابات إنسانية أو إنمائية أو أمنية، ولم تؤد جائحة كوفيد-19 العالمية وآثارها إلا إلى زيادة التنافس على الموارد الشحيحة للدول الأعضاء. ونتفق تماما مع ما أشار إليه الأمين العام خلال أسبوع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في الشهر الماضي من أنه يجب علينا تسخير قوة تعددية الأطراف لإيجاد حلول عملية. فالإرهاب لا يحترم الحدود الوطنية. وهو يؤثر علينا جميعا ولا يمكن هزيمته إلا جماعيا. ومن ثم، فإن الطلب على نهج منسق يكفل استجابات فعالة يحركها الطلب، وتحقق نتائج ملموسة ومراعية للاعتبارات الجنسانية ومستدامة على أرض الواقع في الدول الأعضاء، لم يكن قط أكثر صراحة مما هو عليه الآن.

ويجب أن يعمل مقر الأمم المتحدة في نيويورك ومكتب الأمم المتحدة في فيينا معا بفعالية، بما في ذلك عن طريق الاستفادة على أفضل نحو ممكن من وجودهما الميداني وإيجاد التوازن الصحيح بين المقر والوجود الميداني. وندعو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب إلى وضع استراتيجيات لتحقيق تلك الغاية، بالاعتماد على مواطن القوة والولايات المحددة لكلا المكتبين.

وبالمثل، يجب علينا، نحن الدول الأعضاء أيضا، أن نعمل معا، سواء داخل بلداننا أو بين السلطات والقطاعات، وكذلك مع الدول الأعضاء الأخرى. وفي الواقع، تم تحديد التنسيق والتعاون بين السلطات بوصفه عاملا رئيسيا في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب. وعلاوة على ذلك، من المهم بناء وتحسين الشراكات مع المجتمع المدني، بما في ذلك الجهات الفاعلة في مجال الشؤون الإنسانية والقطاع الخاص.

وقد وضع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب عدداً من المبادئ التوجيهية العملية وأفضل الممارسات ذات الصلة بمناقشة اليوم والتي يمكن أن تساعدنا في ترجمة رؤانا وأولوياتنا المشتركة إلى شراكات ملموسة. ونرحب بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنتدى وندعو إلى مواصلة تحقيق أوجه التآزر المحتملة بين الأمم المتحدة والمنتدى، ولا سيما من خلال المؤسسات المستوحاة من المنتدى، مثل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون. ويوفر هذا المعهد التدريبي، الكائن في مالطة، منبرا واضحا لمعالجة العديد من الثغرات التي حددها تقرير الأمين العام من خلال بناء القدرات وتبادل الخبرات.

يتمثل شرط أساسي لتعزيز اتباع نهج قائم على سيادة القانون في ضرورة الانتقال من الإدانات المستندة إلى الاعترافات وحدهن إلى إصدار الأحكام استنادا إلى أدلة يمكن التحقق منها موضوعيا، ليس كمجرد وسيلة لضمان أن تكون إجراءات العدالة الجنائية في مواجهة الإرهاب مستندة إلى سيادة القانون وممتثلة لحقوق الإنسان، بل أيضا لضمان زيادة كفاءة عمليات التحقيق والمقاضاة وجعلها أكثر شمولا، مما يزيد من احتمالات كشف الروابط بين الإرهابيين والأفراد أو الشبكات الضالعين في أشكال أخرى من الجريمة. ويبين هذا النهج أن التدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان هما في الواقع هدفان متكاملان ومتآزران.

المرفق 24

بيان نائبة الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة، هيلينا ينيس لوس

[الأصل: بالإسبانية]

أود في البداية أن أهنئ إندونيسيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس وعلى تنظيم هذه المناقشة ذات الأهمية المحورية.

كما أعرب عن امتناني على الإحاطتين اللتين قدمهما وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، فلاديمير فورونكوف، والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، غادة فتحي والي.

إن الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين وحقوق الإنسان والاستقرار الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول والمجتمع الدولي ككل. وينطبق الشيء نفسه على الجريمة المنظمة والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولذلك، فإننا ندين بشدة وبشكل قاطع كل أعمال الإرهاب، بجميع أشكالها ومظاهرها، بغض النظر عن دوافعها ومتى ارتُكبت وأيا كان مرتكبوها. كما ندين بشدة الجريمة المنظمة ونكرر التأكيد على ضرورة مواصلة مناقشة صلاتها بالإرهاب والتصدي لها.

ونظرا لأنه لا توجد دولة في منعة من الإرهاب، فإن إكوادور مقتنعة بأن تعزيز المكافحة الدولية للإرهاب مهمة يجب الاضطلاع بها على نحو تعاوني مع تطبيق تدابير وإجراءات مشتركة ومتضافرة من أجل مكافحة الإرهاب وآثاره.

إن منع الإرهاب لا يقل أهمية عن قمعه. ولذلك، فإن ثمة أهمية حيوية لتحديد وإزالة الأسباب والعوامل التي يمكن أن تشجع أعمال الإرهاب، بما في ذلك تمويله؛ والتعصب السياسي والعرقي والديني والعنصري؛ والفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الدول، وهذه الأخيرة تفاقمت بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وما صاحبها من أزمة صحية واقتصادية واجتماعية.

وفي هذا الصدد، يجري في إكوادور وضع وتنفيذ تدابير من أجل التطبيق التدريجي للقرار 1373 (2001) عن طريق تصنيف تمويل الإرهاب وما يرتبط به من غسل أموال كجريمة ومن خلال الإجراءات الوقائية والتعاون القضائي الدولي. وسأقدم بعض الأمثلة.

يصنف القانون الجنائي الشامل الإكوادوري، المعتمد في عام 2014، الإرهاب وتمويله صراحة، ويعترف بالعلاقة المباشرة بين جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويؤكد على أوجه التقدم المحرز في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويهدف قانون منع جريمة غسل الأموال وتمويل الجرائم وكشفها والقضاء عليها إلى منع جريمة غسل الأموال وتمويل الجرائم بمختلف طرائقها والكشف عنها في الوقت المناسب ومعاقبة مرتكبيها والقضاء عليها. وتمت أيضا الموافقة على خطة العمل المستمر لمنع غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، والتي تهدف إلى تحقيق نفس الهدف.

وفي مجال السياسة العامة، يجري تشكيل لجنة مشتركة بين المؤسسات بين أجهزة الدولة لمعالجة المشكلة في مجالات المصارف والطيران والهجرة والشرطة والأمن.

وفي أوائل عام 2018، ارتُكبت أعمال عنف على الحدود الشمالية لإكوادور نتيجة لأعمال الجماعات المسلحة غير النظامية المرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، مما أدى إلى وقوع 12 هجوما إرهابيا؛ وسقوط أشخاص ما بين جرحى وقتلى ومشردين؛ وإلحاق أضرار بالهياكل الأساسية للدولة.

وعلى سبيل الاستجابة الفورية، أنشأت حكومة إكوادور اللجنة الوطنية لأمن الحدود الشامل بوصفها الكيان المسؤول عن تنسيق ومواءمة السياسات والمبادئ التوجيهية والإجراءات والعمليات في مجال أمن الحدود الشامل ونفذت خطة الأمن الدفاعي للحدود الشمالية، التي تنص على مبادئ توجيهية للتخطيط الاستراتيجي والسياسات الشاملة في مجالات الدفاع والأمن والتنمية من أجل التصدي للتهديد المعقد العابر للحدود الوطنية الذي يشكله الإرهاب بجميع أبعاده.

ومن المهم أيضا الإشارة إلى الصلة بين الإرهاب والفساد. ولهذا السبب، تدين إكوادور أعمال الفساد التي ترتكبها الشبكات والتي تهدد بشكل خطير استقرار دول ومناطق بأكملها، وتشدد على أهمية تحقيق تعاون سلس من خلال اتفاقات سرية لتبادل المعلومات، ولا سيما في المجال المالي، لإجراء تحقيقات فعالة بشأن تمويل الإرهاب وغسل الأموال.

إن الأمم المتحدة هي المنبر العالمي المدعو إلى قيادة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولذلك، فإننا نؤكد من جديد التزامنا بالعمل لتعزيز المكافحة الدولية لتلك الآفات التي تهدد السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

المرفق 25

بيان الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة، محمد إدريس

أود في البداية أن أهنئ إندونيسيا على بدء رئاستها لمجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. ونشكركم، سيدي، على ترؤس هذه الجلسة التي تتناول المسألة الحاسمة الأهمية المتمثلة في معالجة الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

يسرنا أن نشارك في المناقشة المفتوحة لهذا العام عن طريق التداول بالفيديو بعد المشاركة في المناقشة المفتوحة العام الماضي، والتي عقدت في 9 تموز/يوليه 2019 (انظر S/PV.8569). لقد دأبت مصر على تشجيع اعتماد نهج شامل لمكافحة الإرهاب يعالج جميع أسبابه الجذرية وآثاره وروابطه.

إن الصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب لا تتجلى فحسب على المستوى المعياري في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 وقرارات مجلس الأمن العديدة التي تلتها، انتهاء بالقرار 2482 (2019)، بل هي أيضا واقع ما زلنا نشهده كل يوم في أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك في أفريقيا.

فمن بوكو حرام في الغرب، مرورا بالمنظمات الإرهابية في منطقة الساحل، وصولا إلى القرن الأفريقي، تتعايش الجماعات الإرهابية وتقيم شراكات مع جماعات الجريمة المنظمة لتأمين التمويل والدعم اللوجستي. والنتيجة المؤسفة هي وجود مجموعات إرهابية أقوى واستفحال جميع أشكال الجريمة المنظمة، بما في ذلك تجارة الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر والأعضاء البشرية وتهريب المهاجرين. وتشكل هذه العلاقة غير الشرعية المتعاضدة بين الجماعات الإجرامية المنظمة والجماعات الإرهابية حافزاً مزعزعاً لاستقرار معظم الحكومات في مناطق النزاع، مما يسهم إسهاماً كبيراً في تدهور السلام والأمن في مناطق النزاعات في جميع أنحاء العالم. ومن الأمثلة الحية على ذلك الوضع الحالي في ليبيا، حيث تتعايش الميليشيات المتعصبة وتتعاون مع العصابات الإجرامية المنظمة وتسهل الاتجار بالبشر والهجرة غير القانونية مقابل رسوم من هذه العصابات.

ولهذا السبب، وفي السنوات الأخيرة، لا سيما خلال عضوية مصر في مجلس الأمن في عامي 2016 و 2017، ورئاستها للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1373 (2001)، بشأن مكافحة الإرهاب، أيدنا بشكل عام جميع المبادرات التي تستهدف الجريمة المنظمة في سياق مكافحة الإرهاب وقمنا بدور رائد في اعتماد العديد منها.

وعلى الصعيد الوطني، تستثمر أجهزة إنفاذ القانون المصرية بكثافة في استهداف عصابات الجريمة المنظمة وعرقلة أي شراكة محتملة بينها وبين الجماعات الإرهابية في مصر. وفي السنوات الأخيرة، تم أيضا تعزيز آليات مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال من أجل تحقيق ذلك الهدف.

وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، لا نزال نرى أن تعزيز أجهزة الدولة ومؤسساتها هو من أكثر الطرق فعالية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في المناطق الهشة. وتسعى هذه المجموعات إلى الاستفادة من فراغ السلطة وضعف المؤسسات الوطنية في هذه المجالات وافتقارها إلى القدرات. ولذلك، ما فتئت مصر تتيح العديد من برامج بناء القدرات للبلدان الشقيقة في منطقة الساحل في المجالين العسكري والشرطي، بما في ذلك من خلال الدورات التدريبية المتخصصة التي تنظمها "الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية".

ولهذا السبب، ترى مصر أن السلام والاستقرار الذي طال انتظارهما في ليبيا لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال تعزيز وتوحيد مؤسساتها الوطنية، بما في ذلك الجيش الوطني الليبي. وعندها فحسب، يمكننا ملء الفراغ الحالي في السلطة الذي تستغله الميليشيات المسلحة والمنظمات الإرهابية والجماعات الإجرامية المنظمة.

في الختام، وبينما نقترب من الاستعراض السابع من الاستعراضات التي تجري مرة كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والذي تأجل إلى الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة بعد أن بدأت إسبانيا ومصر عملية التيسير المشترك في هذا العام، فإننا نتطلع إلى الخروج بأفكار ثاقبة من هذه المناقشة المفتوحة والتي يمكن أن توجه المزيد من المناقشات الموضوعية بشأن هذه المسألة الحاسمة في سياق الاستعراض السابع للاستراتيجية.

المرفق 26

بيان الممثلة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة، إغريسلدا غونساليس لوبيس

[الأصل: بالإسبانية]

أولا، تشكر السلفادور مجلس الأمن على اهتمامه المستمر بالتهديدات للأمن الدولي الناجمة عن الإرهاب والجريمة المنظمة ككل. ويؤكد بلدي من جديد التزامه ودعمه غير المشروط لجميع المبادرات الرامية إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بغية تعزيز الأمن الدولي وثقافة السلام والنهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وأغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن تضامن بلدي الكبير مع ضحايا الأعمال الإرهابية وأسرهم. وتدين السلفادور جميع أعمال الإرهاب بغض النظر عن دوافعها وأيا كان مرتكبوها وتدعو إلى الالتزام المستمر من جانب منظومة الأمم المتحدة والأمين العام بالقضاء على هذه الممارسة ومساعدة ضحايا هذه الأعمال والناجين منها.

ويقدر بلدي إعداد وعرض التقرير عن التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء لإعاقة تمويل الإرهاب (S/2020/754) لأنه يشكل مصدرا هاما للمعلومات عن التدابير والممارسات الجيدة التي تتخذها الدول والمنظمة والتي يمكن أن تساعد على تعزيز بناء القدرات على نحو أفضل لمنع مختلف مظاهر الإرهاب والجريمة المنظمة.

بينما قد تختلف أهداف المجرمين والإرهابيين، إلا أنهم يتشاطرون الحاجة إلى العمل خارج نطاق القانون بالاستفادة من ثغراته لإنجاز مهامهم وتجنب تقديمهم إلى العدالة، وهي ممارسة شائعة في مختلف بلدان ومناطق العالم.

وهناك طائفة واسعة من أنواع التفاعلات بين الجريمة المنظمة والإرهاب، ويمكن أن يوفر فهمهما إرشادات مفيدة للغاية بشأن مظاهرهما المتباينة، تبعاً لسياقاتهما الجغرافية والإقليمية والوطنية. ولا تُتخذ هذه الإجراءات لتوليد الدخل فحسب، بل أيضاً لبث الخوف وتجنيد أتباع جدد. وهذا الرابط معقد ومتقلب ومتغير باستمرار.

وتسلم السلفادور بأن الإرهاب يشكل أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين وأن جميع أعمال الإرهاب إجرامية ولا مبرر لها. وفي هذا الصدد، يجب أن تعترف جميع جهود مكافحة الإرهاب بتلك التعقيدات وأن تضع استراتيجيات مشتركة للتصدي بفعالية لذلك التحدي.

على الرغم من أن السلفادور قد توصلت إلى اتفاقات سلام في عام 1992، فإنها عانت من أضرار كبيرة في نسيجها الاجتماعي، فضلا عن التهميش الاقتصادي والاجتماعي الذي هيأ الظروف لظهور شكل جديد من أشكال الجريمة المنظمة وهو: العصابات. وعالجت الإدارات الحكومية المختلفة ظاهرة العصابات معالجة سيئة. وبمرور الوقت، أصبحت العصابات هياكل منظمة تقوم بعمليات متنوعة مثل الابتزاز والسيطرة على الأراضي وعلى سوق المخدرات المحلية، مما أصبح يشكل تهديدا متزايدا لسيادة القانون.

وفيما يتعلق بالإطار القانوني الوطني، فقد أقرت السلفادور القانون الخاص لمكافحة الأعمال الإرهابية، والذي يعتبر العصابات منظمات إجرامية وجماعات إرهابية ويعرفها على هذا النحو.

وفي مواجهة هذا الواقع، تعطي حكومة السلفادور الأولوية لخطتها لمراقبة أراضي الدولة، وهي استجابة شاملة وحازمة لحماية سكان السلفادور من تلك الجماعات الإرهابية ومن مختلف أشكال ومظاهر الجريمة المنظمة. وتهدف الخطة إلى استعادة وضمان أمن السلفادوريين وإعادة بناء النسيج الاجتماعي واستعادة الأراضي والأماكن العامة وتمكين الشباب. وبعد مرور عام على بدء تنفيذ خطة مراقبة أراضي الدولة، شهدت السلفادور انخفاضا تاريخيا في جرائم القتل، بما في ذلك أيام لم تُسجل فيها أي جرائم قتل.

وعلى الصعيد الدولي، تعتبر السلفادور تعزيز وتنفيذ وتحقيق عالمية الالتزامات الدولية – مثل الاتفاقيات المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والمخدرات، وكذلك صكوك مكافحة الإرهاب ومبادئ الأمم المتحدة وقواعدها ومعاييرها المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية – أمورا حسنة التوقيت للغاية.

ويرى بلدي في نفس الوقت أن ثمة أهمية بالغة لإنفاذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الحق في الخصوصية والحرية وحقوق الأقليات وحقوق الطفل والامتثال لاتفاقيات جنيف واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة'. ويرحب بلدي كذلك بالتنسيق الحيوي داخل منظومة الأمم المتحدة لمكافحة هذه الآفة.

وتدرك السلفادور أن مكافحة الإرهاب تتجاوز الحدود الوطنية. ويجب القيام بالمزيد من العمل لتعزيز آليات التعاون الإقليمي والدولي لمنع الإرهاب ومكافحته، مع التركيز على تبادل المعلومات والممارسات الجيدة على نحو سريع وتوحيد الأطر القانونية واستخدام التكنولوجيات الجديدة لمكافحة الجريمة المنظمة.

وللتعاون الإقليمي والدولي دور هام في منع الإرهاب ومكافحته. ووجهت وزيرة خارجية السلفادور، في هذا الصدد، نداء خلال المؤتمر الوزاري الثالث في نصف الكرة الغربي المعني بمكافحة الإرهاب، الذي عُقد في كانون الثاني/يناير في كولومبيا، سلطت فيه الضوء على الحاجة إلى تبادل المعلومات والممارسات الجيدة على نحو سريع وتوحيد التشريعات وتعزيز الأطر القانونية عند الضرورة واستخدام التكنولوجيات الجديدة والمنصات الحاسوبية لمكافحة الجريمة.

ومن هذا المنطلق، تعرب السلفادور عن رغبتها في الحصول على دعم مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفي التعاون معهما. فتعاونهما الكامل ضروري لمساعدتنا على التصدي بفعالية لجميع التهديدات التي يشكلها الإرهاب والجريمة المنظمة.

ويمثل استحداث تكنولوجيات جديدة فرصة عظيمة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول. غير أن نظم المعلومات تلك معرضة لهجمات الأشخاص الذين يحاولون التلاعب بشبكات الاتصال هذه لأغراض أيديولوجية أو لمصلحتهم الخاصة. وإذ يستغل المجرمون والإرهابيون التكنولوجيات الجديدة، يجب بذل الجهود وتعبئة الموارد للعمل على وضع مبادئ توجيهية متخصصة لوضع وتنفيذ القوانين الكفيلة بالمساعدة في منع هذا النوع من الجرائم وتقديم من يعملون خارج نطاق القانون إلى العدالة.

إن مكافحة الجماعات الإرهابية خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) لم تتراجع، إذ تزايدت الهجمات الإلكترونية والهجمات ضد البنية التحتية الصحية الوطنية. وهذا يؤكد مرة أخرى أهمية معالجة هذه المسألة وتعزيز القدرات الوطنية.

وتواصـــل الســـلفادور العمل، حتى في ظل خطر جائحة كوفيد-19، ليس لمجرد المحافظة على المناطق التي اســتعادت الســيطرة عليها من العصـــابات، بل كذلك للحد بدرجة كبيرة من الابتزاز والاتجار بالمخدرات وقتل الإناث والاختفاء القسري وغير ذلك من مظاهر الإرهاب والجريمة المنظمة.

أخيرا، تعيد الســلفادور تأكيد التزامها باســتراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وبوضــع التدابير المحددة فيها بوصفها أنجع السبل لإنهاء خطر الإرهاب، مع ضمان الاحترام الكامل لسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

المرفق 27

بيان الوفد الدائم للاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة

البلدان المرشحة، تركيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

يتوجه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالشكر إلى إندونيسيا لاهتمامها بهذا الموضوع وقيادتنا إلى التركيز على الحاجة إلى تحسين فهم ومعالجة أي روابط ناشئة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، مع التسليم بأن الدوافع والنظم القانونية لكليهما مختلفة.

وقد دعتنا "الإضافة إلى مبادئ مدريد التوجيهية"، المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر 2018، جميعا إلى مواصلة إجراء البحوث وجمع المعلومات لتعزيز المعرفة وتحسين فهم طابع ونطاق الروابط التي قد توجد بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وكما ورد في استنتاجات المجلس الأوروبي مؤخرا عن "العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي بشأن منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف"، التي اعتُمدت في 16 حزيران/يونيه، فإن الاتحاد الأوروبي يسلم بأهمية مواصلة الرصد والتصدي الفعال للتهديد الناشئ عن الروابط بين الجريمة المنظمة والإرهاب. وثمة حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل تحسين تبادل المعلومات والتعاون بين سلطات مكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون والقضاء ومراقبة الحدود. ويشمل ذلك تخفيف المخاطر الأمنية للروابط بين نزلاء السجون من عصابات الجريمة المنظمة ومن الإرهابيين.

ويسعى الاتحاد الأوروبي، في ذلك الصدد، إلى وضع نهج متكامل متعدد التخصصات والوكالات للتصدي بفعالية للجريمة، بما في ذلك الإرهاب، مع ضمان أن تحترم أي تدابير تُتخذ حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن العمل الإنساني القائم على المبادئ والقانون الدولي الإنساني. ولضمان ذلك وإيجاد أفضل الحلول، نحتاج إلى تعاون شامل لعدة قطاعات بين الخبراء في المجالين الإنساني والمالي وفي مجال مكافحة الإرهاب. ومن المهم للغاية أن تعمل مختلف وكالات إنفاذ القانون وغيرها من الوكالات، المتخصصة في أي من الميدانين، معا وأن تتبادل المعلومات والاستخبارات وأن تنسق الجهود على جميع المستويات من أجل التصدي بفعالية للتحديات التي تنشأ في كلا المجالين.

وتركز استراتيجية أمنية جديدة للاتحاد الأوروبي للفترة من 2020 إلى 2025 على المجالات ذات الأولوية التي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يحقق فيها قيمة مضافة لدعم الدول الأعضاء في تعزيز الأمن. ومن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة إلى منع التهديدات الهجينة وكشفها وزيادة قدرة بنيتنا التحتية الحيوية على الصمود، إلى تعزيز الأمن السيبراني والنهوض بالبحث والابتكار، تحدد الاستراتيجية الأدوات والتدابير التي يتعين تطويرها على مدى السنوات الخمس المقبلة لضمان الأمن في بيئتنا المادية والرقمية. كما إنها تسلم بزيادة الترابط بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي.

وفي الاتحاد الأوروبي، تهدف التشريعات الرامية إلى منع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى منع إساءة استخدام الأسواق المالية لتلك الأغراض. ويجب أن تهدف التشريعات إلى معالجة المسألتين في آن معا. ومن الضروري أن نمنع المجرمين من الحصول على رأس المال من خلال المكافحة الفعالة

لغسل الأموال والثني عن ارتكاب أعمال الإرهاب والجريمة المنظمة. ويزيد ذلك التشريع من الشفافية بشأن ملاك الشركات والصناديق المستفيدين من أجل منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق هياكل مبهمة وتحسين عمل وحدات الاستخبارات المالية، مع تحسين إمكانية الحصول على المعلومات من خلال سجلات مركزية للحسابات المصرفية؛ والتصدي لمخاطر تمويل الإرهاب المرتبطة باستخدام العملات الافتراضية والأدوات المدفوعة مسبقا مع إخفاء الهوية؛ وتحسين التعاون وتبادل المعلومات بين المشرفين على مكافحة غسل الأموال ومع البنك المركزي الأوروبي، من بين أمور أخرى.

وفيما يتعلق بالمخدرات، فإن جدول أعمال الاتحاد الأوروبي الجديد وخطة عمله لمكافحة المخدرات للفترة 2021-2025 يحددان الإطار السياسي وأولويات العمل للسنوات الخمس المقبلة. ويهدفان إلى تعزيز التدابير الأمنية التي تركز على جميع جوانب الاتجار غير المشروع بالمخدرات – من جماعات الجريمة المنظمة إلى إدارة الحدود الخارجية والتوزيع والإنتاج غير المشروعين. كما أنهما يزيدان من الوقاية، بما في ذلك من خلال زيادة الوعي بالآثار الضارة للمخدرات، ولا سيما التداخل بين تعاطي المخدرات والعنف وغيرهما من أشكال الجرائم. وعلاوة على ذلك، فإن جدول أعمال الاتحاد الأوروبي وخطة عمله بشأن المخدرات 2021-2025 يتناولان الأضرار المرتبطة بالمخدرات من خلال تيسير الحصول على العلاج والحد من المخاطر والأضرار واتباع نهج متوازن إزاء مسألة المخدرات في السجون.

والأهم من ذلك هو أن الاتحاد الأوروبي يلتزم بمعالجة التدفقات المالية المتصلة بالمخدرات، إذ وافقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على زيادة عدد التحقيقات المالية وتشجيع السلطات المعنية لديها على التركيز على ضبط عائدات الجريمة ومصادرتها واستردادها، ولا سيما غسل الأموال والفساد والأنشطة الإجرامية الأخرى، بما فيها الجريمة المنظمة.

وفي 24 تموز/يوليه 2020، نُشرت خطة عمل جديدة للاتحاد الأوروبي بشأن الاتجار بالأسلحة النارية بين عامي 2020 و 2025. ومن أجل حماية السوق القانونية للأسلحة النارية وتجنب تحويلها، يركز على إنفاذ وتحديث تشريعات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمراقبة مقتنيات الأسلحة النارية وعمليات نقلها. ولتحسين معرفتنا بخطر الاتجار بالأسلحة النارية، يقترح تدابير لوضع إحصاءات قابلة للمقارنة بشأن الأحداث المتعلقة بالأسلحة النارية وعمليات مصادرتها في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. ولتحسين الحملة على الجرائم المتصلة بالأسلحة النارية، يقترح إعطاء دفعة جديدة لمراكز التنسيق الوطنية للأسلحة النارية، ووضع أدوات جديدة للكشف بشكل أفضل عن الأسلحة في طرود سريعة وتحديث التشريعات المتعلقة بالجزاءات وتعاون الشرطة. وأخيرا، يقترح تعزيز التعاون الدولي، ولا سيما مع جنوب شرق أوروبا، الذي تتضمن خطة العمل عددا من الإجراءات المحددة بشأنه.

ونبرز الدور الهام الذي تضطلع به وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية، التي تسهم في تحسين التعاون القضائي في مكافحة الجرائم الخطيرة، بما في ذلك الإرهاب، ودور وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في إنفاذ القانون، التي تدعم الدول الأعضاء في منع ومكافحة جميع أشكال الجريمة الدولية والمنظمة الخطيرة والإرهاب. وتعد وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون تقريرا عن حالة الإرهاب واتجاهه كل عام. وفي آخر تقرير للوكالة ، نُشر للتو، أشارت إلى أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لاحظت أن عددا كبيرا من الإرهابيين لديهم سجلات جنائية سابقة، لا سيما في أشكال مختلفة من الجريمة غير المنظمة. وقد تم تحديد الحيازة غير المشروعة للموارد المادية، مثل سرقة الأسلحة والوثائق، على أنها تسهم إسهاما مباشرا في النشاط الإرهابي.

وسيعزز الاتحاد الأوروبي تعاونه مع الأمم المتحدة، بما في ذلك مكاتبها، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – على سبيل المثال، فيما يتعلق باستبيان التقارير السنوية لرصد حالة المخدرات في العالم – ومكتب مكافحة الإرهاب في هذا المجال.

وكما ذكرنا في العام الماضي، لا يزال من المفيد في رأي الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء زيادة الجهود الرامية إلى تحسين فهم المزيد من الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة (انظر S/PV.8569). ولهذه الأسباب، نرحب بمناقشة اليوم والفرصة التي تتيحها لتبادل الخبرات وإبرازها.

المرفق 28

بيان من البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

يشكر وفد غواتيمالا الرئاسة الإندونيسية على عقد المناقشة المفتوحة اليوم، التي تتسم بأهمية خاصة لأن الإرهاب آفة إجرامية لا تزال تؤثر على المجتمع الدولي والسلام والأمن في العالم وتجسد اهتمام مجلس الأمن بمعالجة الصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، وهي صلات يجب أن تُعالج بصورة شاملة إذا أردنا منع العنف العشوائي الذي تنطوي عليه هذه الظاهرة والقضاء عليه.

بسبب الموقع الجغرافي لبلدي، فإن منطقة أمريكا الوسطى، وغواتيمالا على وجه الخصوص، تحاصرها الشبكات عبر الوطنية التي تشجع الجريمة بجميع أشكالها، ولا سيما الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال أو غيرها من الأصول، والاغتيال والاتجار بالبشر والاستخدام العشوائي وغير القانوني للأسلحة والاتجار بها، بغية ارتكاب أعمال العنف المفرط. وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي تبذلها حكومة بلدي لتعزيز وتحديث مؤسسات قطاع العدل، وتخصيص المزيد من الموارد تعزيز الملاحقة القضائية لمنظمات الجريمة المنظمة والقدرات التنفيذية لمكتب المدعي العام، ما زلنا ضحية للشبكات الدولية التي تفوق قدرتها القدرات التشغيلية لذلك المكتب. وما زلنا ضحايا لشبكات دولية تفوق قدراتها قدراتنا، لأن هذه الشبكات تمتلك أسلحة نارية ومواد حربية أخرى ذات عيار رفيع و قوة مالية لا تنضب، مما يعزز قدرتها على المشاركة في السلوك الإجرامي.

ونسلم بأنه، على الرغم من التشريعات الحالية، عندما تقع الأسلحة في أيدي المنظمات الإجرامية، فإن الخطر الذي يهدد سكاننا المدنيين يصبح خطرا وشيكا. إن السلوك المؤسف للإرهابيين يهدد أهم شيء يملكه الإنسان: حياته وكرامته. وعندما نرى كيف يهاجَم المدنيون الأبرياء من قبل المتطرفين الذين، بطريقة فظيعة وجبانة، وفي الواقع في أعمال فظيعة إلى أقصى حد، يزهقون أرواحا بريئة، يجب أن نفكر على وجه السرعة في الإجراءات المشتركة التي تمنع هذه الآفة أو تتصدى لها.

ولذلك تؤكد غواتيمالا من جديد على أن الإرهاب، إلى جانب ما يسببه من توتر وصدمات وخراب، ظاهرة عالمية يجب اجتثاثها من جذورها. وينطوي الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية على بعض أوجه التشابه، على الرغم من كونهما ظاهرتين مختلفتين. ففي حين أن الإرهاب شكل من أشكال أعمال العنف التي يسقط فيها المدنيون ضحايا بشكل عشوائي لجذب الانتباه وإرباك السكان وترهيبهم لأغراض سياسية أو أيديولوجية أو طائفية، فإن الجريمة المنظمة سبيل من السبل لارتكاب جرائم مخطط لها لتحقيق الربح الاقتصادي. ويستفيد كلاهما من الطابع السري للاتجار غير المشروع بالأسلحة، لا سيما من خلال إضعاف المؤسسات الديمقراطية وتقويض سيادة القانون وتخريب الحياة الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن لكليهما قدرات، عندما تدخل في علاقة تكافلية، تسبب قلقا شديدا لدى شعوبنا. والصلة الخبيثة بين الظاهرتين هي المسألة التي يجب أن ندرسها لكي نسن القوانين ضدها، ويجب أن نتخذ إجراءات ملموسة لقمع جميع مصادر تمويل واقتناء المواد التي يمكن استخدامها في الأعمال الإجرامية.

ولهذا السبب، تعمل غواتيمالا جاهدة، من خلال اللجنة الرئاسية لتنسيق الجهود لمكافحة غسل الأموال أو غيرها من الأصول وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، على وضع سياسات مشتركة بين المؤسسات والتصدي لهذه الأعمال، ورصد الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها دولة غواتيمالا

والتي تنظم هذه المسائل، فضلا عن التوصيات الصادرة عن مكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وفي السنوات الخمس الماضية لاحظنا أوجه التقدم، ولكن أيضا أوجه الضعف، فيما يتعلق بتعزيز الآليات المتعددة الأطراف التي تعزز التنسيق على نحو أفضل في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وقد كان أحد هذه المعالم البارزة في هذا التقدم، الذي شكل بدوره إنجازا للمنطقة، هو اعتماد اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة والاتجار بها، التي صدقت عليها الغالبية العظمى من الدول في نصف الكرة الغربي. وهدف الاتفاقية هو أن تعتمد البلدان التي تنتج الأسلحة وتصدرها وتستوردها تدابير للقضاء على صنعها والاتجار غير المشروع بها.

ورغم أن لدى المجتمع الدولي صكوكا قانونية قيمة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، فإن التصور العام لسكاننا هو أن هذه الأنظمة غير كافية في مواجهة الهجمة المدمرة للإرهاب والجريمة عبر الوطنية. وبناء على ذلك، يجب على الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن ينسقا الجهود الرامية إلى تنفيذ الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وأن ينظرا في اتخاذ إجراءات مشتركة لمكافحة هذه الآفة.

ولن تكون تلك الجهود كافية إذا لم يعتمد المجتمع الدولي ضوابط أكثر صرامة على السوق غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وسوق الذخائر ذات الصلة، لأن الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة واستخدامها العشوائي يجعلان من السهل على الشبكات الإرهابية والجهات الفاعلة في مجال الجريمة المنظمة الحصول عليها للاستخدامات الشنيعة. وفي هذا السياق، تنص معاهدة تجارة الأسلحة على وجه الخصوص على ضوابط محددة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والقضاء عليه وعرقلة تحويلها إلى السوق غير المشروعة أو إلى الاستخدامات غير المأذون بها وكذلك المستخدمين النهائيين غير الشرعيين.

وسيكون تأثير أسواق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هذا أكثر تدميرا إذا ما تمكنت الجماعات غير المشروعة، وخاصة الإرهابيين، من الوصول إلى أسواق أسلحة الدمار الشامل. ولذلك فإن الامتثال الصارم للصكوك الدولية التي تنظم استخدام الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية والنووية أمر ضروري، حتى تظل أسلحة الدمار الشامل بعيدة عن متناول الجماعات المتطرفة التي تسعى إلى الإخلال بالسلم والأمن الدوليين. عليه وبالإضافة إلى ذلك تلتزم بلداننا بضمان التنفيذ الصحيح للقرار 1540 (2004) وتحث الدول على اعتماد وتطبيق قوانين فعالة تحظر توفير الإمدادات أو أي شكل آخر من الدعم للوكلاء من غير الدول. وستساعد هذه التدابير على رصد استحداث الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ومنظومات إيصالها أو حيازتها أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استخدامها.

وفي العام المقبل ستتاح الفرصة للدول لإجراء استعراض شامل لتنفيذ القرار 1540 (2004) وهو استعراض ضروري لتقييم التقدم المحرز في هذه المسائل والتصدي للتحديات التي لا تزال تواجهها الدول في هذه المسألة. ونعرب في هذا السياق عن تهانينا لإندونيسيا على عملها الشاق بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004).

وأخيرا، نحث المجتمع الدولي على تجديد جهوده الرامية إلى التعاون ومكافحة الإرهاب عبر الوطني والجريمة المنظمة بصورة جماعية. ونعتقد أنه يجب على مجلس الأمن، وفقا لمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، أن ينظر في الصلات الرئيسية بين هاتين الآفتين على نحو يعالج الأسباب الجذرية بطريقة شاملة.

المرفق 29

بيان البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

نشكر إندونيسيا على تنظيم هذه المناقشة المهمة والمفيدة للغاية بشأن موضوع مهم ولا يزال مصدر قلق عميق لنا جميعا. ونعرب أيضا عن امتناننا للسيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام، مكتب مكافحة الإرهاب، والسيدة غادة فتحي والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطتيهما المفيدتين والثاقبتين.

يعدُّ الإرهاب أحد أخطر التهديدات التي تواجهها البشرية اليوم. ولا تميز آفة الإرهاب بين البلدان أو المناطق. وهي أفظع إساءة للتمتع بحق الإنسان غير القابل للتصرف في الحياة والعيش في سلام وأمن. وتدين الهند بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. فليس ثمة مبرر له. ويشبه البحث عن الأسباب الجذرية للإرهاب محاولة العثور على إبرة في كومة القش.

ومن الحقائق المقبولة اليوم على نطاق واسع أن المنظمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة تعتبر جماعات إجرامية عبر وطنية. وبيّن اتخاذ القرار 2482 (2019) بشأن هذه المسألة الهامة تصميم مجلس الأمن على التصدي للتهديد الناشئ عن هذه الصلة الخبيثة. ووثقت عدة تقارير صادرة من الأمم المتحدة حوادث اتجار المجرمين المنظمين بالأشخاص عبر الحدود لتسهيل تجنيد الأفراد في المنظمات الإرهابية.

وتشارك شبكات الجريمة المنظمة في مختلف أنواع الأنشطة الإجرامية في عدة بلدان. وقد تشمل هذه الأنشطة الاتجار بالأشخاص والمخدرات والسلع والأسلحة غير المشروعة والسطو المسلح والتزوير وغسل الأموال. ونظرا لتقدير إيرادات هذه الأنشطة بالبلايين، فإن هذه المؤسسات الإجرامية تشبه إلى حد كبير الأعمال التجارية الدولية المشروعة. ولديها نماذج تشغيلية واستراتيجيات طويلة الأجل وتسلسل هرمي، بل إن لها تحالفات استراتيجية أيضا.

وتساعد الشبكات الإجرامية المنظمة الجماعات الإرهابية أيضا على تحويل الأموال إلى أعمال تجارية مشروعة. وهناك أدلة موثقة على استمرار تهريب المخدرات والموارد الطبيعية والتحف الفنية من خلال ممرات العبور الآمنة التي توفرها الكيانات الإرهابية. وشهدنا الدمار الذي أحدثته تجارة المخدرات في منطقتنا، التي أدامت الشبكات الإرهابية وموّلتها. ومن الحقائق المعلومة جيدا في القانون العام أن الشريك في الجريمة يعدُّ مذنبا شأنه شأن مرتكبها الرئيسي. ولذلك تصبح جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية شريكة في الأعمال الإرهابية بحكم ارتباطها بالجماعات الإرهابية.

وقد كانت الهند ضحية للإرهاب الذي تتم رعايته من قبل جهات عبر حدودنا. وشهدنا مباشرة الصلة الفظيعة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. وتحولت إحدى عصابات الجريمة المنظمة – شركة داود إبراهيم الإجرامية التي تُعرف باسم "دي – كمباني" التي تُستخدم لتهريب الذهب والعملات المزيفة– إلى كيان إرهابي بين ليلة وضحاها عندما تسببت في سلسلة من انفجارات القنابل في مدينة مومباي في عام 1993 .

وأسفر الهجوم عن خسائر في أرواح الأبرياء تزيد على 250 شخصا وخسائر بملايين الدولارات في الممتلكات. ومن غير المستغرب أيضا أن يحظى مرتكب ذلك الحادث بالرعاية في بلد مجاور ظل مركزا للاتجار بالأسلحة والمخدرات، علاوة على إرهابيين وكيانات إرهابية أخرى حظرتها الأمم المتحدة.

وعلى مر السنين طورت الجماعات الإرهابية حافظة تمويل متنوعة وواصلت جمع الأموال عن طريق مجموعة من الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الابتزاز والاختطاف من أجل الحصول على الفدية والنهب والسرقة وتهريب المخدرات والاتجار بالماس الدموي وكذلك الاتجار بالبشر والآثار. كما بدأت المنظمات الإرهابية استغلال عدم الكشف عن الهوية الذي تتيحه تقنية سلسلة الكتل لجمع التبرعات والتمويل. ومع تزايد تحول البيانات إلى عملة للمستقبل، يتعين على المسؤولين عن إنفاذ القانون التوصل إلى حلول أفضل لمكافحة الإرهاب.

وقد أثرت جائحة فيروس مرض كورونا (كوفيد-19) تأثيراً شديداً على تنقُّل الناس والمواد في جميع أنحاء العالم. وبينما تركز الدول على تقديم الرعاية الصحية لشعوبها وعلى التصدي للأثر الاقتصادي للجائحة يستغل المجرمون المنظمون الأزمة لإيجاد سبل جديدة لتنفيذ جرائمهم، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والمخدرات والأسلحة النارية والمتفجرات.

وأفاد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في أحدث موجز بحثي له بأنَّ زيادة النشاط على شبكة الإنترنت أدّت إلى توسّع عمليات التصيد الإلكتروني وتزوير بطاقات الائتمان وإنشاء المواقع المقرصنة للتبرعات المزوّرة وشن الهجمات السيبرانية. وهناك تقارير متعددة عن مواقع وهمية ومستنسخة وكذلك عناوين بريد إلكتروني مشبوهة. وينطوي العديد من ممارسات الاحتيال هذه على مواضيع ذات صلة بفيروس كورونا، مثل بيع أقنعة الوجه والمطهرات.

وأصدرت المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهي شبكة مشهورة مقرها في جنيف وتضم أكثر من 500 خبير في الجريمة المنظمة، تقريرا قيما في آذار/مارس 2020 بعنوان الجريمة والعدوى: أثر الجائحة على الجريمة المنظمة. وتقدم الورقة أمثلة مختلفة من جميع أنحاء العالم على تكيف الجريمة المنظمة مع كابوس كوفيد-19 واستغلاله في نهاية المطاف. والآن يتحتم علينا جميعا أن نواصل اليقظة لطابع التهديد المتآزر الذي تشكله الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، فضلا عن تنشيط جهودنا لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، فإننا نقدم الاقتراحات الخمسة التالية.

أولاً، يعتبر نجاح العمل الجماعي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مثالا على قدرة تركيز انتباه المجتمع الدولي على تحقيق النتائج. ومن شأن الانتباه نفسه في التصدي للتهديدات التي يشكلها أفراد وكيانات محظورة مثل داوود إبراهيم وشركة "دي كمباني" التابعة له، وجيش محمد وعسكر طيبة.

ثانيا، من المهم مساءلة الدول عن الأنشطة التي تدعم الإرهاب أو تشجعه في الأراضي الخاضعة لسيطرتها. وتبين قرارات مجلس الأمن أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الأعمال الإرهابية ومنع تمويلها وقمعه.

ثالثا، إن الدول الأعضاء التي تعاني جراء سوء الإدارة وقصور الرقابة على المؤسسات المالية أكثر عرضة للاستغلال من جانب الكيانات الإرهابية والمجرمين المتورطين في الجريمة المنظمة. وينبغي أن يكون تنفيذ توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن تعزيز قدرات هيكل إدارة الأصول المالية والاقتصادية من أعلى الأولويات لمواجهة هذا الخطر.

رابعا، يتعين على الأمم المتحدة أن تعزز تنسيقها مع هيئات مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية التي ما فتئت تضطلع بدور هام في وضع المعايير العالمية لمنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أخيرا، ومع التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن التكنولوجيات الأخرى المتعلقة بالمعاملات المالية، والتشفير، ووسائل النقل والتسليم، ينبغي للدول الأعضاء أن تظل يقظة في تحديد الاتجاهات الجديدة في مجال الصلات بين الجماعات الإرهابية والأفراد الإرهابيين والمجرمين المتورطين في الجريمة المنظمة.

وهناك أدلة دامغة على وجود صلة واسعة ومنتشرة جغرافيا ومستمرة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وينبغي لنا، في المستقبل، أن نعمل على تعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والحكومات في جميع أنحاء العالم، وهو أمر ضروري في المعركة ضد تلك الصلة المتنامية. ويستلزم إحراز تقدم مجد زيادة الإرادة السياسية، والتشريعات القوية، والإنفاذ المتسق، وجمع المعلومات الاستخباراتية وتبادلها، واتخاذ تدابير رادعة، وإيجاد حلول مبتكرة.

ويحدونا أمل صادق في أن تؤدي مناقشات اليوم إلى تعزيز جهودنا الجماعية لوقف انتشار خطر الإرهاب والجريمة المنظمة. وربما يكون ذلك أكبر إسهام نقدمه للبشرية.

المرفق 30

بيان الممثل الدائم لإيران لدى الأمم المتحدة، ماجد تخت رافانشي

الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية أثرا على جميع الدول تقريبا. وتؤدي الجهود المتضـــافرة التي تبذلها الدول المتضررة، تحت رعاية الأمم المتحدة، دورا حاسما في منع هذه الجرائم وملاحقتها قضائيا. وفي هذا الصـدد، لدينا التزام مستمر بمكافحة آفات الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية، سواء كانت محلية أو عبر وطنية، وأي صلات محتملة قد توجد بينها.

وعلى الصـــعيد الوطني، بذلت إيران جهوداً كبيرة لتحديث أطرها القانونية المحلية من أجل تعزيز سلطات إنفاذ القانون على نحو أكثر فعالية في التصدي للأسلوب الجديد لعمل الجماعات الإجرامية المنظمة والإرهابية ومواكبته. فعلى سبيل المثال، تم مؤخرا تحديث قانون مكافحة غسل الأموال وقانون مكافحة تمويل الإرهاب في إيران، مع مراعاة المعايير والممارســات الدولية ذات الصـــلة. وعلاوة على ذلك، تم تعزيز قدرة المؤسسات القضائية على التعامل مع تلك الجرائم.

وعلى الصــعيد الدولي، أظهرت جمهورية إيران الإســلامية تفانيها وعزمها الثابت على مكافحة تلك الجرائم البشـــعة. وقد اتخذت إيران، التي وقعت ضـــحية للعديد من الأعمال الإرهابية الدولية، تدابير كبيرة لمعاقبة مرتكبيها ومنع أعمال أخرى من هذا القبيل. وفي الوقت نفســه، ســاعدت إيران البلدان المجاورة، بناء على طلبها، في مكافحة الجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن. إن تضحيات الأمة الإيرانية، بما في ذلك الجهود الدؤوبة التي بذلها الشـهيد الجنرال سـليماني، الذي اغتالته الولايات المتحدة في العراق، للقضـاء على الإرهاب في المنطقة، موثقة جيدا.

وبالمثل، كانت إيران في طليعة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالبشـــر، وتهريب المهاجرين، والاتجار بالممتلكات الثقافية والمخدرات غير المشـــروعة، بما في ذلك العبور عبر أراضـــينا. ووفقا لتقرير الأمم المتحدة الســنوي عن المخدرات في العالم، فإن إيران، بوصـــفها بلدا يقع بجوار بؤرة لمشكلة المخدرات العالمية، لديها أكبر كميات من مضبوطات المواد الأفيونية في العالم في عدة سنوات متتالية. وقد كلف ذلك وغيره من الإنجازات الإيرانية البلد ثمناً باهظاً، بما في ذلك أرواح ما يقرب من 4 000 من أفراد إنفاذ القانون الإيرانيين على مدى العقود الأربعة الماضية.

إن إيران مصممة على مواصلة جهودها لمكافحة الإرهابيين وتجار المخدرات. مع ذلك، ولضمان استمرارية وفعالية جهودنا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة دون شروط مسبقة أو تمييز أو تسييس. وعلاوة على ذلك، ينبغي مواجهة الاستخدام المفرط للجزاءات الاقتصادية والمالية الانفرادية غير المشروعة من جانب بعض البلدان، ولا ســيما الولايات المتحدة، لأنها تولد عقبات أمام الجهود الوطنية وتوفر أرضـــا خصبة للشبكات الإجرامية.

إن فهم الأســـباب الكامنة والديناميات المعقدة وراء الإرهاب والجريمة المنظمة، وتفاعلاتهما المحتملة، شـرط مسـبق ضـروري لاتخاذ الدول إجراءات قائمة على الأدلة. ونحن نشـاطر الرأي القائل بأن الصـــلات المحتملة بين هاتين الجريمتين الشـنيعتين تحتاج إلى مزيد من الدراســة لتوجيه أعمالنا. وفي هذا الصـدد، نتفق مع الأمين العام على أنه "ينبغي أن تواصـل الدول تبادل المعلومات بصـورة اسـتباقية، لدعم إجراء بحوث إضافية وجمع الأدلة التجريبية" (S/2020/754، الفقرة 108).

إن للآفتين دوافع مختلفة وهناك أطر قانونية منفصلة للتعامل معهما. يشكل الإرهاب، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بحكم مقاصده وطبيعته، تهديدا للسلم والأمن الدوليين. لكن الجرائم المنظمة عبر الوطنية، ذات الطابع والنطاق المختلفين، تظل في نطاق الأمن العام. وفي الوقت نفسه، لا توجد بيانات كافية لدعم وجود صلة عالمية أو مباشرة بين هذه الأنشطة الإجرامية.

وينبغي فهم أي صلات محتملة قد تكون قائمة بين الإرهاب والجرائم المنظمة عبر الوطنية في سياقاتها وظروفها المحددة. فعلى سبيل المثال، قد تتغذى كل منهما على بعضها البعض عندما تكون الظروف مواتية، حيث أن بعض الدوائر الإرهابية في جوارنا ترعرعت على عائدات الاتجار بالمخدرات. وحتى في هذه الظروف المحددة التي قد تنشأ فيها علاقة بين تلك الجرائم، فهي تنطوي على مجالات مسؤولية مختلفة وينبغي تطبيق عقوبات وإجراءات مختلفة. هذه الحجة تثبت الانطباق من باب أولى فيما يتعلق باحتمال وجود صلة بين الجرائم المنظمة المحلية والإرهاب أيضا.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن جمهورية إيران الإسلامية ستواصل، تمشيا مع التزاماتها الدولية، جهودها الرامية إلى منع ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب بكل أشكاله ومظاهره بفعالية.

المرفق 31

بيان البعثة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

تهنئ أيرلندا إندونيسيا على رئاستها لمجلس الأمن، وتود أن تشكر الوزيرة مارسودي على ترؤسها مناقشة اليوم حسنة التوقيت.

تؤيد أيرلندا البيان الذي قدم باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 27)، وتود أن تشكر وكيلة الأمين العام غادة فتحي والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف، رئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، على إسهاماتهما في مناقشة اليوم.

من الواضح أنه لا يسعنا أن نتخلى عن جهودنا للتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة. لقد أبرزت أيرلندا شواغلها بشأن الزيادة الأخيرة في الأنشطة الخبيثة عبر الفضاء الإلكتروني والجرائم الإلكترونية. تنخرط الجماعات الإرهابية وجماعات الكراهية في نشر المعلومات المضللة والدعاية، ونثر بذور الريبة والانقسام. وفي الوقت نفسه، فإن الآثار الاقتصادية للجائحة تجعل المزيد من الناس عرضة للسرد الإرهابي والنشاط الإجرامي، بينما تكافح الدول للحفاظ على الموارد اللازمة للتصدي للجريمة والإرهاب. ويلزم الآن اتخاذ إجراءات للحيلولة دون زيادة الإرهاب في فترة ما بعد مرض فيروس كورونا (COVID-19). والإرهاب والإجرام، على غرار الفيروس، تحديان عالميان لا يمكن للدول أن تتصدى لها بمفردها. إن الاستجابة العالمية للإرهاب والجريمة المنظمة تتطلب الآن أكثر من أي وقت مضى تعاونا ورؤية متعددي الأطراف، والأمم المتحدة في صميمهما.

توفر استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب إطاراً قوياً لتيسير التعاون بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية/الإقليمية ولتعزيز المشاركة مع الجهات المعنية غير الحكومية. ويمكن أن تسهم أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في تغذية الإجرام والإرهاب؛ وترحب أيرلندا بالمشاركة المستمرة من جانب الأمم المتحدة لدعم التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. ويشعر الشباب بوجه خاص بالأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة، ويجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تعمل الآن بشكل حاسم على مكافحة إغراء الإجرام والتطرف العنيف والإرهاب. ويمكن أن تؤدي الشراكات مع المجتمع المدني دوراً حاسماً في هذا الصدد.

ونعلم من تجربتنا الوطنية أن الاستراتيجية الفعالة لمكافحة الإرهاب هي استراتيجية تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية والقانون الدولي الإنساني وسيادة القانون، على النحو الذي أبرزته استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وأكده مجلس الأمن من جديد. إن انتهاكات حقوق الإنسان تسهم في الإرهاب والإجرام وتديمهما. وتتطلع أيرلندا إلى المشاركة في المؤتمرات الرفيعة المستوى المقبلة بشأن حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب حالما يسمح السياق الحالي للجائحة بذلك.

وفي العام الماضي، كان من دواعي سرور أيرلندا أن تشارك في تقديم القرار 2482 (2019)، الذي يدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز تنسيق الجهود على جميع المستويات من أجل تعزيز استجابة عالمية للروابط بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة. وتحقيقاً لتلك الغاية، تواصل أيرلندا العمل عن كثب مع الشركاء لمكافحة الإرهاب والإجرام، بما في ذلك من خلال اعتماد مجلس الاتحاد الأوروبي مؤخراً استنتاجات بشأن منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، مما سيعزز الشبكات العالمية لجمع المعلومات الاستخبارية وتبادل المعلومات، ويعزز الحوارات التي يجريها الاتحاد الأوروبي ومشاركته الاستراتيجية مع بلدان ثالثة.

يعتمد مرتكبو الأعمال الإرهابية على التمويل المستمد من أي سبل متاحة لهم، بما في ذلك من خلال النشاط الإجرامي، وفي حين أن هذا يتكرر عبر الولايات القضائية، فإن مدى العلاقة والعوامل التي تؤثر عليها تتفاوت على نطاق واسع. ومن الضروري تعزيز الحوار في الأمم المتحدة وزيادة البحوث وتبادل المعلومات، بما في ذلك عن التهديدات والاتجاهات الإرهابية الناشئة، وكيفية تمويل النشاط الإجرامي للإرهاب واستمراره. ويشمل ذلك اتباع نهج عالمي متسق ومستمر لمنع غسل الأموال والتمويل غير المشروع، اللذين يدعمان الإرهاب. ويجب ألا نأخذ الدور الهام الذي يؤديه المجتمع المدني في هذا الحوار على أنه أمر مسلم به، وأن نتصدى للتحدي المتمثل في ضمان ألا يحد المجلس من مشاركة المجتمع المدني في وضع تدابير مكافحة الإرهاب.

إن أيرلندا تقوم بدورها. وتجمع استجابتنا بين مجموعة من الإدارات والوكالات الحكومية، بما في ذلك مصرف أيرلندا المركزي، وقوات الشرطة والدفاع الأيرلندية، ومكتبنا المعني بالأصول المتأتية من الأنشطة الإجرامية، ومفوضي الإيرادات. ويجب على مجلس الأمن أيضاً أن يواصل معالجة هذه المسألة. يحدد القرار 2462 (2019) نهجاً شاملاً لمكافحة تمويل الإرهاب. والتحدي الذي يواجهنا دائماً هو الانتقال من الخطب الرنانة إلى التنفيذ.

وتظل أيرلندا ملتزمة بدعم الأمم المتحدة والعمل مع الشركاء لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومنع الأضرار التي لا تحصى التي تلحق بالمواطنين والمجتمعات والدول.

المرفق 32

بيان البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف بعض الملاحظات الإضافية بصفتها الوطنية. وتود إيطاليا أيضاً أن تغتنم هذه الفرصة لتشكر الرئاسة الإندونيسية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الصلات بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة.

لقد كان توقيت هذا النقاش مناسباً بشكل خاص في ضوء جائحة فيروس كورونا الحالية، التي أدت إلى تفاقم تعرض الأفراد والجماعات للتطرف العنيف مع تعريض النظم الاقتصادية والمالية لمخاطر كبيرة من السلوكيات غير القانونية. وقد زادت البيئة الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة من خطر المضاربة والغش والفساد، وخلقت ظروفاً مواتية للجريمة المنظمة والإرهاب، فضلاً عن الصلة الخبيثة بين الاثنين.

وللتصدي لهذه المخاطر والتحديات بفعالية، بات من الأهمية بمكان أن يتصرف المجتمع الدولي بطريقة منسقة وأن يعزز تبادل المعلومات وأفضل الممارسات.

وما فتئت إيطاليا ثابتة في التزامها بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، في إطار احترام الضمانات الأساسية وحماية حقوق الإنسان. وقد أدت خبرتنا التي دامت عقوداً في مكافحة هذه الظواهر إلى تطوير سلسلة من الأدوات التشريعية والمؤسسية والتنفيذية التي أثبتت فعاليتها إلى حد بعيد.

وتستند تشريعاتنا إلى الخبرة والإطار القانوني الذي تم وضعه في السبعينات لمكافحة الإرهاب، وفي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين لمكافحة الجريمة المنظمة. أنشئت في عام 2001 الإدارة الوطنية لمكافحة المافيا – وهي هيئة قضائية مركزية لتنسيق التحقيقات في الجريمة المنظمة. وجرى توسيع نطاق ولايتها في وقت لاحق لتشمل الإرهاب، وهكذا أعيدت تسميتها إلى المديرية الوطنية لمكافحة المافيا ومكافحة الإرهاب. وتضطلع المديرية اليوم بدور أساسي في تنسيق عمل جميع الجهات المعنية الرئيسية في إيطاليا، ولديها إمكانية الاطلاع على جميع الملفات التي تديرها مكاتب المدعين العامين في المقاطعات. وقد حققت هذه الآلية نتائج كبيرة في مكافحة جميع أشكال الإرهاب على الصعيدين المحلي والدولي.

وقد تم تطوير أدوات تشغيلية مبتكرة في هذا الإطار. وتشمل هذه التدابير تدابير المصادرة غير المستندة إلى الإدانة، التي أدت إلى تحييد القوة الاقتصادية لفاعلي الإجرام الرئيسيين أو حدّت منها إلى حد كبير. كما تم بنجاح استخدام المراقبة الإلكترونية وما يسمى بالمتعاونين مع السلطات القضائية لجمع الأدلة اللازمة للمحاكمات المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة.

وأنشئت لجنة للأمن المالي في عام 2001 في وزارة الاقتصاد والمالية الإيطالية. وهي تضطلع بدور رئيسي في تنفيذ جزاءات مجلس الأمن ضد الشبكات الإرهابية. كما أنها تعزز التآزر المثمر وتبادل المعلومات بين السلطات المشاركة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأخيراً، تقوم لجنة التحليل الاستراتيجي لمكافحة الإرهاب، التي أنشئت في إطار وزارة الداخلية، بتنسيق عمل مختلف وكالات إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات. وتستند اللجنة إلى شبكة من الخبراء الأمنيين في مختلف القطاعات، بما في ذلك: الاتجار بالمخدرات؛ وقواعد البيانات الوطنية والدولية؛ والتراث الثقافي وحماية الموارد الطبيعية؛ والاتجار بالممتلكات الثقافية. ومن أجل مكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية بشكل أفضل، أنشأت إيطاليا في نهاية عام 2015 فرقة العمل المتحدة المعنية بالتراث "Unite4Heritage" التابعة لقيادة قوات الدرك الوطني الإيطالية "كارابنييري" لحماية التراث الثقافي. وتعمل فرقة العمل أيضاً على مكافحة أوجه الترابط بين الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وتمويل الإرهاب.

المرفق 33

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، إيشيكانه كيميهيرو

أود أن أعرب عن تقدير اليابان لمبادرة الرئاسة الإندونيسية لمناقشة هذا الموضوع الذي له أهمية كبيرة في مجلس الأمن.

لا تزال الروابط بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة تشكل تحدياً خطيراً وتهديداً لا للأمن البشري فحسب، بل أيضاً للسلم والأمن الدوليين. وكثيراً ما تشكل عائدات الجريمة المنظمة، مثل الاتجار بالأشخاص والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والاختطاف، مصدراً هاماً لتمويل الإرهابيين.

ومن أجل التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2482 (2019)، الذي يدعو الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها بشأن هذه المسألة الحاسمة الأهمية، ما فتئت اليابان تبذل كل جهد ممكن لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة على حد سواء، وتضافر التدابير على كلا الجبهتين. وبالإضافة إلى وضع تدابير وطنية صارمة، تسهم اليابان في بناء القدرات في الدول الأعضاء الأخرى بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك أن اليابان شريك قديم لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في توفير سلسلة من الدورات التدريبية لتعزيز القدرات على مراقبة الحدود في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا وإنفاذ القانون البحري في منطقة المحيط الهندي.

وإدراكاً من اليابان للقضايا المتعلقة بأوضاع السجون والمرافق الإصلاحية باعتبارها عاملاً مفاقماً في التطرف العنيف، فقد دعمت جهود المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب الرامية إلى تحسين استراتيجيات ملاحقة الإرهابيين وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في جنوب شرق آسيا من خلال نهج مجتمعي.

ويجري تقديم مبادرات محورية، كما يتضح من برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين، الذي يقوده مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وما فتئت اليابان من الجهات المانحة لهذا المشروع منذ إطلاقه في العام الماضي، وتأمل أن يساعد على نحو فعال الدول الأعضاء في تعزيز قدراتها على كشف الإرهابيين والمجرمين الخطيرين على حد سواء.

إن أزمة مرض فيروس كورونا الحالية تؤثر سلبا على جهودنا لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وهناك خطر متزايد من وقوع هجمات إرهابية ضد أهداف محتملة كان لا بد من تخفيض تدابيرها الدفاعية جراء هذه الجائحة. واليقظة مطلوبة حتى خارج مناطق النزاع، بما في ذلك في الفضاء الإلكتروني، الذي يستغله الإرهابيون بشكل متزايد للدعاية والتجنيد والتمويل. وفي مواجهة هذه الجائحة، أعادت اليابان بسرعة تصميم مساعدتها إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تعزيز قدرات الدول الأعضاء على مراقبة الحدود وإدارة السجون وفي مجال أمن الفضاء الإلكتروني.

ولا تزال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها من أهم الأسس للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وإذ لم يثبطه تأجيل عقده هذا الربيع بسبب الجائحة، من المتوقع عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في كيوتو في آذار/مارس 2021. وستعمل اليابان عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء لضمان النجاح في مؤتمر كيوتو.

وللتصـــــدي لمؤامرات الإرهابيين والمنظمات الإجرامية التي لا تنفك تتطور، يتعين على الدول الأعضاء والهيئات الدولية ذات الصلة أن تنسق تدابيرها وتنفذها بفعالية. واليابان مصممة على مواصلة الإسهام في هذه المساعي بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة.

المرفق 34

بيان القائمة بأعمال بعثة كينيا لدى الأمم المتحدة، سوزان موانغي

تشيد كينيا بإندونيسيا لعقد اجتماعنا هذا لتبادل الآراء بشأن هذه المسألة الحاسمة، بما في ذلك الإحاطات الزاخرة بالمعلومات التي قدمها مختلف مقدمي الإحاطات.

إن تهديدات الإرهاب عبر الوطني والجريمة المنظمة للسلم والأمن الدوليين مترابطة فيما بينها. ويشكل فهم هذا التلاقي الدينامي والمعقد خطوة أولى هامة في تصميم التدابير المناسبة لمنع وكشف وردع أو حرمان مرتكبي هذه الأعمال من قدراتهم.

وستتيح مداولات اليوم الفرصة أمام الدول الأعضاء للنظر في العلاقة بين الجريمة والإرهاب واستخلاص رؤى بشأن كيفية تعزيز السياسات والأطر التشريعية القائمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وقد اتخذت كينيا عدة تدابير للتصدي لهذا التهديد المزدوج. وقد أعطت الحكومة الأولوية لهذه المسألة وكثفت الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب والتصدي للجريمة المنظمة. يميل الإرهاب إلى الاستفادة من عائدات الجريمة المنظمة وشبكاتها. ولذلك، قامت الحكومة الكينية بتوطيد وتعزيز الأطر التشريعية القائمة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وسنّت أطراً تشريعية جديدة، بما في ذلك قانون عائدات الجرائم ومكافحة غسل الأموال، وقانون منع الجريمة المنظمة، وقانون منع الإرهاب، وقانون تعديل قوانين الأمن. وقد أثبتت هذه القوانين مجتمعة نجاحها في محاكمة الإرهابيين والجهات الفاعلة الإجرامية المنظمة.

كما اتخذنا خطوات لتعزيز وتوطيد التعاون بين الوكالات من خلال التدريب والعمليات المشتركة. وأنشأت كينيا وحدة مراقبة وكالة إدارة الحدود لتعزيز عمليات أمن الحدود وإدارتها بشكل استباقي من أجل مكافحة التهديدات الأمنية عبر الحدود في جميع نقاط عبور الحدود البالغ عددها 34 نقطة، مع تحسين التجارة والسفر المشروعين مع البلدان المجاورة.

إن التعاون الدولي في مجال مكافحة تمويل الإرهاب هو أمر بالغ الأهمية. وكينيا عضو في فريق شرق وجنوب أفريقيا المعني بمكافحة غسل الأموال، وعضو منتسب في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المكلفة بوضع المعايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهديدات الأخرى ذات الصلة.

وتماشياً مع توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، أنشأت كينيا في آذار/مارس 2019 فرقة العمل المعنية بتقييم المخاطر الوطنية بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أجل تنفيذ تدابير واسعة النطاق لتجنب وتقليل التهديدات الناشئة عن الروابط بين الجريمة والإرهاب، التي تؤثر على سلامة النظام المالي الدولي.

وعلى الرغم من هذه التدابير، شكلت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ديناميات وتحديات جديدة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. ومن المؤسف أنه بينما تركز الحكومات على مكافحة كوفيد-19، فإن الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة والمجموعات المرتبطة بهما، بما في ذلك حركة الشباب، قد استغلت الفرصة لشن هجمات. كما نشهد ظاهرة ما يسمى بالجهات الفاعلة الوحيدة التي تستخدم ظروف الجائحة لتجنيد أفراد من الفئات الضعيفة في المجتمع.

كما لاحظ الأمين العام أن هذه الجائحة تتيح فرصاً لازدهار شبكات جرائم الإنترنت في وقت تعمل فيه أجهزة إنفاذ القانون بأقصى طاقاتها في مجال الرصد.

وفي الختام ، يسلم وفد بلدي بالطابع العابر للحدود لسلسلة الجرائم والإرهاب ويدعو الدول الأعضاء إلى تعميق الشراكات والتعاون وتبادل المعلومات ذات الصلة من أجل التصدي للمشكلة بفعالية، وتعزيز المجلس وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان تنفيذ الدول الأعضاء للقرارات ذات الصلة.

المرفق 35

بيان الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، سيد محمد هاسرين عيديد

أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة. ويتمنى وفد بلدي لإندونيسيا كل النجاح في تولي رئاسة المجلس لهذا الشهر.

إن الصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب قائمة منذ وقت طويل، تربطها علاقة مصالح وفرص لا أيديولوجية مشتركة. إن مكافحة كليهما تتطلب منا أن نحل ونقطع روابطهما بينما نعالج أسبابهما الجذرية. ومن ثم، فإن استجابة المجتمع الدولي المنسقة أمر حتمي إذا كنا نأمل في أن نتصدى بفعالية للدوافع التي تديم هذين التهديدين المزدوجين للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أود أن أتناول ثلاث نقاط بشأن الموضوع المعروض علينا.

وتتجلى النقطة الأولى في أن التصدي للإرهاب يتطلب نهجاً يشمل الدولة بأكملها. ويجب وضع وتعزيز السياسات والأطر القانونية الوطنية التي يمكن أن تؤدي إلى الإنفاذ الفعال للقانون والملاحقة القضائية في القضايا التي تشمل جماعات إجرامية وإرهابية على السواء، وذلك امتثالا للالتزامات بموجب القانون الدولي. ويجب إزالة الحواجز التي تحول دون تبادل المعلومات، كما ينبغي تشجيع بناء القدرات محددة الأهداف ودعمها. وفي هذا الصدد، اتخذت ماليزيا الخطوات اللازمة لتعزيز أُطرنا القانونية الوطنية وتعبئة السلطات المعنية لتكثيف جهود الإنفاذ.

ثانيا، أهمية التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. فالإرهابيون والمجرمون على حد سواء يعملون في الظل ويستخدمون العنف لتحقيق غاياتهم ويستغلون الثغرات في نظم العدالة الجنائية لدينا فضلا عن حدودنا. ولذلك، يشكل التعاون الفعال على الصعيدين الإقليمي والدولي السبيل لمكافحة هذه التهديدات. ومن 24 شباط/فبراير إلى 20 آذار/مارس، تمكنت عملية ماهرليكا الثالثة التي تقودها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والتي ضمت قوات مشتركة من بروني دار السلام وإندونيسيا والفلبين وماليزيا، من إلقاء القبض على أكثر من 180 شخصا لارتكابهم جرائم مختلفة، من بينهم شخص يشتبه في أنه عضو في جماعة أبو سياف الإرهابية. كما صادرت العملية أسلحة نارية ومتفجرات تم تجميعها بصورة غير قانونية مصنوعة من نترات الأمونيوم، وغيرها من السلع والمواد غير المشروعة التي تزيد قيمتها على مليون يورو. ويشير الاعتقال والمصادرة إلى استخدام الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود لتمويل الأنشطة الإرهابية. ولم يتسن تحقيق هذه العملية الناجحة إلا من خلال التعاون الفعال على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ثالثا، وكما أشرت سابقا، يتعين معالجة الأسباب الجذرية التي تولد الإرهاب وتدعم الجريمة المنظمة. وتعتقد ماليزيا تماما أنه يجب تحديد الأسباب الجذرية وإزالتها إذا كنا نأمل في الانتصار في كفاحنا ضد هذه التهديدات. وموقفنا من الأسباب الجذرية للإرهاب واضح. حيث يوفر الظلم البشع الذي طال أمده، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والاحتلال الأجنبي، والتمييز المنهجي، واضطهاد الشعوب في أي مكان، بغض النظر عن لونها أو عقيدتها، أرضا خصبة للإرهابيين لاستغلال السلم والأمن الدوليين وتهديدهما. وفي الوقت نفسه، فإن الفقر وانعدام الأمن والفساد والتخلف هي بعض العوامل التي تم تحديدها كأسباب لترسخ وازدهار الجريمة المنظمة.

فالإرهاب والجريمة المنظمة يقوضان سيادة القانون وحقوق الإنسان كأساس للمجتمعات السلمية والشاملة للجميع والمزدهرة. وتدين ماليزيا بشدة وبشكل قاطع جميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته،

بجميع أشكالها ومظاهرها. وسنظل ملتزمين بتعزيز التعاون والاستراتيجيات لمنع الإرهابيين من الاستفادة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

المرفق 36

بيان البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالإسبانية]

تشكر المكسيك إندونيسيا على عقد هذه المناقشة بشأن الصلات بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية. فهذه فرصة ممتازة لتحليل ظاهرتين مختلفتين، ذواتي أطر قانونية مختلفة، تظهران بطرق مختلفة في السياقين الوطني والإقليمي.

إن الإرهاب يمثل دائما تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وقد رأينا كيف تؤثر هذه الظاهرة على استقرار الدول وعلى تنمية ورفاه مجتمعاتها وأمن سكانها. لقد استخدمت بعض المنظمات الإرهابية في السنوات الأخيرة أساليب تمويلية بسمات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك غسل الأموال والاتجار بالأسلحة والاتجار بالبشر. غير أن تحليلا تجريبيا للدوافع وراء الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة يكشف عن الطابع الخاص لكل سياق من السياقات الوطنية.

ومن المهم تجنب التعميمات التي لا تفيد في تنفيذ الإجراءات الوطنية للتصدي للظاهرتين وفي جهود التعاون الدولي في تلك المجالات. فيجب أن يكون القاسم المشترك بين إجراءات الدول هو تطبيق القانون والاحترام الكامل للقانون الدولي وحقوق الإنسان. ومن الضروري منع ومكافحة هذه الظواهر المتعددة الأبعاد وفقا للقانون.

ويتضمن تقرير الأمين العام (S/2020/754) الذي صدر به تكليف بموجب القرار 2482 (2019) بيانا عن هذه المسألة، فضلا عن الحاجة إلى تعزيز نهج عملي بين مجالات الأمن والاستخبارات المالية وإنفاذ القانون. ويبين بنفس القدر أنه بالإضافة إلى التدابير التي اتخذتها بعض الدول والإجراءات التي وصفتها كيانات الأمم المتحدة، لا يزال يتعين تدوين الصلات التي قد توجد بين كلتا الظاهرتين وفهمها بشكل أفضل.

ويجب علينا أن نعزز التدابير الرامية إلى الحيلولة دون استخدام التدفقات المالية المتأتية من الأنشطة غير المشروعة للجريمة المنظمة عبر الوطنية لدعم الأنشطة المنظمات الإرهابية. ومن شأن تبادل المعلومات فيما بين المؤسسات الحكومية أن تُتَرجم إلى استجابات أكثر استنارة وتنسيقا لمنع الأنشطة غير المشروعة ومكافحتها بفعالية. ومن المهم للغاية في جميع الأوقات أن يتم احترام الإطار القانوني الواجب التطبيق احتراما كاملا والامتناع عن تطبيق تدابير مكافحة الإرهاب على أعمال إجرامية أخرى بطريقة تعميمية.

وترى المكسيك أن من الضروري زيادة تعميق فهم حالات محددة في جدول أعمال المجلس قد يوجد فيها تقاطع بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر الوطنية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تفيد التدفقات المالية غير المشروعة وسهولة الحصول على الأسلحة ذات العيار الثقيل جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجماعات المسلحة أو الإرهابية على السواء.

ويجب علينا أن نواصل تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك إضفاء الطابع العالمي على الآليات القائمة لمنع تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها.

وتدين المكسيك استغلال بعض الجماعات الإرهابية لهذه الجائحة في تعزيز جداول أعمالها، وتعيد تأكيد أهمية احترام حقوق الإنسان في جميع الأوقات عند التصدي للتحديات التي تشكلها هذه الأزمة الصحية.

المرفق 37

بيان البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة

أود أن أهنئ جمهورية إندونيسيا على توليها رئاسة مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس، وأن أشكرها على تنظيم هذه المناقشة البالغة الأهمية والحسنة التوقيت.

لقد أوجدت العولمة المتزايدة فرصا لا حصر لها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولكنها جلبت معها كذلك تحديات متعددة وتهديدات عابرة للحدود مثل الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

فالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية يعزز أحدهما الآخر من أجل تحقيق منافع مالية و/أو مادية من خلال صلة قائمة على التعايش أو تلاقي المصالح الإجرامية. والأنشطة الإجرامية تزود الجماعات الإرهابية بموارد مالية كبيرة من مصادر مختلفة مثل الاتجار غير المشروع وتهريب الأسلحة والمخدرات والسجائر والمركبات والسلع الثقافية والمصنوعات اليدوية والبشر، والابتزاز والخطف من أجل الفدية.

وتقوض الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية الظروف اللازمة للتنمية الاقتصادية المستدامة وتوطيد سيادة القانون في بعض المناطق غير المستقرة أصلا. وتسهم عوامل كثيرة قائمة في تعزيز ذلك التهديد، ولا سيما سهولة اختراق الحدود وعدم كفاية قدرات السلطات ونقص الموارد التقنية المتاحة لقوات الدفاع والأمن، وعدم كفاية قدرات نظامي العدالة الجنائية والسجون، والتعاون غير الكافي بين أجهزة الشرطة والقضاء على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وبالنسبة للمغرب، فإن التصدي للصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية يتطلب رؤية واقعية ووضع نهج يقوم أساسا على التعاون الشامل، فضلا عن العمل المنسق وتقاسم المسؤوليات.

ويواجه المغرب مباشرة، نظرا لموقعه الجغرافي على مفترق الطرق البحرية والبرية والجوية الاستراتيجية، تهديدات أمنية متعددة وعابرة للحدود، بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وبناء على ذلك، فقد اعتمد استراتيجية شاملة متعددة الأبعاد لمكافحة كلا التهديدين. وتقوم تلك الاستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسية هي: التآزر والتنسيق بين أجهزة الأمن والسلطات المحلية، بغية وضع استجابة فعالة للتهديدات الإرهابية والإجرامية تقوم على سيادة القانون؛ وتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة استبعاد وتهميش أكثر الطبقات الاجتماعية حرمانا؛ وتعزيز التعاون مع شركائنا الثنائيين والدوليين.

وكذلك عزز المغرب، بالإضافة إلى تدابيره المعروفة والمعترف بها لمكافحة الإرهاب، قدراته المؤسسية والتنفيذية والتقنية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويكرس جزء من ذلك الجهد لكفالة أن تركز الدورات التدريبية لموظفي إنفاذ القانون والمدعين العامين والقضاة على الصلة بين الاتجار غير المشروع والإرهاب.

ووفقا للصكوك القانونية الدولية والإقليمية والأقاليمية، يسهم المغرب في جهود المجتمع الدولي من خلال الاستفادة من قنوات التعاون، بما في ذلك استكشاف فرص تبادل المعلومات على الصعيد الثنائي، عن طريق موظفي الاتصال، وعلى المستوى المتعدد الأطراف، عن طريق الإنتربول، على حد سواء، من أجل تحقيق تبادل مثمر للمعلومات وكفالة الوصول الفعال إلى البيانات المتعلقة بالأشخاص والكيانات المشتبه في صلتهم بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما يتعاون المغرب تعاونا مثمرا للغاية ومتعدد الأبعاد مع كيانات الأمم المتحدة المسؤولة عن مكافحة آفة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وأخيرا، دعم المغرب، بصفته أحد الرئيسين المشاركين للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وضع ممارسات لاهاي الجيدة بشأن الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب ومجموعة أدواتها السياساتية، التي تهدف إلى تزويد الممارسين وواضعي السياسات والخبراء الحكوميين بأداة عملية لصياغة استجابات فعالة وإجراءات ملموسة للتصدي للتحدي الذي تشكله تلك الصلة.

المرفق 38

بيان القائم بأعمال نيجيريا لدى الأمم المتحدة، سامسون س. إيتيغبوجي

أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن معالجة مسألة الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات الآخرين على تشاطر منظوراتهم بشأن هذا الموضوع الهام. ويود وفد بلدي الإدلاء بالملاحظات الإضافية التالية بصفته الوطنية.

تزداد الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة التي تواجه المجتمع الدولي حيثما كان الحكم ووجود الدول ضعيفا. وتستخدم الشبكات الإرهابية والإجرامية المنظمة نُهجاً مماثلة لتطوير وإدارة اقتصادات غير مشروعة، وغالباً ما تنشئ وتستغل أقاليم بعيدة عن سيطرة وكالات إنفاذ القانون، حيث يمكنها تجنيد أعضائها وجمع الأموال بطريقة آمنة.

فالإرهاب والجريمة المنظمة لا يمولان النزاع فحسب، بل يعززان الفساد ويقوضان المؤسسات أيضا. وهناك قلق متزايد من إمكانية استفادة الإرهابيين من الجريمة المنظمة سواء أكانت محلية أو عابرة للحدود الوطنية، عن طريق أنشطة عديدة منها الاتجار بالأسلحة والأشخاص والمخدرات والقطع الأثرية والممتلكات الثقافية والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والحياة البرية وإساءة استخدام الأعمال التجارية المشروعة والتبرعات للمنظمات غير الربحية والتمويل الجماعي. وعائدات الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الاختطاف طلبا للفدية وابتزاز الأموال والسطو على المصارف، علاوة على الجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحار.

وتناول مجلس الأمن، من خلال قراراته المختلفة، الروابط بين بعض أنواع الجريمة المنظمة والأنشطة الإرهابية مثل الاختطاف طلبا للفدية والاتجار غير المشروع بالأشخاص والأسلحة النارية والممتلكات الثقافية والنفط والفحم والمخدرات. غير أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) قد حوّلت انتباه السلطات الوطنية ومواردها إلى مواجهة التحديات الجديدة الناشئة. ومن بين هذه التحديات القيود المفروضة على أجهزة إنفاذ القانون فيما يتعلق بتنفيذ عملياتها، فضلا عن الآثار المترتبة على أمن الحدود، مع تحول أنماط العبور نحو طرق غير منتظمة بسبب القيود المفروضة على السفر الجوي.

وشكلت جائحة كوفيد-19 في الواقع تحديات للتعاون الإقليمي، حيث تتعرض الكثير من مؤسسات الدولة لضغوط كبيرة في الاستجابة للأبعاد الصحية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية للأزمة داخل حدودها. وفي حين تتخذ البلدان تدابير طارئة ضرورية لتوفير شبكات الأمان الاقتصادي لمواطنيها وللأعمال التجارية، تستغل شبكات الجريمة المنظمة الثغرات والفرص وتصبح أكثر تعقيدا في عملياتها. ويؤثر إغلاق الحدود وتعطيل وسائل النقل على النطاق العالمي على أنماط الاتجار بالبشر والحياة البرية وتهريب المهاجرين. وتستمر زيادة الجريمة السيبرانية أيضا لأن الكثيرين من مرتكبيها لجأوا إلى الإنترنت بوصفها حلقة الوصل الرئيسية التي تربطهم بالعالم.

ونسلّم بأن مجلس الأمن قد وفر من خلال القرار 2482 (2019) القيادة التي تمس الحاجة إليها لإعطاء زخم لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وفي أفريقيا، يؤكد الاتحاد الأفريقي ضرورة اتباع نُهج جماعية بين الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويحث دوله الأعضاء على التوقيع والتصديق على جميع صكوكه وكذلك الصكوك الدولية ذات الصلة بمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة. وتشكل لجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب والمنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة جزءا من جهاز الأمن الذي أنشئ

لأجل بناء أوجه تآزر جماعية لتعزيز الاتساق والتكامل – بدلا من تكرار الجهود – من خلال تبادل المعلومات والاستخبارات بين الوكالات الأمنية المعنية في الدول الأعضاء.

وعلى الصعيد دون الإقليمي تواصل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التشديد على أهمية زيادة الاستثمار في تعزيز التكنولوجيات الفعالة لمراقبة الحدود والسيطرة عليها، بما في ذلك بإدخال نظام وثائق الهوية البيومترية. وتؤكد أيضا أهمية التنظيم الفعال مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما حرية التنقل بين الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، وبدعم من المجتمع الدولي، ركزت حكومات غرب أفريقيا جهودها على تعزيز قدرات نظم العدالة الوطنية والتعاون بين شرطة الحدود ووحدات الاستخبارات المالية، فضلا عن إشراك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في الجهود الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وتواصل نيجيريا اتخاذ خطوات هامة في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب في شمال شرق البلد. واعتمدنا خطة عمل لتعزيز تصدينا للإرهاب والجريمة المنظمة بواسطة العدالة الجنائية. وتحدد خطة العمل خطوات ملموسة لتعزيز قدرتنا على تقصي الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام ومحاكمتهم، حسب الاقتضاء، وفقا للمعايير الدولية والممارسات الجيدة. وسوف تنفذ خطة العمل بالمساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، فضلا عن مساعدة العديد من الشركاء في تنفيذ آليات مثل الخطة الرئيسية الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة 2015–2019 وهي وثيقة استراتيجية رئيسية بشأن المخدرات لتعزيز مكافحة المخدرات في البلد بطريقة متوازنة وقائمة على الأدلة. ويدعم المكتب حاليا وضع الخطة الرئيسية المقبلة للفترة 2020–2024 التي تشدد على أهمية التعاون.

وأود في هذا الصدد القول بأن مسألة التدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة ذات شقين. ويتمثل الجزء الأول منها في الحاجة الملحة إلى تعقُّب مدفوعات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف وحمايتها من الغش والسرقة. ولهذا السبب، فإن من الأهمية بمكان خلال هذه الفترة أن نعزز تركيزنا على التدفقات المالية غير المشروعة على المستويات الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف. وتثني نيجيريا على الاتحاد الأفريقي لدوره في تشكيل وتنسيق قوات الشرطة القارية وإجراءاتها، فضلا عن حشد التضامن الدولي وتعبئة الموارد.

ختاما، تواصل نيجيريا مواءمة تشريعاتها الوطنية مع أحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وتواصل أيضا وضع أطر قانونية مناسبة تتسق مع قرارات المجلس الرئيسية التي تتناول الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة وتحدد المجالات التي تتطلب اتخاذ إجراءات فيها.

المرفق 39

بيان الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، منير أكرم

يهنئ وفد بلدي إندونيسيا على توليها رئاسة مجلس الأمن وعلى عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام. وأشكر أيضا مقدمي الإحاطات على عروضهم الثاقبة هذا الصباح.

إن الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية معقدة وتختلف باختلاف السياقات. ونعلم أن الجماعات الإجرامية والإرهابية قد واصلت التعاون فيما بينها منذ 11/9لتسهيل أنشطتها وتبين أنها تتعايش وتتعاون بل وتندمج في بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال، يؤكد التقرير العالمي عن المخدرات لعام 2017 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن الإرهابيين والجماعات المسلحة غير التابعة للدول يستفيدان من تجارة المخدرات وزراعة خشخاش الأفيون في جوارنا في أفغانستان.

وبالمثل يسلط التقرير بشأن حالة الإرهاب واتجاهاته في الاتحاد الأوروبي لعام 2016 الضوء على أن التحقيقات في هجمات باريس المؤسفة التي وقعتفي تشرين الثاني/نوفمبر 2015 قد توصلت إلى أن بعض المهاجمين ربما كانوا من المتورطين في شبكات إجرامية منظمة، بدلا من أن يكونوا مجرد عملاء لها. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام الدولة الإسلامية للاسترقاق والاغتصاب والاتجار بالبشر على نطاق واسع في العراق والشام معروف جيدا وقد قوبل بإدانة دولية على نطاق واسع.

وتشير هذه الحوادث وغيرها بوضوح إلى وجود روابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة. ونرى أن هناك أربعة مجالات صلة رئيسية بين الجريمة المنظمة والإرهاب.

أولا، هناك تعاون متزايد على حيازة الأسلحة والذخائر والمواد المتفجرة. ثانيا، تعتمد الجماعات الإرهابية بشكل متزايد على الجريمة المنظمة بوصفها إحدى أدوات التمويل. ثالثا، تجند الجماعات الإرهابية المجرمين، ولا سيما الشباب المهمشين لمواصلة تحقيق أغراضها. رابعا، تنمو الجريمة المنظمة في المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة وبرعاية الجماعات الإرهابية.

إن باكستان، بوصفها أحد الضحايا الرئيسيين للإرهاب، عاقدة العزم بوضوح ودون تردد على القضاء على هذه الآفة. فالمنظمات الإرهابية، مثل حركة طالبان باكستان وجماعة الأحرار، تهاجم باكستان باستخدام قواعد من خارج حدودنا. وليس لدى هذه المنظمات أي دافع أيديولوجي. إنها منظمات إرهابية مرتزقة وتعمل تحت رعاية حكومات بلدان ثالثة من أجل تحقيق الربح. وتولّد هذه الرابطة بين الإرهابيين المرتزقة ورعاتهم أموالاً من خلال عائدات تجارة المخدرات والاختطاف طلباً للفدية والابتزاز وتهريب الموارد الطبيعية مثل الأخشاب.

وقد ثبت مثال على هذه الرعاية باعتقال القائد كولبوشان جادهاف، وهو موظف استخبارات هندي كان يدير عصابة من المجرمين والإرهابيين لتأجيج الإرهاب في باكستان. وبالمثل، قدمنا أسماء أربعة ميسرين آخرين للعمليات الإرهابية إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1267 (1999). ويواصل هؤلاء الهنود الميسرين للأعمال الإرهابية، الذين يختبئون في جوارنا على مرأى من الجميع، تأجيج الإرهاب داخل باكستان. وقد كان الهجوم الأخير على سوق الأوراق المالية الباكستاني في كراتشي، الذي أدانه مجلس

الأمن، من عمل إرهابيين مرتزقة ترعاهم الهند مثل هؤلاء. وستواصل باكستان بذل كل جهد ممكن لفضح الدور المشؤوم الذي تقوم به الهند، التي هي منبع الإرهاب في منطقتنا.

تظل باكستان أيضاً، التي تقع بجوار بؤرة مشكلة المخدرات العالمية، واحدة من أكثر دول المرور العابر تضرراً من الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتواصل وكالات إنفاذ القانون لدينا، رغم محدودية الموارد، تنفيذ عدد قياسي من ضبطيات المخدرات عاماً بعد عام، وهو دليل ملموس على جهودنا المستمرة والمتفانية الرامية، لا إلى حماية بلدنا وحسب بل أيضاً بقية العالم من هذه الآفة.

وظلت باكستان، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، تشارك بشكل بناء في مختلف المحافل والمبادرات المتصلة بمكافحة المخدرات. وتشارك باكستان بنشاط في البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونتعاون مع إيران وأفغانستان في إطار المبادرة الثلاثية التي يرعاها المكتب. وعملاً بمبادرة المجموعة الرباعية، نتعاون مع روسيا وتركمانستان وأفغانستان لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وقد عززنا التعاون مع المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في وسط آسيا، وهو محفل مفيد لتنسيق الجهود الإقليمية لمكافحة المخدرات على المستوى التنفيذي.

ويرى بلدي أنه لا يمكننا قطع دابر المصادر المختلفة التي تدعم الجماعات الإرهابية من خلال الجريمة المنظمة إلا ببذل جهود جماعية على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونعتقد أن الاستراتيجية الفعالة لتحقيق تلك الأهداف يجب أن تراعي النقاط الخمس التالية:

أولاً، لضمان أن تكون استجاباتنا قائمة على الأدلة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يخصص الموارد المناسبة لتحسين فهم العلاقة بين تمويل الإرهاب والجرائم المنظمة عبر الوطنية.

ثانياً، هناك حالات، بما في ذلك في منطقتنا، حيث توجد صلة بين إنتاج المخدرات وعدم الاستقرار وانعدام الفرص الاقتصادية البديلة. ومن المهم إعادة بسط سيطرة الحكومة على الأراضي المستخدمة في إنتاج المخدرات والنهوض بالتنمية لتوفير سبل العيش البديلة.

ثالثاً، من المهم في معالجة مشكلة المخدرات العالمية أن نركز على خفض العرض والطلب على المخدرات على السواء من خلال اتباع نهج متكامل وشامل ومتوازن.

رابعاً، إن المراقبة الفعالة للحدود شرط أساسي لتضييق الخناق على الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

أخيراً، لا بد من مواءمة الاستراتيجيات مع التحديات الخاصة التي تطرحها المتغيرات والظروف الإقليمية المحددة. ومن الضروري بناء قدرات وإمكانات الدول التي تواجه تلك التحديات. وذلك مجال يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي فيه دوراً فعالاً.

وستواصل باكستان القيام بدورها لقطع الصلة الشريرة بين الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقتنا. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لشعبنا وكذلك لجيراننا، بل ولبقية العالم.

المرفق 40

بيان البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالإسبانية]

أولاً وقبل كل شيء، نود أن نعرب عن تحيات بيرو الحارة لوزيرة خارجية إندونيسيا ونشكر رئاسة مجلس الأمن على عقد مناقشة اليوم. كما نود توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم المستنيرة.

بناء على تجربتها الذاتية، وبغية معالجة الصلات التي يمكن أن تحدث بين الإرهاب والجريمة المنظمة على نحو أكثر فعالية، تقر بيرو بالحاجة إلى فهم أعمق لتلك الصلات. ويسرنا أننا قمنا بالترويج لهذه المسألة خلال عضويتنا الأخيرة في مجلس الأمن ومن منبر رئاستنا للجنة مكافحة الإرهاب. ونحن فخورون بشكل خاص بأن هذه الجهود أدت إلى اتخاذ القرار الرائد 2482 (2019) في ظل رئاسة بيرو للمجلس.

ونشير مع الارتياح إلى أننا من بين عدد كبير من الدول التي اتخذت تدابير ملموسة من أجل التنفيذ الفعال للقرار 2482 (2019)، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2020/754). ونأمل أن تسهم هذه التدابير في إحراز تقدم ملموس في تحديد الصلات بين الإرهاب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والموارد الطبيعية والمعدنية والأشخاص والسلع الثقافية، ومنع هذه الصلات وتفكيكها.

يمكن للإرهاب أن يستفيد من أشكال الجريمة المنظمة لأغراض شائنة، بما في ذلك تمويله وتقويض سيادة القانون وحقوق الإنسان بوصفهما الأساس لبناء مجتمعات تنعم بالسلم والرخاء وتشمل الجميع. وفي ضوء ذلك، نشدد على أهمية الاعتراف بالنظم المتباينة المنشأة لمكافحة هذه الجرائم واعتماد نُهج تسمح، في جملة أمور، بتبادل المعلومات لدعم التحقيقات الإضافية وجمع الأدلة التجريبية ومواصلة تطوير استخبارات الشرطة والسجون وآليات أو مراكز الاستخبارات والتنسيق الفعال.

ونرى أن من الضروري على الصعيد المحلي، في جملة أمور، تعزيز وحدات الاستخبارات المالية وكيانات المراقبة بغية منع ومكافحة غسل الأموال لأغراض تمويل الإرهاب. وما فتئت حكومة بيرو توجه جهوداً هامة لتحقيق هذه الغاية في إطار سياستها الوطنية المتعددة القطاعات لمكافحة الإرهاب 2019-2023، والتي حققت نتائج نأمل أن نعرضها قريباً. وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2019، اعتُمدت أيضاً السياسة الوطنية المتعددة القطاعات لمكافحة الجريمة المنظمة، التي تتيح وضع إجراءات متمايزة وتعزيز التخصص في مكافحة هذه الجرائم.

وتتطلب الأزمة العالمية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا أن توجه الدول أكبر اهتمام وجهود لهذه المكافحة. ومن الضروري أيضاً، على الصعيد المتعدد الأطراف، تعزيز المؤسسات التي ستمكّن من التصدي لهذا التحدي بصورة جماعية. ولذلك، وبغية منع الأعمال الإرهابية والإجرامية من استغلال الحالة الراهنة، يلزم التعاون الدولي لتعزيز تبادل المعلومات والممارسات الجيدة في المناطق المعرضة للخطر بوجه خاص. وبناء على ذلك، فمن دواعي السرور أن نخبركم بأن بيرو و17 بلداً آخر قد شرعت في تعزيز التعاون في المجالين المادي والرقمي بغية مكافحة الجريمة عبر الوطنية والإرهاب بطريقة فعالة ومنسقة، وذلك خلال

المؤتمر الوزاري الثالث بشـــأن مكافحة الإرهاب في نصـــف الكرة الغربي، الذي عقد في بوغوتا في كانون الثاني/يناير.

أخيراً، نســـلط الضـــوء على العمل القيم الذي تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، وكذلك مكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في مســـاعدة الدول الأعضـاء في الأمم المتحدة، ونحث هذه الكيانات على مضـاعفة جهودها في بناء القدرات وتقديم المسـاعدة التقنية من أجل تعزيز التصدي لهذه الآفات والصلات فيما بينها.

المرفق 41

بيان الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة، إنريكي مانالو

إن الصلة راسخة للغاية بين الإرهاب والجريمة في الفلبين. فجماعة أبو سياف، ومناصلو بانغسامورو الإسلاميون في سبيل الحرية، و جماعة موتي، وأنصار الخلافة – الذين أعلنوا جميعا ولاءهم للدولة الإسلامية – يمولون عملياتهم من خلال أنشطة إجرامية، معظمها الاتجار بالمخدرات والاختطاف من أجل الحصول على فدية والابتزاز وتهريب الأسلحة والاغتيالات. وقد تعاونوا في البداية مع المنظمات الإجرامية، ولكنهم أنشؤوا منذ ذلك الحين شبكاتهم الإجرامية الخاصة التي تعمل تحت عنوان زائف للكفاح من أجل الحرية.

وتدير الجماعات الإجرامية المنظمة اقتصاد ظل قوي في الفلبين وتغسل عائدات الجريمة التي يدرها الاتجار بالمخدرات والبشر والجرائم الضريبية والسيبرانية. وتعتمد الجماعات المرتبطة بتنظيم داعش أيضاً على هذا الاقتصاد.

ولم تردع جائحة فيروس كورونا أو تبطئ أنشطة الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة على حد سواء، ولذلك فإننا لا نزال يقظين. ويكتسي الأمن البحري بالنسبة للفلبين، كبلد يمتد طوله على 36 000 كيلومتر من السواحل، أهمية قصوى. ويجعلها موقعها عرضة لأنشطة عصابات الجريمة الدولية، بما في ذلك القرصنة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر، وهي أنشطة من المعروف أن أرباحها تمول الإرهاب.

ويوضح حصار مراوي لعام 2017 العلاقة التكافلية بين الإرهاب وتجارة المخدرات غير المشروعة. وبأموال المخدرات، جمع الإرهابيون مجموعة متنوعة من المتطرفين المسلحين جيدا والمجرمين والمرتزقة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب للسيطرة على مراوي. وقدم السياسيون المرتبطون بالاتجار بالمخدرات الدعم إلى الجماعات الإرهابية المحلية بالأفراد والأموال والأسلحة النارية، مما ساعد على استمرار الحصار الذي أعقب الهجوم المضاد الذي قامت به الحكومة. وسمحت لنا العمليات العسكرية وعمليات إنفاذ القانون المكثفة باستعادة مراوي في غضون ستة أشهر.

وما فتئ تمويل الإرهاب عن طريق المخدرات غير المشروعة يشكل مشكلة مستمرة، لا سيما مع الحزب الشيوعي الفلبيني – الجيش الشعبي الجديد، المعروف جماعيا باسم الجماعة الإرهابية الشيوعية. ويتيح الاتجار بالمخدرات تدفقا مربحا من الإيرادات غير المشروعة. والاتجار بالمخدرات يضعف المقاومة الاجتماعية ويفسد الاستجابة السياسية. وأعضاء الجماعات الإرهابية المحلية موزعون للمخدرات أو يتجرون بها أو يستهلكونها. وكثيرا ما يستخدم الشابو للتجنيد، وتدار تجارة الشابو في المقام الأول من قبل جماعات الجريمة المنظمة، بما في ذلك ثلاثيات هونغ كونغ. ولذلك، تستهدف عملياتنا لمكافحة المخدرات الاتجار.

وتؤدي الاستخبارات دورا حاسما في الحملة ضد المخدرات وتعزيز الحكم الرشيد. لذلك، أمر الرئيس رودريغو روا دوتيرتي بتوسيع لجنة الاستخبارات الوطنية من خلال الأمر الإداري رقم 7 (2017) ليشمل جهاز إنفاذ قوانين المخدرات في الفلبين، ومكتب أمن النقل، وخفر السواحل الفلبينية كأعضاء لضمان الاستجابة للمخاوف الاستخباراتية. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت هيئة المخدرات الخطرة أيضا خطة العمل الوطنية لمكافحة المخدرات بشأن المخدرات غير المشروعة، التي تساعد أيضا على معالجة العلاقة بين الجريمة والإرهاب. واستجابة لتوصيات مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب،

عززنا أيضا إطار العدالة القانونية والجنائية بسن قانون مكافحة الإرهاب لعام 2020. هذا بالإضافة إلى التشريعات القائمة بالفعل التي تساعد على معالجة الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة، ولا سيما القانون الجمهوري رقم 9160 أو قانون مكافحة غسل الأموال لعام 2001، بصيغته المعدلة، وقانون الجمهورية رقم 10168، أو قانون منع وقمع تمويل الإرهاب لعام 2012.

كما يلزم تعزيز التعاون البحري والتركيز على إدارة الحدود والأمن لمكافحة الجرائم عبر الوطنية في البحر. ونقوم على الصعيد دون الإقليمي، بدوريات بحرية مشتركة مع ماليزيا وإندونيسيا. وفي نيسان/أبريل 2020، انضممنا إلى بروني وإندونيسيا وماليزيا والإنتربول في عملية ماهرليكا الثالثة، وهي سلسلة من الإجراءات المتزامنة لإنفاذ القانون ومراقبة الحدود على طول طرق عبور إرهابية معروفة في جنوب شرق آسيا، مما أدى إلى إلقاء القبض على مجرمين وإرهابيين على حد سواء.

وتنص خطة العمل الشاملة لمكافحة الإرهاب التي وضعتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا على إنشاء قواعد بيانات مشتركة بشأن المنظمات الإرهابية الإجرامية للتمكين من إجراء تقييم مشترك للمخاطر والتهديدات.

كما نشارك في برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين، وقد شددنا على ضرورة أن يركز البرنامج أيضا على أمن الحدود البحرية. وإلى جانب هذه التحديات، لا غنى عن اتباع نهج شامل يعزز قدرة المجتمع المحلي على الصمود. إن قانون بانغسامورو التنظيمي لدينا، الذي يمنح الاستقلال الذاتي لميندناو المسلمة، يهدف إلى إنهاء النزاع المستمر منذ عقود والذي استخدمته جماعة أبو سياف والجماعات الإرهابية المحلية ككفاح من أجل الحرية.

ومن المهم بنفس القدر التركيز على الوسائل التي تمكن من ارتكاب أعمال إرهابية. وبما أن المال هو المحرك الرئيسي لهذه الصلات، فإن تحديد مصادر التمويل وتقليصها وتتبع التدفق أمور أساسية. فعندما تقطع تدفق الأموال تقطع العلاقة بين الإرهاب والجريمة. ولذلك، تعمل وحدات الاستخبارات المالية لدينا مع وكالات إنفاذ القانون والنيابة العامة ووحدات الحكم المحلي.

ومن الجوانب الحاسمة الأخرى معالجة دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائط التواصل الاجتماعي، حيث أنها تيسر تنظيم العمليات وتدفقات الأموال.

وأخيرا، تدعو الفلبين إلى التضامن والشراكات على الصعيد العالمي التي تهدف إلى بناء القدرات، بما في ذلك في مجال الاستخبارات المالية، لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالمصنوعات والممتلكات الثقافية.

المرفق 42

بيان الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة، علياء أحمد سيف آل ثاني

[الأصل: بالعربية]

نهنئكم وبلدكم الصديق على تولي رئاسة مجلس الأمن. ونشيد باختياركم لموضوع هذا الاجتماع حول الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة، فهو موضوع يحظى باهتمام من قبل دولة قطر التي شاركت في تقديم مشروع القرار 2482 (2019) الذي اعتمد في آخر جلسة للمجلس حول هذا الموضوع في شهر تموز/ يوليه 2019. ونشكر السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكافحة الإرهاب، والسيدة غادة فتحي والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطتيهما.

يشكّل الإرهاب الدولي بمختلف أشكاله خطرا كبيرا، وكذلك الحال بالنسبة للجريمة المنظمة، بمختلف أنواعها التي تشمل الإتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة والجرائم الإلكترونية والقرصنة وغيرها. لكن ما يزيد من هذه الأخطار هو اعتماد الجماعات الإرهابية على الجريمة وبالمقابل استفادة العصابات الإجرامية من انتشار الإرهاب. فعلى سبيل المثال، تسخر الجماعات الإرهابية الاتجار بالبشر من خلال تجنيد الشباب للقيام بعمليات إرهابية، واستخدام العنف الجنسي كتكتيك للإرهاب، وبالمقابل تعد أسباب الإرهاب من عوامل انتشار الاتجار بالأشخاص.

وأما إساءة استخدام موارد وتكنولوجيات المعلومات وتسخيرها لتيسير المعاملات المالية المشبوهة فهي مسألة يتعاظم خطرها باستمرار، مما يستدعي دارسة هذه التحديات والتصدي الفعال لها. وتسعى دولة قطر إلى تعزيز أمن المعلومات وتشجيع التعاون الدولي على مكافحة الجريمة السيبرانية وتوفير بيئة سيبرانية آمنة وقوية، لا سيما وأنها كانت ضحية لجريمة إلكترونية شكّلت ذريعة لافتعال أزمة إقليمية ألحقت أضراراً بالغة بالأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين منذ عام 2017.

يتخذ خطر الإرهاب وكذلك خطر الجريمة المنظمة أشكالا متطورة ويفرض تحديات متغيرة باستمرار ينبغي العمل الجماعي على مواكبتها، بما في ذلك التحديات الحالية في ظل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وهذه الأخطار لا تقتصر على بلد معين، ولذلك فإن التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف ضروري للاستجابة الفعالة، وفي هذا الخصوص ننوه بالدور الهام الذي تضطلع به هيئات الأمم المتحدة.

وتتعاون دولة قطر مع هذه الهيئات باستمرار في إطار التعاون الدولي لتحديد أفضل الممارسات للاستجابة المنسقة والفعالة، وذلك من خلال مبادرات نذكر منها المؤتمر الأكاديمي الدولي لدراسة العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب ومكافحتها الذي عقد في الدوحة في 25 نيسان/ أبريل 2018 بالتعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وكلية الحقوق بجامعة قطر. كما استضافت الدوحة حلقة عمل حول وقف تمويل الإرهاب في شهر أيار/ مايو 2017 عقدت بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكذلك شاركت دولة قطر في رعاية المؤتمر الرفيع المستوى حول التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة تمويل الإرهاب من خلال الإتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، الذي عقدته طاجيكستان بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، في دوشنبه خلال الفترة 16-2019/5/17.

وإيمانا من دولة قطر بأهمية السياسات القائمة على الأدلة وفهم أسباب وأشكال وملابسات الروابط بين الإرهاب والجريمة، فقد ساهمت في رعاية الدراسة حول "تحديد واستكشاف العلاقة بين الاتجار بالبشر والإرهاب وتمويل الإرهاب" التي أجرتها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في عام 2018، وسلطت الضوء على هذه المسألة الهامة وساهمت في مناقشة سبل مساعدة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بموجب قراري مجلس الأمن 2331 (2016) و2388 (2017).

وإدراكا من دولة قطر لأهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة على المستوى الوطني، لا سيما التحديث المستمر للقوانين واللوائح المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله لمواجهة أي تحديات إرهابية ناشئة، فقد حدّثت مرارا تشريعاتها وأنظمتها الوطنية ذات الصلة بمكافحة الجريمة الإلكترونية والإرهاب ومنع انتشار الأسلحة. كما أنشأت لجانا وطنية لمكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة وانتشار الأسلحة واعتراض الروابط بينها. واتخذت تدابير مالية واقتصادية كعمليات التقصي لاكتشاف الشبكات التي تسهل الجريمة المنظمة وفرضت إجراءات جمركية صارمة لمكافحة استيراد البضائع المهربة.

وختاماً، نؤكد على التزام دولة قطر بمواصلة التعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء لاستئصال الإرهاب بأشكاله كافة وحرمانه من المصادر التي تتغذى عليها ومنها الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها.

المرفق 43

بيان الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، تشو هيون

يشيد وفد بلدي بكم، السيد الرئيس، على عقد مناقشة مجلس الأمن المفتوحة حسنة التوقيت اليوم بشأن الصلة بين مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ويعرب عن تقديره العميق لمقدمي الإحاطات المنيرة والزاخرة بالمعلومات.

اتخذ مجلس الأمن العام الماضي القرار 2482 (2019) وأعرب عن قلقه من إمكانية استفادة الإرهابيين من الجريمة المنظمة كمصدر للتمويل من خلال الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، مع التأكيد على أهمية تعزيز الجهود الدولية للتصدي لهذا الخطر. وكما يوضح القرار، فإن الوجود المشترك للإرهاب والجريمة المنظمة قد يقوض الأمن والاستقرار والحكم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة ما ويعقد جهود منع نشوب النزاعات وتسويتها. وعلاوة على ذلك، وإذ يركز المجتمع الدولي بأسره على التصدي للجائحة الحالية، يحاول الإرهابيون والمتطرفون العنيفون الاستفادة من المظالم الاجتماعية والاقتصادية التي تفاقمت بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لتعزيز دعاياتهم. وعلى تلك الخلفية، تود جمهورية كوريا أن تؤكد على النقاط الأربع التالية.

أولا، إن تحقيق أقوى تعاون إقليمي ودولي ممكن في مكافحة الإرهاب وتمويله يكتسي أهمية قصوى. فلا يمكن لأي بلد أن يتصدى بمفرده للجريمة المنظمة عبر الوطنية والأنشطة الإرهابية. وتعزيز تنسيق التحقيقات عبر الحدود ضروري والتبادل الحسن التوقيت للمعلومات التشغيلية والاستخبارات المالية ذات الصلة أمر بالغ الأهمية. ومن المهم كذلك تعزيز جهود بناء القدرات الرامية إلى تعزيز استجابات الدول الأعضاء للصلات بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة.

ويشدد وفد بلدي على الدور المركزي للأمم المتحدة في توحيد جهود المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب. فنحن بحاجة إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء ومختلف وكالات الأمم المتحدة. وتشيد جمهورية كوريا في ذلك الصدد بدور اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب وترحب بإطلاق منبره لتعزيز التعاون بين دول وكيانات الاتفاق. وقد قدمت جمهورية كوريا مساهمة مالية للمشروع لتعزيز التنسيق والاتساق بين كيانات الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف من خلال التنفيذ الفعال لاتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. ويمكن للمجلس أن يعتمد على دعمنا المستمر.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تكثيف جهودنا لمنع ومكافحة إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة لأغراض إرهابية وإجرامية. وعلى الرغم من أن هذه التكنولوجيات يمكن أن تكون أدوات فعالة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ينبغي أن نظل متيقظين لحقيقة أن تلك الأدوات نفسها يمكن أن يستغلها الإرهابيون للتحريض على الأعمال الإرهابية أو التجنيد لها أو تمويلها أو التخطيط لها. والاتجار غير المشروع بالأسلحة عبر الشبكة الخفية مثال على الكيفية التي تزداد بها أساليب الجريمة المنظمة تعقيدا. وتشمل جهود جمهورية كوريا في التصدي للتهديدات الإرهابية الناشئة استضافة ثلاث جولات من حوار آسيا بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومكافحة الإرهاب بين عامي 2017 و2018 والمشاركة في استضافة حلقة العمل الإقليمية في إطار مبادرة مكافحة تهديدات منظومة الطائرات غير المأهولة في 2019.

ثالثا، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على أن الشباب هم أهم الأصول في مكافحة الإرهاب. يجب أن نمكّن الشباب ونعزز قدرتهم على الصمود في وجه التطرف العنيف. وهذا مهم بصفة خاصة نظرا لأن الجماعات المتطرفة تركز على نشر الأفكار المتطرفة العنيفة على الإنترنت، مستغلة حقيقة أن الشباب يقضون وقتا أطول على الإنترنت، لا سيما مع إغلاق المدارس. ولذلك، يجب أن نستثمر في برامج تعليم إبداعية، بما في ذلك أنشطة التعلم الإلكتروني، التي يمكن أن تكون فعالة في الوصول إلى الشباب، لا سيما في زمن الجائحة.

وكذلك يمكن للرياضة أن تكون وسيلة قوية لتعزيز ثقافة التسامح والتفاهم المتبادل وتيسير الإدماج الاجتماعي ومنع نشوب النزاعات. وما فتئت جمهورية كوريا تعمل بشكل وثيق مع مكتب مكافحة الإرهاب بشأن برنامج الأمم المتحدة العالمي المعني بأمن الأحداث الرياضية الكبرى وتعزيز الرياضة وقيمها كأداة لمنع التطرف العنيف. وسنواصل استكشاف السبل لتوسيع نطاق جهودنا في منع التطرف العنيف.

وأخيرا وليس آخرا، يود وفد بلدي أن يؤكد على أهمية اتباع نهج كلي يشمل المجتمع بأسره في منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ويجب أن تشمل مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف لا التدابير الأمنية فحسب، بل وكذلك الخطوات الوقائية التي تعالج الظروف الكامنة التي تدفع الأفراد إلى الإرهاب والتطرف العنيف. وقد شملت استجابة جمهورية كوريا، وفقا لخطة عملها الوطنية لمنع التطرف العنيف التي اعتمدتها في عام 2018، مجموعة واسعة من الجهود الرامية إلى التصدي للبيئات المؤدية إلى الإرهاب، مثل تعزيز حقوق الإنسان وإنشاء مجتمع شامل للجميع يضم الفئات المهمشة وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ويبرهن كوفيد-19 بوضوح على أهمية التعاون عبر الوطني في التصدي للتهديدات العابرة للحدود. وينطبق هذا الدرس أيضا على جهودنا في مكافحة الإرهاب. وقد حان الوقت الآن لكي يتحد المجتمع الدولي بأسره ضد التحدي المشترك المتمثل في الإرهاب والجريمة المنظمة. وستواصل جمهورية كوريا العمل عن كثب مع الأمم المتحدة من أجل عالم خال من التهديدات الإرهابية.

المرفق 44

بيان نائب الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة والقائم بالأعمال بالنيابة، روبيرت شاترنوش

أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن معالجة مسألة الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وكذلك أشكر وكيل الأمين العام، فلاديمير فورونكوف، والسيدة غادة فتحي والي، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطتيهما الثاقبتين.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقي باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 27). وأود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية.

من الأهمية بمكان أن يواصل مجلس الأمن، بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، إيلاء أهمية قصوى لمسألة مكافحة الإرهاب من جميع جوانبه، بما في ذلك الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة، سواء كانت عبر وطنية أو محلية.

وتدين الجمهورية السلوفاكية جميع أشكال الإرهاب ومظاهره وهي منخرطة في مكافحة الإرهاب، سواء على الصعيد الفردي أو كجزء من المجتمع الدولي. ونعيد تأكيد الالتزام العام بالتصدي للتهديد العالمي الذي يشكله الإرهاب. ولكي تكون تلك الاستجابة فعالة، ينبغي لها أن تستند إلى تحليل لطريقة عمل الإرهابيين، التي تشمل تعاونهم مع الجماعات والشبكات الإجرامية بغية إتاحة تمويل الإرهابيين أو تنقلهم، من جملة أمور.

وتتشاطر سلوفاكيا الشواغل التي أعرب عنها القرار 2482 (2019)، حيث أن "الإرهابيين يمكن أن يستفيدوا من الجريمة المنظمة، سواء أكانت محلية أو عابرة للحدود الوطنية، كمصدر للتمويل أو للدعم اللوجستي". وقد انعكست هذه الحقيقة بصورة منهجية في النهج الوطني الذي تتبعه سلوفاكيا للتصدي للتهديدات الأمنية، بما في ذلك التهديدات التي يحتمل أن تنشأ عن الصلة الخبيثة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وقد اتخذت سلوفاكيا تدابير برنامجية ومؤسسية على السواء.

في عام 2017 أُنشئت وحدة مكافحة الإرهاب مباشرة داخل الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة. وتتيح هذه البنية المؤسسية الميسرة بواسطة الهيكل المتكامل للوكالة، التعاون الوثيق بين مختلف الإدارات المتخصصة في قوة الشرطة السلوفاكية: الجريمة المنظمة والجريمة المالية والفساد والجرائم المتصلة بالمخدرات والاتجار بالأسلحة النارية وما إلى ذلك، فضلا عن التفاعل اليومي الضروري. وتعمل وحدة مكافحة الإرهاب بوصفها هيئة لمنع الإرهاب والتصدي له في آن واحد عند التصدي لأعمال الإرهاب. وتركز الوحدة، في جملة أمور، على جمع الأدلة وكشف الأعمال الإجرامية المتصلة بالإرهاب، فضلا عن تقييم التهديدات الإرهابية في إقليم سلوفاكيا.

وتعتبر وحدة الاستخبارات المالية في سلوفاكيا أداة مؤسسية هامة أخرى ذات صلة مباشرة بعرقلة الروابط بين الإرهاب والجريمة. وتؤدي هذه الهيئة مهمة المكتب الوطني المركزي في مجال منع وتعقب غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أخيرا وليس آخرا، هناك جزء هام من الإطار المؤسسي وهو مركز تحليل الأمن القومي في سلوفاكيا، الذي يوفر عمله اليومي قاعدة واسعة للمشاركة وتبادل المعلومات لأكثر من ست وكالات وطنية

مختارة تتولى المسؤولية الرئيسية عن التصدي للتهديدات الأمنية الخطيرة التي تهدد سلوفاكيا ومواطنيها، بما في ذلك التهديدات الناشئة عن الإرهاب.

أما فيما يتعلق بالعنصر البرنامجي في النهج الوطني لسلوفاكيا إزاء الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة، فإن من الجدير بالذكر الوثائق التالية واستعراضاتها الدورية. فخطة العمل الوطنية لمكافحة الإرهاب (2019-2022) هي وثيقة استراتيجية تسعى أيضا إلى تهيئة الظروف للوفاء بالالتزامات الدولية اللاحقة، بما في ذلك الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وقرارات مجلس الأمن ووكالات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ومن الوثائق الأخرى ذات الصلة، خطة العمل الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل (2019-2022) والمبادئ الاستراتيجية لمكافحة تقنين عائدات الجريمة ومكافحة الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل (2019-2024).

ختاما، تعتقد سلوفاكيا أنه ربما يسهم وجود إطار قوي مع تنفيذه تنفيذا صارما، فضلا عن التعاون الدولي الفعال، إسهاما كبيرا في منع آفة الإرهاب ومكافحتها.

المرفق 45

بيان البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نحن ممتنون للرئاسة الإندونيسية على عقد هذه المناقشة بشأن مسألة تستحق التفكير المتعمق. تؤيد إسبانيا البيان المقدم باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 27).

وما برحت الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة تناقش منذ فترة طويلة. وقد تزايدت مؤخرا الصلة والتعاون بين هاتين الظاهرتين بسبب تزايد ضلوع الجماعات الإرهابية في الجريمة المنظمة لغرضين رئيسيين هما الحصول على التمويل والدعم اللوجستي.

وهناك عدة أسباب لهذا الترابط. فمن ناحية هناك الجانب عبر الوطني للجريمة المنظمة ومرونتها وقدرتها على التكيف. ومن ناحية أخرى، هناك تحول المنظمات الإرهابية من هياكل شديدة المركزية ومنغلقة ومنفصلة تماما عن أنواع الجريمة الأخرى، إلى شبكات لا مركزية لها صلات متعددة بالجريمة المنظمة أو بالجريمة اليومية.

وبدأ هذا الاتجاه واضحا في إسبانيا بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 في نيويورك، ولا سيما في 11 آذار/مارس 2004 في مدريد، حيث تم شراء المتفجرات المستخدمة من مجرمين متورطين في الاتجار بالمخدرات. وأكد تحليل النشاط الإرهابي منذ ذلك الحين وكشف هذا الاتجاه، وأدى في حالتنا إلى تكييف أجهزة الاستخبارات والشرطة في بلدنا استجابتها مع هدفين رئيسيين: الربط بين التحقيقات في كلتا الظاهرتين – الإرهاب والجريمة المنظمة – من ناحية ومن الناحية الأخرى تبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالظاهرتين.

واستنادا إلى هذه الفرضيات، أنشئ في عام 2014 مركز الاستخبارات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة من هيئتين قائمتين من قبل: مركز الاستخبارات لمكافحة الجريمة المنظمة ومركز تنسيق مكافحة الإرهاب. ويختلف ذلك الدمج القائم على هيكل ما يسمى بعمليات الاندماج عن الفصل التنظيمي التقليدي بين مكافحة الظاهرتين. وكإحدى النتائج المحددة، ربطت أيضا قواعد البيانات ذات الصلة مما أتاح كشف أوجه التداخل في ما يصل إلى 14 في المائة من التحقيقات، ولا سيما بين الأفراد المرتبطين بالمنظمات الإرهابية الضالعة في الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال.

وتمثلت الخطوة التالية في اعتماد الاستراتيجية الوطنية الجديدة لمكافحة الجريمة المنظمة والجريمة الخطيرة في كانون الثاني/يناير 2019، التي تشمل الصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب باعتبارها أحد مجالات عملها الرئيسية. وتقترح الاستراتيجية، ضمن تدابير أخرى، إنشاء أفرقة تحقيق مشتركة تتكون من وحدات شرطة متخصصة في كل من هاتين الظاهرتين الإجراميتين، وتحسين قواعد البيانات للتمكين من الكشف المبكر عن الصلات وتعزيز تبادل المعلومات على الصعيد الدولي.

وتبين هذه التدابير بوضوح الأهمية التي توليها إسبانيا لزيادة التحقيق في الصلات بين الجريمة المنظمة والإرهاب. ومن الضروري بذل جهد مشترك أكبر على الصعيد الدولي لمواصلة التقدم في ذلك المجال. ونرى في هذا الصدد أنه قد اتخذت خطوات مهمة في السنوات الأخيرة، مثل اعتماد مجلس الأمن في العام الماضي القرارين 2482 (2019) و2462 (2019) اللذين يعززان مناقشة هذه المسألة وتحليلها

ويوفران سلسلة من الصكوك المهمة للمضي قدما. وسنواصل من الآن فصاعدا، مناقشة وتحليل كلتا الظاهرتين والعمل على تنفيذ التدابير الواردة في هذين القرارين على نحو أفضل.

وبينما أحرز تقدم كبير في ذلك الصدد، فإن حجم المشكلة وتزايد الأدلة على هذا الترابط يتطلبان منا مواصلة جهودنا لتعزيز تعاوننا وتضامننا الدوليين بالاستفادة من كل الفرص المتاحة لنا. ولذلك، فربما يكون الاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب مناسبة مواتية لمواصلة معالجة الترابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة، مع الحفاظ على الهدف النهائي الذي يتقاسمه الجميع: وضع حد لآفة الإرهاب.

المرفق 46

بيان البعثة الدائمة لسري لانكا لدى الأمم المتحدة

تهنئ سري لانكا إندونيسيا تهنئة حارة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، التي ستكون رئاسة ناجحة بلا شك بالنظر إلى المهارات الدبلوماسية الكبيرة للوفد الإندونيسي.

وتجعل التعقيدات المتزايدة والطبيعة المتطورة للروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة، لا سيما في هذا العصر الرقمي، هذه المناقشة مهمة وحسنة التوقيت. وكما لوحظ في تقرير الأمين العام (S/2020/754) عن معالجة هذه المسألة المترابطة، فمن الواضح أنه ربما تزيد قدرة الإرهابيين على الاعتماد على الجريمة المنظمة، سواء كانت محلية أو عبر وطنية أو عبر الإنترنت أو خارجها، شدة التهديد الذي يشكله الإرهاب على السلم والأمن الدوليين.

وبالرغم من التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب منذ عام 2006، ما تزال هناك تحديات كثيرة نتيجة لتغير طبيعة الإرهاب والتطرف العنيف، بسبب السبل التي وفرتها العولمة في تيسير زيادة تنقل الأشخاص والبضائع وسرعة تقدم التكنولوجيا، مما أدى إلى زيادة سرعة طرق الاتصال والرسائل، فضلا عن سرعة نقل الأموال. وفي حين أن ظاهرتي المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتمويل الإرهاب ليستا جديدتين، فإن تزايدهما الحاد والملا حظ مؤخرا، مع استخدام الكيانات الإرهابية للمنصات الإلكترونية بطريقة أكثر فعالية، يشكل تحديا لقدرات الحكومات على الحد من هذه الأنشطة وحماية جميع المقيمين داخل حدودها وكفالة أمنهم.

ولا تزال هناك، في نفس الوقت، علاقة تكافلية بين الجريمة المنظمة والإرهاب. ولطالما كانت المشاريع الإجرامية مصدراً للأموال للأنشطة الإرهابية. وقد أدى التطور السريع للجماعات الإجرامية عبر الوطنية والجماعات الإرهابية الدولية إلى تشكيل منظمات مختلطة، مما جعلها أكثر استدامة وأفضل تجهيزاً، وهو ما شكل تحديات لم يسبق لها مثيل أمام وكالات إنفاذ القانون.

ونحن كبلد عانى لمدة ثلاثة عقود تقريباً في ظل وحشية الإرهاب، ندرك تماماً ما يحدثه من دمار وخراب. لقد كان لدى منظمة نمور تحرير تاميل إيلام الإرهابية، التي كانت موجودة في سري لانكا قبل هزيمتها العسكرية في عام 2009، العديد من الشبكات والصلات الدولية بالجريمة المنظمة التي كانت بمثابة شريان حياة حاسم ومربح لقدرتها على المشاركة في الهجمات الانتحارية ضد المدنيين والقادة السياسيين والمعارضين، والقصف العشوائي للأماكن المدنية والهياكل الأساسية الحيوية، فضلاً عن شن حرب ضد الدولة من خلال قوة عصابات برية متطورة تكملها قدرات بحرية، وقدرات جوية وإن تكن بدائية. وقد تولد تدفق مستمر للأموال من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة الإجرامية المحلية وعبر الوطنية، التي تشمل الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة والأحياء البرية؛ وتهريب الأشخاص؛ والتزوير؛ وابتزاز الأموال من الشتات وتحصيل الإتاوات من أولئك الذين يعيشون في المناطق التي تعمل فيها الجماعة. وكان ذلك بالإضافة إلى الأموال التي تم توليدها من خلال الشركات المستخدمة كواجهات والمملوكة في الخارج.

إن الجهود التي بذلتها حكومة سري لانكا للحد من سبل التمويل هذه بالتعاون مع البلدان الصديقة، وإن كانت صعبة، قد كان لها أثر شديد على مصادر تغذية الجماعة الإرهابية في المراحل الأخيرة من النزاع. وقد أسهم ضمان حظر حركة نمور التاميل – عبر 32 بلداً – إسهاماً هائلاً في خنق تجميعها للأموال على الصعيد الدولي من أجل إيقاع التدمير الغاشم ببلدها سري لانكا. كما ثبت أن إدراج بضع منظمات

تابعة للحركة تُستخدم كواجهة وتعمل تحت ستار المؤسسات الخيرية والمنظمات الإنمائية حقق فعالية في الكشف عن الوجوه المتعددة لتمويل الإرهاب من خلال الجريمة المنظمة والنشاط الإجرامي، والتحديات التي تواجهها وكالات إنفاذ القانون في كبح تلك الأنشطة.

ولا تزال هذه الشبكات الدولية التابعة لحركة نمور التاميل سليمة، حتى بعد الهزيمة العسكرية لها في سري لانكا، وتحولت إلى منظمات أخرى تتبنى نفس الأيديولوجية العنيفة. ولذلك تؤمن سري لانكا إيمانا راسخاً بأن الحظر القانوني يجب أن يستمر قائماً نصاً وروحاً من جانب المجتمع الدولي، وليس بإملاءات سياسية داخلية قسرية، وهو ما كان واضحاً للأسف. وهذا أمر أساسي لكبح النشاط الإرهابي والجريمة المنظمة، والشراكة البغيضة بينهما.

وتؤكد سري لانكا انطلاقا من هذه التجارب أهمية الاعتراف بأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية توفر هيكلاً قوياً لدعم الإرهابيين وترتبط مباشرة بتمويل الإرهاب. وبذلك يكون البلد قد أحرز تقدماً كبيراً في تحسين وتعزيز فعالية نظامه لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب من خلال اعتماد تشريعات محلية تمكّن من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن المتعلقة بتمويل الإرهاب. وقد أسفرت هذه الجهود عن شطب سري لانكا من وثيقة عدم الامتثال التي وضعتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية – وهي القائمة على وضع السياسات العالمية بشأن مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

كما يتعين بذل المزيد من الجهود لمعالجة جذور التطرف، بما في ذلك المظالم والشكاوى الحقيقية والمتصورة بين الشباب. إننا نشهد تزايد التطرف بين الشباب الذين هم أكثر عرضة لخطر التلقين الذي يدفعهم نحو التطرف العنيف على أيدي الجماعات الإرهابية وأن يصبحوا ألعوبة بيدها. وكشفت الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم أحد الفصح في نيسان/أبريل 2019 في سريلانكا أن تغذية نزعة التطرف التي تؤدي إلى التطرف العنيف والهجمات الإرهابية المدمرة لا يرتكبها الشباب الضعيف القابل للانقياد فحسب، بل أيضاً أولئك المتعلمون والمتمكنون في المجتمع. وقد كشفت التعقيدات التي تظهر في رصد الاستعدادات للنشاط الإرهابي في هذه المرحلة الجديدة من الإرهاب، فضلاً عن تعقب تمويلها، كما يتضح من هذه الهجمات، عن ضرورة قيام وكالات إنفاذ القانون والاستخبارات بإعادة النظر في بروتوكولاتها وتعزيز قدراتها واستعدادها، فضلاً عن التعاون الإقليمي والدولي.

ولمنع تشكل الروابط بين السجناء المحتجزين بجرائم إرهاب وغيرها من الجرائم، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغيره من أنشطة عالم الجريمة، هناك حاجة ملحة إلى إصلاح هياكل السجون ومنع استخدامها كمراكز للتجنيد ومنصات لتبادل المعرفة. وفي هذا السياق، تقوم سري لانكا حالياً بعملية إعادة هيكلة نظام السجون، فضلاً عن تدريب الموظفين على كبح هذه الممارسة، وهو مجال يمكن أن يعتبر فيه تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات أمراً مهماً بالنسبة للنظام المتعدد الأطراف لجمع تلك المعلومات وتقديم المساعدة.

إن سري لانكا، بوصفها جزيرة تعمل كمركز للمرور العابر البحري، يقظة وملتزمة بكفالة عدم استخدام أراضي البلد في المعاملات غير المشروعة وغير القانونية. وفي إطار السياسة الوطنية لحكومة سري لانكا، المعنونة آفاق الرخاء والعظمة، وضعت على رأس الأولويات الوطنية إزالة جميع الهياكل الداعمة للإرهاب والتطرف ومنع الجريمة وتنمية بلد خال من المخدرات.

وما فتئت سري لانكا تشارك باستمرار في مبادرات الأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب، ولا تزال تشارك عن كثب في هيكلها لمكافحة الإرهاب. ونغتنم هذه الفرصة لنشكر مكتب مكافحة الإرهاب على عمله. ونحن على ثقة بأن المكتب سيساعد على تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة وتعزيز التنسيق والاتساق لكفالة التنفيذ المتوازن للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بالتعاون مع الدول الأعضاء وفقا لمتطلباتها. وستواصل سري لانكا التعاون مع المكتب وترحب بالتركيز على تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات.

ويجب الاعتراف بعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في سري لانكا، بعد أن شارك بقوة في برنامجه العالمي للجرائم البحرية وساعد على تأسيس منتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية. وما فتئت سري لانكا، التي تقود الفريق العامل المعني بالسلامة والأمن البحريين التابع لرابطة الدول المطلة على المحيط الهندي، تعمل عن كثب مع المكتب بشأن طائفة من الأنشطة المتصلة بالتخفيف من حدة الجرائم البحرية. وفي هذا السياق، يتعاون المكتب تعاوناً وثيقاً مع البحرية السريلانكية منذ عام 2016، مما يسهم في الأنشطة المتعلقة بتعزيز بناء قدرات البحرية وخفر السواحل السريلانكيين. وأقد جرت البحرية السريلانكية منذ عام 2019، بدعم من المكتب، ست دورات تدريبية بشأن عمليات معاينة السفن والصعود على متنها والتفتيش والمصادرة في سري لانكا للمشاركين من الدول الشاطئية للمحيط الهندي. وفي السنوات القليلة الماضية، زادت عمليات ضبط المخدرات من جانب سري لانكا وغيرها من الدول الشاطئية في المحيط الهندي، وخصوصاً نتيجة للتعاون الدولي.

إن الإرهاب والجريمة المنظمة يتجاوزان الحدود، وهناك حاجة حيوية إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل تعزيز الكشف المبكر عنهما. وندعو إلى زيادة تبادل المعلومات والتكنولوجيا وقواعد البيانات والاستخبارات في مكافحة هذا الخطر العالمي. وينبغي أيضاً زيادة التعاون في بناء قدرات لمكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة والتدريب على المهارات الحاسمة المطلوبة في هذا المجال.

وتلاحظ سري لانكا أنه على الرغم من التأييد الواسع النطاق لضرورة مكافحة آفة الإرهاب، فإن عدم القدرة على التوصل إلى اتفاق بشأن تعريف مصطلح "الإرهاب" لا يزال عقبة أمام إبرام الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وتؤكد سري لانكا الحاجة إلى هذا الإطار القانوني لتعزيز جهودنا الجماعية لتدمير الملاذات الآمنة للإرهابيين والتدفقات المالية وشبكات الدعم. وتتطلع سري لانكا، بصفتها رئيسة الفريق العامل المعني بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، إلى إجراء حوار بناء مع جميع الدول وتدعو إلى الالتزام والعزم على إنجاح تلك المفاوضات.

وتدين بأشد العبارات جميع أعمال الإرهاب أيا كانت دوافعها، باعتبارها من أخطر التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن؛ وثمة ضرورة حتمية لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره بكل الوسائل. كما ندين بأشد العبارات التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية ونرفض محاولات تبرير هذه الأعمال أو تمجيدها.

وتظل سري لانكا، بوصفها بلدا طرفا في 13 اتفاقية أساسية من اتفاقيات الإرهاب ومكافحة الإرهاب، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مشاركا نشطا في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الثنائي البغيض المتمثل في الإرهاب والجريمة المنظمة، وستواصل دعم عمل الجمعية العامة ومجلس الأمن في تنسيق الجهود ووضع القواعد القانونية لتحقيق تلك الغاية.

المرفق 47

بيان البعثة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالفرنسية]

تشكر سويسرا إندونيسيا على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة. ونرحب بالتقرير الأول للأمين العام (S/2020/754) عن الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

تستغل المنظمات الإرهابية والشبكات الإجرامية عبر الوطنية غياب الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، والحدود التي يسهل اختراقها، وارتفاع مستويات الفساد، وضعف المؤسسات الديمقراطية وإنفاذ القانون وعدم فعاليتهما، وتستفيد من كل ذلك. وتسهم هذه الظروف في تفاقم النزاع المسلح وحالات العنف الأخرى، حيث يزدهر الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية ويعزز كل منهما الآخر.

وفي حين أن الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية معترف بها على نطاق واسع، فإنها معقدة ومتنوعة على نحو لا يمكن إنكاره. ويسرنا أن هذه المسألة الهامة لا تزال تحتل موقعا بارزا على جدول أعمال مجلس الأمن. ومع ذلك، فإن الجهود العالمية لفهم هذه الظواهر ومكافحتها وصلاتها بحاجة إلى تعزيز. وتحقيقاً لتلك الغاية، تود سويسرا أن تبرز ثلاث أولويات.

أولا، يجب أن تحترم جميع الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية احتراما كاملا القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجب أن تمتثل لمبادئ الشرعية والضرورة والتناسب وعدم التمييز. وبالنظر إلى التلاقي المتزايد بين الإرهاب والجريمة المنظمة، يجب أن تأخذ تدابير العدالة الجنائية هذه الصلة في الاعتبار وأن تستخدم أساليب تنفيذية وصكوكا قانونية ثبتت فعاليتها. وتكرر سويسرا نداء الأمين العام إلى الدول الأعضاء باعتماد نُهج قائمة على حقوق الإنسان لمكافحة هذه الجرائم.

ثانيا، إن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب منبر هام فيما يخص هذا الموضوع. وتشارك سويسرا مع نيجيريا في رئاسة الفريق العامل المعني بالعدالة الجنائية وسيادة القانون التابع للمنتدى. كما أنها تقود مبادرة بشأن تصدي العدالة الجنائية للصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والجريمة الدولية. ومن المتوقع أن يعتمد المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في أيلول/سبتمبر المقبل ملحقا لـ "ممارسات لاهاي الجيدة بشأن الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب". وسيقدم توجيهات وتوصيات بشأن كيفية تعزيز نُهج العدالة الجنائية وتحسين قدرة موظفي إنفاذ القانون والمدعين العامين على كشف الجرائم المرتكبة في سياق العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها، مع احترام القانون الدولي، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان.

ثالثا، يجب التصدي للفساد والإرهاب بطريقة أكثر اتساقا. وينص القرار 2482 (2019) صراحة على أن مكافحة الإرهاب يجب أن تشمل مكافحة الفساد. وندعو مجلس الأمن إلى تكريس المزيد من الاهتمام لهذا الأمر. وهناك حاجة أيضا إلى مواصلة البحث بشأن الصلة بين الظاهرتين من أجل التصدي للمخاطر على نحو سليم. ولهذا السبب، عملت سويسرا مع "المعهد الملكي للخدمات المتحدة" لتحليل العلاقة بين الفساد والإرهاب وتمويل الإرهاب. ويؤكد أحد استنتاجات هذا العمل أهمية تعزيز العدالة الجنائية ونُهج

إنفاذ القانون في هذا المجال، لأن الفساد يسهّل تمويل الإرهاب باستغلال الصلات مع جماعات الجريمة المنظمة.

وعندما يتقاطع الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، غالبا ما تتصاعد حالات النزاع المسلح وغيرها من حالات العنف. ويكون لذلك أثر سلبي واضح على السلم والأمن الدوليين. ويتطلب كسر هذه الحلقة التزام المجتمع الدولي بأسره، وندعو جميع الدول الأعضاء والأمم المتحدة إلى تكثيف جهودها.

المرفق 48

بيان الممثل الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة، محمد أمين محمد أمينوف

أود في البداية أن أهنئ إندونيسيا على توليها رئاسة مجلس الأمن وأعرب عن تقديري لعقدها المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الموضوع الهام للغاية المتمثل في الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

يظل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية يشكلان تهديدين كبيرين للسلم والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، فهما يقوضان الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى كفالة الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان الأساسية.

ونعتقد أنه ينبغي تركيز الجهود على القضاء على البنية التحتية العسكرية للإرهاب الدولي بغية حرمان الإرهابيين من الدعم السياسي والعسكري، والأهم من ذلك، حرمانهم من الدعم المالي.

وإدراكا منها لخطورة هذه التهديدات، اتخذت حكومة جمهورية طاجيكستان تدابير حاسمة وشاملة تهدف إلى منع هذه الظواهر ومكافحتها. ومن بين هذه التدابير الموافقة على المفهوم الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل للفترة من 2018 إلى 2025.

وعملا بتوجيه فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن تقييمات المخاطر الوطنية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، أجرت طاجيكستان تقييما مماثلا على الصعيد الوطني. ووفقا لتقييمنا، تبين أن الأموال التي تدرها الأنشطة غير القانونية أصبحت أكثر تطورا وأن حجم تمويل الإرهاب قد ازداد. وبالإضافة إلى الأموال، تُستخدم تكنولوجيات متقدمة في تمويل الإرهاب.

وعلاوة على ذلك، يشير تقييمنا إلى أن الجرائم المتصلة بالمخدرات أصبحت مصدرا هاما للأموال غير المشروعة التي يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تمويل الإرهاب. ويشكل الاتجار بالمخدرات، بوصفه أحد قنوات تمويل الإرهاب والعنف، تحديا آخر يسبب قلقا عميقا في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم.

وتتطلب مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات اتخاذ إجراءات متضافرة ومنسقة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولا تزال هناك حاجة إلى تعاون دولي مكثف لمكافحة المخدرات.

وللتصدي لهذه التحديات ، استضافت حكومة جمهورية طاجيكستان في العام الماضي، بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مؤتمرا رفيع المستوى بشأن التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله عن طريق الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة.

واعتُمد إعلان دوشانبي، متابعة لمخرجات المؤتمر، الذي أعاد فيه المشاركون تأكيد عزمهم على تعميق فهم الصلات وأوجه التآزر بين الجهود الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب وتلك الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، مثل الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والمصنوعات الثقافية والأسلحة وكذلك الاتجار بالبشر.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن طاجيكستان مستعدة لإجراء حوار مفتوح وبناء في هذا المجال.

ومرة أخرى تقبّلوا تهاني الصادقة، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة في مجلس الأمن. وأرجو لكم ولفريقكم كل النجاح في الوفاء بالتزاماتكم النبيلة.

المرفق 49

بيان بعثة تركيا الدائمة لدى الأمم المتحدة

إن الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية مسألة في غاية الأهمية لكنها ظلت مهملة منذ زمن بعيد. ومن الواضح أن هذا الموضوع قد اكتسب زخما حاسما بفضل اتخاذ القرار التاريخي 2482 (2019) في عام 2019. فذلك القرار يوفر إطارا في غاية الأهمية للجهود الدولية الرامية إلى التصدي لهذا التحدي.

ونرحب في هذا الصدد بتقرير الأمين العام عن الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء وكيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب لمعالجة مسألة الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة (S/2020/754). وتركيا من بين البلدان التي قدمت مساهمات كبيرة في هذا العمل الهام.

فقد ظلت تركيا لسنوات في طليعة مكافحة المنظمات الإرهابية بمجموعة واسعة من الأيديولوجيات، سواء كانت داعش أو القاعدة أو حزب العمال الكردي/وحدات حماية الشعب الكردية أو منظمة فتح الله غولن الإرهابية. وبغض النظر عن أيديولوجياتها، فإن ما يربطها جميعا هو أنها تستفيد من مجموعة واسعة من الأنشطة الإجرامية.

وواضح أن الجرائم المنظمة عبر الوطنية ليست مقيدة بحدود وطنية. وكذلك يتسع المجال الذي تجد فيه هذه المنظمات الإجرامية فرصا جديدة، مع تزايد الترابط في العالم بفضل التقدم في التجارة العالمية والتجارة الإلكترونية.

ولم تعد هذه المنظمات تقتصر على أنشطة الاتجار بالمخدرات أو الأسلحة أو البشر. فهي تلجأ إلى أنشطة أكثر تعقيدا ودهاء، مثل الاتجار بالأعمال اليدوية والممتلكات الثقافية والحياة البرية. وتستفيد من استخدام المنصات السيبرانية، لاسيما في التمويل، وأنشطة الدعاية والتجنيد. ونظرا لازدياد تنوع هذه الأنشطة وتعقيدها، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون أكثر يقظة ومرونة من أي وقت مضى في التصدي لها.

وكما تبادلنا بالتفصيل خلال عملية إعداد تقرير الأمين العام، فإن تركيا تتخذ مجموعة متنوعة من التدابير القانونية والإدارية لمنع وكشف ومواجهة الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتركيا طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة، وكذلك في اتفاقية مجلس أوروبا الخاصة بغسل العائدات المتأتية من الجريمة والبحث عنها وضبطها ومصادرتها.

وقد أدخل قانون منع تمويل الإرهاب لعام 2013 عددا من التدابير، بما في ذلك تجميد الأصول والجزاءات والعقوبات المفروضة على أنشطة التهريب.

وتستعرض تركيا بانتظام تشريعاتها وممارساتها الإدارية وتنقحها عند الاقتضاء، بوصفها عضوا في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، من أجل الامتثال التام لتوصيات فرقة العمل.

ويقدم مجلس "ماساك" للتحقيق في الجرائم المالية، وهو الوحدة التركية للاستخبارات المالية الوطنية، مساهمات كبيرة في عمل مجموعة إيغمونت، وهي منبر دولي لتبادل المعلومات فيما بين وحدات الاستخبارات المالية

وتسهم تركيا إسهاما أساسيا، بفضل قدرتها القوية على إنفاذ القانون والرقابة الجمركية، في الجهود الدولية الرامية إلى منع الاتجار الدولي بالمخدرات وكشفه وتعطيله.

وأخيرا وليس آخرا أنشأنا – بالإضافة إلى جهودنا الثنائية – شراكات عملياتية وثيقة تحقق نتائج مع جهات فاعلة دولية، مثل الإنتربول واليوروبول. و نقدم الدعم ونسهم في العمل القيم الذي ينهض به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل النهوض بعمله.

ومن المؤكد أن الاضطراب الناجم عن جائحة فيروس كورونا أثر على الجماعات الإرهابية والإجرامية. بيد أنه لم يمنعها من البحث عن طرق جديدة للعمل ومواصلة أنشطتها.

ويشير عدد من تقارير الأمم المتحدة إلى أن هذه المجموعات وجهت أنشطتها إلى منصات على الإنترنت. ولا مجال لدى المجتمع الدولي للتهاون، في ذلك الصدد، في كفاحه الجماعي ضد الأنشطة الإرهابية والإجرامية. بل على العكس من ذلك، ينبغي أن نكون أكثر استجابة وابتكارا في مواجهة الطريقة المتطورة التي تعمل بها المنظمات الإرهابية والمنظمات الإجرامية وتتفاعل فيما بينها.

وكما يشير تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2482 (2019)،

”يمكن أن تزيد قدرة الإرهابيين على الاعتماد على الجريمة المنظمة [...] من حدة التهديد الذي يشكله الإرهاب على السلام والأمن الدوليين“. (S/2020/754، الفقرة 105)

وتلتزم تركيا، وفقا لهذا الفهم، بمكافحة الإرهاب والأنشطة الإجرامية بطريقة فعالة. وما زلنا مصممين، تحقيقا لتلك الغاية، على تعطيل كل الجهود التي تساعد هذه التنظيمات على الازدهار. وتوفر لنا قرارات مجلس الأمن، بدءا بالقرار 2482 (2019)، الإطار والتوجيه اللازمين لمنع التفاعل بين هذه المجموعات. وتلتزم تركيا التزاما قويا في هذا الصدد بمواصلة تنفيذ تلك القرارات تنفيذا كاملا.

وكذلك سنظل شريكا ثابتا في التغلب على التحديات الرهيبة الناشئة عن الصلة بين الإرهاب والأنشطة الإجرامية. ونحتاج إلى تعاون دولي حقيقي، لتحقيق نتائج قوية في هذا الكفاح المشترك، أكثر من أي وقت مضى.

المرفق 50

بيان البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

تشكر أوكرانيا إندونيسيا على تنظيمها المناقشة المفتوحة الحالية بشأن الصلات بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة.

إن الإرهاب، الذي تغذيه الأسباب الجذرية لنزعة التطرف والتطرف العنيف، يرتبط بصورة متزايدة بالجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص والمخدرات والأسلحة، فضلا عن الفساد. والقاسم المشترك بين الجماعات الإرهابية والإجرامية على السواء هو أن أنشطتها لا تقتصر على منطقة أو دولة بعينها؛ بل إن لديها تطلعات توسعية وجدول أعمال إنمائي واسع النطاق. وظل المجتمع الدولي حتى الآن معرضا لتهديدات دائمة التطور من ما يسمى "بالصلة بين الجريمة والإرهاب"، بنهج وأساليب أكثر تطورا، بما في ذلك تمويل الأعمال الإجرامية عبر الوطنية. وتحيط أوكرانيا علما في هذا الصدد بالتقرير المشترك الذي قدمه الأمين العام وفقا للقرار 2482 (2019) بشأن الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة (S/2020/754). وأوكرانيا من بين الدول التي أسهمت في ذلك التقرير بتقاسم خبراتها في التصدي لهذه الظاهرة على الصعيدين المحلي والدولي.

إن من بين العوامل التي تسمح للجماعات الإرهابية والإجرامية بأن تظل نشطة وطموحة ما يلي: إساءة استخدام أوجه التقدم التكنولوجي والابتكارات في مجال الاتصالات؛ والحدود غير المراقبة مراقبة دقيقة؛ والتحديات المعقدة فيما يتعلق بإعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ونقلهم من مناطق النزاع؛ وعدم وجود استراتيجيات فعالة في مكافحة الدعاية العدائية والتجنيد؛ وعدم كفاية الإجراءات المتخذة في إطار الملاحقة القضائية والعقاب لمن يقدمون التمويل أو أشكال الدعم الأخرى للأنشطة الإرهابية والإجرامية بأي شكل وبأي طريقة.

ولذلك يظل من الأهمية بمكان ضمان التنفيذ الفعال لجميع الصكوك الدولية السارية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ وهي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فضلا عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ومعايير وتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وتعيد أوكرانيا تأكيد أهمية اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها في مكافحة الأشكال الحالية والناشئة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك النهب المسلح والاختطاف من أجل الفدية وغسل الأموال والفساد. وعلاوة على ذلك، وإذ تولي أوكرانيا أقصى درجات الاهتمام لمسألة مكافحة الاتجار بالبشر، طالما أن هذه الجرائم كثيرا ما تكون عبر وطنية، فيمكنها أن تتصدى كذلك لدور الإرهابيين في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والنقل غير المشروع للأسلحة النارية. وتتطلب مكافحة هذه الجرائم جهودا مشتركة وتنسيقا للأنشطة ذات الصلة فيما بين البلدان.

ولذلك تؤيد أوكرانيا إنشاء آلية لاستعراض تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها. ونرى أنه ينبغي أن تكون أي آلية ربما يتم اعتمادها شفافة وفعالة ومحايدة ونزيهة، وأن تهدف بوجه خاص إلى المساعدة في التنفيذ الفعال لأحكام هذا الصك.

وعلاوة على ذلك، هناك حاجة ملحة لإيجاد تدابير فعالة إضافية للتصدي للاتجاهات المتغيرة لكل من الإرهاب والجريمة المنظمة. وعلى وجه الخصوص، يؤدي إدماج الإرهاب والمكونات الإجرامية دون

عقاب في سياسة بعض الدول إلى انتهاكات فظيعة للقانون الدولي، بما في ذلك ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ولا تزال أوكرانيا تعاني من مثل هذه العواقب في التصدي للعدوان الروسي المختلط والمستمر منذ أكثر من ست سنوات.

وتؤكد التقارير الصادرة عن بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا، وبعثة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أوكرانيا، استمرار تدفق الذخيرة والأسلحة والمقاتلين من الاتحاد الروسي إلى الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا. وتُسلّم هذه المعدات العسكرية إما علنا أو تحت ستار ما يسمى بالقوافل الإنسانية. وبهذا الدعم الروسي وغيره قُتل أكثر من 000 13 شخص في دونباس في حين أُجبر ما يقرب من 1.45 مليون شخص على مغادرة منازلهم.

وفي القرم المحتلة مؤقتا، تواصل الدولة المعتدية تشويه سمعة الجهود الدولية، بما في ذلك جهود مجلس الأمن الرامية إلى مكافحة الإرهاب، بتوجيه اتهامات زائفة إليها بتنفيذ أنشطة إرهابية وإصدار أحكام بحق الأبرياء بصورة غير مشروعة. واختارت سلطات الاحتلال الروسية تلفيق ما يسمى بقضايا حزب التحرير ضد نشطاء القرم والصحفيين المدنيين، على الرغم من عدم وجود صلة لأحد منهم بأي جريمة محددة أو حتى بالتخطيط لارتكاب مثل هذه الجرائم. ومنذ عام 2014 تواصل روسيا استخدام تشريعاتها "الإرهابية" بغرض الضغط المنتظم على تتار القرم، فضلاً عن ممارسة القمع المستمر على أسس دينية وإثنية وسياسية.

ونظرا إلى أن التطرف الإسلامي لم يكن قط جزءاً من تاريخ شبه جزيرة القرم قبل الاحتلال الروسي الحالي، فإن تواتر استخدام سلطات الاحتلال لهذا الاتهام لتبرير عمليات التفتيش والاحتجاز والإجراءات العقابية القاسية يشير بشدة إلى استخدامه ذريعة للتمييز في انتهاك صارخ للاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وتثبت تلك الحقائق المتعلقة بانتهاكات الإطار القانوني الدولي وغيرها، المرة تلو الأخرى، أن مكافحة أنشطة الأفراد الإرهابيين والجماعات الإرهابية لن تكون كافية إذا لم تعالج مشكلة الإرهاب الذي ترعاه الدولة بطريقة فعالة وشاملة. ويتمثل المسار السياسي الحديث للاتحاد الروسي في إلقاء اللوم على الآخرين والتلاعب والدعاية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وتأجيج النزاعات الدولية بواسطة توريد الأسلحة وتمويل الإرهاب وقتل المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الطبي.

ولهذا السبب ينبغي معالجة موضوع مساءلة الأفراد والمنظمات علاوة على الدول المسؤولة عن تنظيم الأنشطة الإرهابية والإجرامية وتمويلها أو دعمها على نحو آخر، وأن تتم هذه المعالجة على النحو الواجب. وينبغي مواصلة الجزاءات المفروضة على الدولة المعتدية وزيادة تعزيزها. ولذلك، فإن الخيار الوحيد لرفع الجزاءات هو الوقف الكامل للانتهاكات المستمرة للقانون الدولي بما في ذلك العدوان المسلح والاحتلال وانتهاكات حقوق الإنسان. ويجب ألا يقتصر الأمر على إدانة النشاط الإجرامي عبر الوطني، بما في ذلك الإرهاب فحسب، بل يجب التصدي له ومعاقبته بطريقة فعالة.

المرفق 51

بيان القائمة بأعمال دولة الإمارات العربية المتحدة، أميرة عبيد محمد عبيد الحفيتي

تود الإمارات العربية المتحدة أن تشكر إندونيسيا على تنظيمها مناقشة اليوم المفتوحة. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات على إلقائهم الضوء على عدة نقاط مهمة تتعلق بمناقشة اليوم.

ولا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة تشعر بالقلق إزاء تزايد الصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب، خاصة في هذا الوقت العصيب. وكما بيّن التقرير السادس والعشرون لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، فإن الجماعات الإرهابية "تستغل تفشي الجائحة من أجل المضي بجهود الدعاية وجمع التبرعات" (S/2020/717، موجز). ويذكر التقرير أيضا أن بعض هذه الجماعات تستغل الإغلاق خلال الجائحة لزيادة الحفريات والسرقات غير المشروعة في المواقع الأثرية في مناطق النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل الإرهابيون جمع الأموال عن طريق غسل الأموال والاتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات والموارد الطبيعية، علاوة على الاختطاف والابتزاز.

وفي العام الماضي، اتخذ مجلس الأمن القرار 2482 (2019) بشأن الصلات بين الجريمة المنظمة والإرهاب. وشاركت الإمارات العربية المتحدة في تقديم هذا القرار لأننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن أن تنجح جهودنا الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي بدون قطع جميع مصادر التمويل، بما في ذلك الجريمة المنظمة. ولتحقيق هذا الهدف، توصي الإمارات العربية المتحدة المجتمع الدولي بتعزيز جهوده بالطرق الأربع التالية.

أولا، يجب أن نعزز أطرنا القانونية وننفذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولا تنجح هذه القوانين إلا إذا نفذتها الدول من خلال التحقيق والمقاضاة. وتواصل الإمارات العربية المتحدة من جانبها تحديث أطرها القانونية وتعزيز جهود هيئات إنفاذ القانون لمكافحة تمويل الإرهاب وتجريمه. كما نفذت الإمارات العربية المتحدة آخر التوصيات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لتعزيز نظامها بهدف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبالإضافة إلى ذلك تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة مجددا أنه يجب على منظومة الأمم المتحدة مساءلة الدول الأعضاء عن تمويل الإرهاب عند حدوثه، خاصة عندما تنتهك هذه الأعمال قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

ثانيا، يتعين علينا تعزيز قدرة الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات ذات الصلة على مكافحة تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة. ويتطلب ذلك توفير الموارد البشرية والمالية واللوجستية، خاصة للمناطق والبلدان المتضررة. وبما أن الجماعات الإرهابية والإجرامية تكيف أساليبها باستمرار، يجب علينا فعل الشيء نفسه لتعطيل شبكات الاتجار وتفكيكها، بالإضافة إلى تعزيز قدرات مراقبة الحدود.

ويتوفر لوحدات الاستخبارات المالية في الإمارات العربية المتحدة التدريب والمعدات اللازمة لتحليل المعاملات المشبوهة والتحقيق فيها. كما يوفر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تدريباً على مكافحة غسل الأموال على الصعيدين الوطني والإقليمي، بالإضافة إلى تنفيذ تدابير محددة لمواجهة التحديات الناشئة في مجال تمويل الإرهاب. وأطلقنا أيضا برنامج مكافحة غسل الأموال "goAML" لجمع وتحليل المعلومات المالية بهدف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

والجريمة. ونجحت هذه الجهود المشـــتركة في تعطيل تمويل الجماعات المتطرفة من خلال النظام المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة وداخل حدودها.

ثالثا، نشـــجع على زيادة التعاون على المســـتويات المحلية والإقليمية والدولية. وتتطلب التهديدات عبر الوطنية بذل جهود جماعية. فعلى ســـبيل المثال، تكفل الإمارات العربية المتحدة التعاون الوثيق مع القطاع الخاص والمؤســـســـات الخيرية غير الهادفة للربح في البلد. وعلى الصـــعيد الإقليمي، تُعد الإمارات العربية المتحدة من الدول المؤسـسـة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمنطقة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا، وهي عضـــو منتســـب لمجموعة إيغمونت التي تضـــطلع بدور هام في تبادل المعلومات بين وحدات الاســـتخبارات المالية لمكافحة تمويل الإرهاب في المنطقة. وعلى الصـــعيد العالمي، عملت الإمارات العربية المتحدة مع فرنسـا واليونسـكو لإنشـاء التحالف الدولي لحماية التراث في مناطق النزاع لمنع تدمير الممتلكات الثقافية والاتجار غير المشروع بها من قبل الجماعات الإرهابية.

ونشـدد على أنه لا يوجد حل واحد مناسـب لجميع الحالات. ونشـجع الاسـتراتيجيات التي تأخذ في الاعتبار السـياق الفريد لكل بلد أو منطقة من أجل التصـدي بفعالية للروابط بين الجريمة المنظمة والإرهاب. ويتطلب ذلك إجراء بحوث مكثفة وإشراك أصحاب المصلحة الإقليميين.

وفي الختام، تؤيد الإمارات العربية المتحدة بقوة الجهود المتواصـــلة لفهم طبيعة ونطاق الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وسـنواصـل العمل مع شـركائنا للتصـدي لهذه التهديدات المشـتركة والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.